الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية
لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

ج34/08 (12/17)/01- ق (0530)

# تقرير وقرارات
# مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
## في دورته (34)
## الرباط- المملكة المغربية: 2017/12/23

الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

# تقرير وقرارات
# مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
# في دورته (34)
# الرباط- المملكة المغربية : 2017/12/23


| البنود | الموضوع | ا |
|---|---|---|
| أولاً: | التقرير | 1 |
| ثانياً: | القرارات | 5 |
| البند الأول: | مؤتمر الإسكان العربي. | 5 |
| البند الثاني: | الاحتفال بيوم الإسكان العربي. | 7 |
| البند الثالث: | أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة. | 9 |
| البند الرابع: | جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب. | 10 |
| البند الخامس: | المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس. | 12 |
| البند السادس: | متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية فيما يخص الإسكان. | 14 |
| البند السابع: | التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. | 15 |
| البند الثامن: | المنتدى الوزارى العربي للإسكان والتنمية الحضرية. | 18 |
| البند التاسع: | التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير. | 20 |
| البند العاشر: | الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. | 22 |
| البند الحادي عشر: | التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018). | 25 |
| البند الثاني عشر: | تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان (عرض الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية). | 27 |
| البند الثالث عشر: | محور أعمال الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (عرض جمهورية مصر العربية). | 29 |
| البند الرابع عشر: | إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك. | 31 |
| البند الخامس عشر: | أساليب التمويل العقاري. | 33 |
| البند السادس عشر: | دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير. | 35 |
| البند السابع عشر: | المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى. | 37 |
| البند الثامن عشر: | تشكيل عضوية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب للعامين 2018 و2019. | 38 |

| البنود | الموضوعـــــــات | الصفحة |
|---|---|---|
| البند التاسع عشر: | الحساب الموحد للمجالس الوزارية العربية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2017". | 39 |
| البند العشرون: | موعد ومكان عقد الدورة (35) للمجلس. وما يسبقها من اجتماعات وزارية وفنية. | 40 |

| المرفقـــــــات | الصفحة |
|---|---|
| مرفق رقم (1) | 41 |
| مرفق رقم (2) | 51 |
| مرفق رقم (3) | 57 |
| مرفق رقم (4) | 65 |
| مرفق رقم (5) | 70 |
| مرفق رقم (6) | 76 |
| مرفق رقم (7) | 79 |
| مرفق رقم (8) | 83 |
| مرفق رقم (9) | 89 |
| مرفق رقم (10) | 94 |
| مرفق رقم (11) | 97 |
| مرفق رقم (12) | 99 |
| مرفق رقم (13) | 103 |
| مرفق رقم (14) | 105 |
| مرفق رقم (15) | 107 |
| مرفق رقم (16) | 110 |
| مرفق رقم (17) | 114 |
| مرفق رقم (18) | 116 |
| مرفق رقم (19) | 118 |
| مرفق رقم (20) | 120 |
| مرفق رقم (21) | 123 |
| مرفق رقم (22) | 134 |
| مرفق رقم (23) | 137 |
| مرفق رقم (24) | 140 |
| مرفق رقم (25) | 146 |
| مرفق رقم (26) | 151 |
| مرفق رقم (27) | 161 |
| مرفق رقم (28) | 168 |
| مرفق رقم (29) | 181 |
| مرفق رقم (30) | 188 |
| مرفق رقم (31) | 190 |

| المرفقـــــــات | | الصفحة |
|---|---|---|
| مرفق رقم (32) | | 192 |
| مرفق رقم (33) | | 194 |
| مرفق رقم (34) | | 196 |
| مرفق رقم (35) | | 209 |
| مرفق رقم (36) | | 215 |
| مرفق رقم (37) | | 217 |
| مرفق رقم (38) | | 220 |
| مرفق رقم (39) | | 222 |
| مرفق رقم (40) | | 239 |
| مرفق رقم (41) | | 243 |
| مرفق رقم (42) | | 258 |
| مرفق رقم (43) | | 279 |
| مرفق رقم (44) | | 282 |
| مرفق رقم (45) | | 284 |
| مرفق رقم (46) | | 288 |
| مرفق رقم (47) | | 291 |
| مرفق رقم (48) | | 293 |
| مرفق رقم (49) | | 295 |
| مرفق رقم (50) | | 297 |
| مرفق رقم (51) | | 300 |
| مرفق رقم (52) | | 317 |
| مرفق رقم (53) | | 331 |
| مرفق رقم (54) | | 341 |
| مرفق رقم (55) | | 351 |
| مرفق رقم (56) | | 360 |
| مرفق رقم (57) | | 369 |
| مرفق رقم (58) | | 371 |
| مرفق رقم (59) | | 373 |
| مرفق رقم (60) | | 375 |
| مرفق رقم (61) | | 379 |
| مرفق رقم (62) | | 381 |
| مرفق رقم (63) | | 383 |
| مرفق رقم (64) | | 385 |
| مرفق رقم (65) | | 387 |
| مرفق رقم (66) | | 389 |

# تقرير وقرارات
# مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
# في دورته (34)
# الرباط- المملكة المغربية : 2017/12/23

## أولا : التقرير:

1. تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق19-د.ع 33- 2016/12/20) وباستضافة كريمة من المملكة المغربية عقد مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب دورته الرابعة والثلاثين بالرباط- المملكة المغربية يوم 2017/12/23 بحضور معالي السادة الوزراء ورؤساء وفود الدول العربية، المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الاخرى ( مرفق رقم1 قائمة بأسماء السادة المشاركين)،

2. أستهلت الجلسة الافتتاحية بكلمة معالي السيدة/ فاطنة لكحيل – كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس، ووجهت فيها الشكر والتحية للحضور موكده على القضايا التي تهم واقع سياساتنا الحضرية والسكنية العربية وما يواجهه من إكراهات وتحديات، كما يجب التشديد على أهمية التحدي المرتبط بصياغة أساليب مبتكرة ومتجددة لتمويل السكن، والتي تمكن من مراعاه القدرة الشرائية للمواطنين وتكفل مساهمة الفئات الاقتصادية المختلفة في تحمل تكاليفه وتساعد في الوقت نفسه، على تطوير آليات وأساليب التمويل العقاري (مرفق رقم 2 كلمة معالي الوزيرة).

3. كما القى سعادة السفير الدكتور/ كمال حسن علي – الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والذي دعا إلي بذل المزيد من الجهد لتنمية التعاون والتنسيق بين الدول العربية في ظل الظروف العالمية والاقليمية بالغة التعقيد والحساسية، والتي تهدد الشعوب العربية وأوطنها وتضعنا أمام مشاكل وتحديات جسام تستلزم علينا جمعينا النظر اليها بكل بصيرة وحكمة لمعرفة لأسبابها واتجاهاتها وأهدافها ومراميها بكل دقة لتتضح الرؤية السلمية والمسار الصحيح لمعالجتها (مرفق رقم 3 كلمة سعادة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية).

4. ألقى معالي المهندس/ سامي هلسة – وزير الاشغال العامة والاسكان بالمملكة الاردنية الهاشمية كلمة أكد فيها على بذل الكثير من الجهود المميزة لتحقيق مستويات التنمية في

كافة المجالات وتعزيز آليات التعاون العربي وارساء الكثير من الأسس والمبادئ الهامة واستطلاع الآفاق المستقبلية لقضايا الإسكان والتعمير. (مرفق رقم 4 كلمة معالي الوزير).

5. ألقى معالي الدكتور المهندس/ مفيد الحساينة- وزير الإشغال العامة والإسكان بدولة فلسطين كلمة نقل فيها تحيات فخامة السيد الرئيس/ محمود عباس ابو مازن رئيس دولة فلسطين، وتحيات دولة رئيس الوزراء الدكتور/ رامي حمد الله كما شكر الجهات الراعية والمنظمة للمنتدى الوزاري والدورة 34 لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة في المملكة المغربية، وجامعة الدول العربية/مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، والمكتب الاقليمي للدول العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، كما أكد على ان القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين وإن التحريض الذي يمارس ضد القدس وأهل القدس وسكان القدس يهدد عملية السلام ويزعزع استقرار المنطقة برمتها(مرفق رقم 5 كلمة معالي الوزير).

6. ألقى معالي المهندس/ باسم بن يعقوب الحمر - وزير الاسكان بمملكة البحرين كلمة شكر فيها المملكة المغربية الشقيقة قيادة وحكومة وشعباً على حسن الاستقبال وكرم الوفادة كما شكر الأمانة العامة للجامعة وادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والأمانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، كما أكد على استضافة مملكة البحرين المؤتمر العربي الخامس والدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب(مرفق رقم 6 كلمة معالي الوزير).
7. ألقى سعادة المهندس / استبرق الشوك - وكيل وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والأشغال العامة رئيس اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق كلمه، أعرب فيها عن شكره وتقديره لقيام المملكة المغربية باستضافة المنتدى الثاني للمجلس الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية، وكذلك الدورة (34) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، وأكد على الجهود المكثفة من المجموعة العربية والدعم المتواصل لجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في بلورة التوجهات وتقريب الرؤى وتوحيد الجهود في مجال الاسكان والتنمية الحضرية على المستوى الاقليمي وتوجت هذه النشاطات بإعداد الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة(2030) (مرفق رقم 7 كلمة معالي الوزير)..

8. القت المهندسة /نفيسة محمود هاشم- مستشار الوزير لشؤون قطاع الاسكان والمرافق كلمة معالي الاستاذ الدكتور المهندس/مصطفى كمال مدبولي وزير الاسكان والمرافق

والمجتمعات العمرانية القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية، كما اكدت على أن التعاون العربي مع التجمعات والمنظمات العربية والاقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال المكتب الاقليمي للدول العربية بالقاهرة مما اثمر هذا التعاون عن اطلاق خطة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وكذلك الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (مرفق رقم 8 كلمة معالي الوزير).

9. القى معالي المهندس/صادق عبد الله عبد وزير الاشغال العامة واعادة الاعمار والاسكان مستشار الوزير في شؤون العلاقات العربية بجمهورية الصومال الفيدرالية كلمة وجهه فيها الشكر والتقدير للمملكة المغربية ملكاً وحكومة وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، كما اكد ان هذه الدورة تنعقد في ظروف استثنائية وفي فترة حرجة ودقيقة يواجهها الوطن العربي فيها تحديات سكانية وسياسية واقتصادية وانسانية تحتاج منا الي مزيد من العمل الجماعي والي توحيد الجهود والكلمة واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهتها وتجاوزها تامينأ لحاضرنا وحماية لمستقبل أوطاننا وشعوبنا (مرفق رقم 9 كلمة معالي الوزير).

10. كما القى معالي الدكتور/عبود جابر سعيد فضل الله- وزير الدولة بوزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية بجمهورية السودان كلمة اكد فيها على ان الوضع الحالي في المنطقة العربية يحتاج الي التآلف والتعاضد والتعاون لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية المشتركة في مجال الاسكان والتعمير (مرفق رقم 10 كلمة معالي الوزير).

11. كما القى معالى السيد/ بيار بو عاصيي- وزير الشؤون الاجتماعية بالجمهورية اللبنانية كلمة ارتجالية وجهه فيها الشكر والتقدير للمملكة المغربية ملكاً وحكومة وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وأكد على أن اهمية الاسكان لا يمكن ان نغفل عنها ولكن الاساس هو الانسان فيجب تحسين ظروفهم المعيشية.

12. أقر المجلس جدول أعماله على النحو التالي :

| البنود | الموضوعات | | الصفحة |
|---|---|---|---|
| البند الأول: | البنود التي تابع تنفيذها المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه 82 من البند 1-17 والتي سيتم رفع مشاريع قرارات بشأنها. | | 1 |
| | أولاً | مؤتمر الإسكان العربي | 2 |
| | ثانياً | الاحتفال بيوم الإسكان العربي | 4 |
| | ثالثاً | أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة | 5 |
| | رابعا | جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب. | 6 |
| | خامساً | المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس | 9 |
| | سادساً | متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية فيما يخص الإسكان | 11 |
| | سابعا | التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية | 12 |
| | ثامناً | المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية | 15 |
| | تاسعا | التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير | 17 |
| | عاشرا | الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة | 19 |
| | حادي عشر | التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018) | 21 |
| | ثاني عشر | تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان (عرض الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية). | 23 |
| | ثالث عشر | محور أعمال الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (عرض جمهورية مصر العربية). | 25 |
| | رابع عشر | إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك. | 27 |
| | خامس عشر | أساليب التمويل العقاري | 29 |
| | سادس عشر | دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير | 31 |
| | سابع عشر | المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى. | 33 |
| البنـــد الثاني: | تشكيل عضوية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب للعامين 2018 و 2019. | | 34 |
| البنـــد الثالث: | الحساب الموحد للمجالس الوزارية العربية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2017". | | 35 |
| البنـــد الرابع: | موعد ومكان عقد الدورة (35) للمجلس. وما يسبقها من اجتماعات وزارية وفنية. | | 36 |
| البند الخامس: | ما يستجد من أعمال. | | 37 |

13. رفع مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في نهاية الدورة (34) للمجلس برقية شكر وتقدير لجلالة الملك/ محمد السادس (مرفق رقم 11).

## ثانيا : القرارات:

**البند الأول: مؤتمر الإسكان العربي.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
  - مشروع مطوية مؤتمر الاسكان العربي السادس حول "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" (مرفق رقم 12).
- واذ احيط علماً بـ:
  - مداخلة ممثل مملكة البحرين حول اخر المستجدات بشأن عقد مؤتمر الاسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي".
  - مداخلة ممثله الجمهورية التونسية حول اخر المستجدات بشأن عقد مؤتمر الاسكان العربي السادس وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها".
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذى عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذى للمجلس في اجتماعه (82) الذى عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
  - الرسالة الالكترونية من دولة الكويت بشأن ملاحظاتها حول مطوية مؤتمر الاسكان العربي السادس حول "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" المزمع عقده بالجمهورية التونسية سنة 2020 وتم ارسالها الي الجمهورية التونسية (مرفق رقم 13).
- وفي ضوء المناقشات،

# يقـــرر

أولاً: التأكيد على موعد عقد مؤتمر الاسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي" يومي9 و10 ديسمبر 2018 بمدينة المنامة – مملكة البحرين.

ثانياً: أ- الطلب من الامانة الفنية للمجلس تعميم مشروع مطوية مؤتمر الاسكان العربي السادس حول "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" المزمع عقده بالجمهورية التونسية سنة 2020 على الدول العربية لإبداء الملاحظات حولها، وموافاة الجمهورية التونسية على البريد الالكتروني dgh@mehat.gov.tn بها.

ب- الطلب الى الجمهورية التونسية موافاة الامانة الفنية للمجلس بالصيغة النهائية لمطوية مؤتمر الاسكان العربي السادس حول "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" المزمع عقده بالجمهورية التونسية سنة 2020 في ضوء الملاحظات التي سترد اليها للعرض على الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية.

(ق1-د.ع 34-2017/12/23)

**البند الثانى: الاحتفال بيوم الإسكان العربى.**

- **إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:**
  - **مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،**
  - **قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في lib الخصوص،**
  - **مذكرة جمهورية مصر العربية حول أوجه الاحتفال بيوم الاسكان العربي لعام 2017 (مرفق رقم 14).**
  - **مطوية الجمهورية التونسية حول اوجه الاحتفال بيوم الاسكان العربي لعام 2017 (مرفق رقم 15).**
  - **أفاد كل من ممثل (دولة الكويت، دولة العراق، دولة الامارات العربية المتحدة، جمهورية السودان، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) بأن وزاراتهم قامت بنشاطات بمناسبة يوم الاسكان العربي لعام 2017.**
  - **توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذى عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.**
  - **مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذى عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في lib الشأن.**
  - **مذكرة جمهورية العراق التي تفيد بأوجه الاحتفال بيوم الاسكان العربي لعام 2017 كلمة السيد وكيل وزارة الاعمار بجمهورية العراق (مرفق رقم 16).**
  - **الرسالة الالكترونية من دولة الكويت بشأن ملخص مضمون شعار يوم الاسكان العربي لعام 2019.**
  - **مذكرة جمهورية العراق حول مقترحتها لشعار يوم الاسكان العربي للعامين 2019~2020 مع ملخص لمضمونهما (مرفق رقم 17).**

- **وفي ضوء المناقشات،**

## يقـــرر

أولاً: أن يكون موضوع شعار يوم الإسكان العربي لعام 2018 هو:

"التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق"

ثانيا: الطلب من الدول العربية القيام بتنظيم احتفاليات بمناسبة يوم الاسكان العربي لعام 2018، وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك.

ثالثا: أ- الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترح شعار يوم الاسكان العربي للعام 2019 مع ملخص لمضمونه، وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان العربي للعام 2020 مع ملخص لمضمونه.

ب- ان لا يتعدى عدد الشعارات المقدمة ثلاث شعارات لكل دولة.

(ق2-د.ع 34-2017/12/23)

**البند الثالث: أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.

- وفي ضوء المناقشات،

**يقـــرر**

"يحذف البند مستقبلا من جدول أعمال المجلس".

(ق3-د.ع 34-2017/12/23)

**البند الرابع: جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
  - افادة ممثل جمهورية مصر العربية بأن معالي أ.د.م/مصطفى كمال مدبولي- وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ارسل خطاب بهذا الشأن.
  - مقترحات جمهورية العراق حول موضوع جائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب لعام 2018 والمخصصة "للمهندس المعماري".
  - مقترحات جمهورية مصر العربية حول موضوع جائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب لعام 2018 والمخصصة "للمهندس المعماري".
  - مقترحات المملكة الاردنية الهاشمية حول موضوع جائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب لعام 2018 والمخصصة "للمهندس المعماري".
  - المسودة الاولية لمقترح اتحاد المقاولين العرب حول جائزة المقاول العربي "اللائحة والشروط والاجراءات".
  - ملاحظات جمهورية مصر العربية حول المسودة الاولية لجائزة المقاول العربي "اللائحة والشروط والاجراءات".
  - ملاحظات دولة قطر حول المسودة الاولية لجائزة المقاول العربي "اللائحة والشروط والاجراءات".
  - ملاحظات دولة فلسطين حول المسودة الاولية لجائزة المقاول العربي "اللائحة والشروط والاجراءات".
  - ملاحظات جمهورية العراق حول المسودة الاولية لجائزة المقاول العربي "اللائحة والشروط والاجراءات".
  - مذكرة الجمهورية اللبنانية بانه ليس لديها اية ملاحظات حول المسودة الاولية لجائزة المقاول العربي "اللائحة والشروط والاجراءات".
  - رساله البريد الالكتروني من المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ 2017/7/26 حول مقترح اتحاد المقاولين العرب لجائزة المقاول العربي (مرفق رقم 18).

- وإذ احيط علماً بمحضر اجتماع اللجنة المصغرة المشكلة (دولة الامارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، جمهورية السودان، دولة فلسطين) لاختيار موضوع جائزة المجلس لعام 2018 والمخصصة للمهندس المعماري.
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
- خطاب معالي وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية الي معالي الأمين العام للجامعة العربية بخصوص تمويل جائزة المجلس (مرفق رقم 19).
- خطاب معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بالرد على خطاب معالي وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية (مرفق رقم 20).
- مذكرة من المملكة العربية السعودية تفيد بأن المملكة ليس لديها أي ملاحظات حيال اللائحة المشار اليها أعلاه.
- مذكرة جمهورية العراق تفيد بملاحظاتها حول "اللائحة والشروط والأجراءات" لجائزة المقاول العربي.

- وفي ضوء المناقشات،

## يقـــرر

أولا: أ- توجيه الشكر لمعالي أ.د.م/مصطفى كمال مدبولي- وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لتواصله مع معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص تمويل جائزة المجلس وافادة المجلس في الدورة (34) بالمستجدات حول هذا الموضوع.

ب- تشكيل لجنة من اعضاء المكتب التنفيذي للمجلس توكل لها مهمة البحث في مصادر تمويل الجائزة وكذلك وضع شروط ومعايير لجائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بغية الإرتقاء بها.

ج- دعوة الامانة الفنية للمجلس بتحديد موعد لعقد اللجنة المذكورة أعلاه.

ثانياً: اعتماد "اللائحة والشروط والاجراءات" لجائزة المقاول العربي (مرفق رقم 21).

(ق4-د.ع 34-2017/12/23)

**البند الخامس: المستجدات بشأن الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
- ملاحظات جمهورية العراق حول مقترح مملكة البحرين بشأن تطوير الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.
- ملاحظات جمهورية مصر العربية حول مقترح مملكة البحرين بشأن تطوير الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.
- ملاحظات دولة قطر حول مقترح مملكة البحرين بشأن تطوير الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.
- ملاحظات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول مقترح مملكة البحرين بشأن تطوير الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.
- ملاحظات المملكة العربية السعودية حول مقترح مملكة البحرين بشأن تطوير الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.
- مذكرة مملكة البحرين تفيد بتسمية المهندس/ محمد عبد العزيز رشدان كمنسق اتصال بين وزارة الإسكان والأمانة الفنية للمجلس (مرفق رقم 22 قائمة بأسماء منسقي الاتصال بين المعنيين بالموقع الالكتروني ومجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب).
- رسالة البريد الالكتروني للمملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ 2017/7/26 حول مقترح مملكة البحرين للموقع الالكتروني والتي تفيد بان المملكة ليس لديها ملاحظات حول المقترح.
- واذ أحيط علماً بمداخلة ممثل مملكة البحرين حول المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس.
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.

- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
- الرسالة الالكترونية من دوله الكويت بشأن ملاحظاتها حول مسودة تطوير الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب على الدول العربية وتم ارسالها لمملكة البحرين (مرفق رقم 23).
- العرض المقدم من معالى وزير مملكة البحرين حول المستجدات بشأن الموقع الالكتروني للمجلس، وتوجيه الشكر الي الدول العربية التي وافت مملكة البحرين بملاحظاتها حول مسودة تطوير الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

■ وفي ضوء المناقشات،

## يقـــرر

أولا: "اعتماد الصيغة النهائية بشأن تطوير الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 24).

ثانيا: تكليف الامانة الفنية للمجلس بتحديث قائمة معالي وزراء الاسكان والتعمير العرب وكذلك من ينوب عنهم في وزارتهم على ان تدرج علي الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

(ق5-د.ع 34-2017/12/23)

**البند السادس: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الإسكان.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذى عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذى للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.

- وفي ضوء المناقشات،

**يقـــرر**

"يحذف البند مستقبلا من جدول أعمال المجلس".

(ق6-د.ع 34-2017/12/23)

## البند السابع: التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
  - تقرير عن ورشة عمل المائدة المستديرة حول التعاون الاقليمي لحوكمة الاراضي من اجل تعزيز السلام والتنمية في الدول العربية والتي نظمتها الشبكة الدولية للأدوات والآليات العقارية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي في واشنطن يوم 21 مارس2017 (مرفق رقم 25).
  - تقرير الأمانة الفنية للمجلس عن اجتماعات الدورة (26) للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(مرفق رقم 26).
  - خطاب شكر من سفير دولة فلسطين لدى اثيوبيا وكينيا وأوغندا الممثل الدائم لدى الاتحاد الافريقي وهيئات الأمم المتحدة حول الجهود التي بذلت من أجل اعتماد مشروع القرار الفلسطيني في اجتماعات الدورة(26) للمجلس الحاكم (مرفق رقم 27).

- واذا استمع الي المداخلة والعرض المقدم من ممثلة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية حول التحضير للمنتدى الحضرى العالمي التاسع World Urban Forum 9 في مدينة كولامبور- ماليزيا خلال الفترة 7-13 فبراير/2018 والمنتدى الحضرى العالمي العاشر المقرر عقدة في دولة الامارات العربية المتحدة عام 2020 (مرفق رقم 28).

- واذ أحيط علماً بمداخلة ممثلة الجمهورية التونسية، حيث افادت أنه جاري حالياً الانتهاء من إجراءات فتح مكتب لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بتونس.
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.

- مذكرة بعثة جامعة الدول العربية بنيروبي بشأن المؤتمر العربي الأول لإدارة الأراضي والعقارات والذي ستستضيفه دائرة الأراضي في إمارة دبي خلال الفترة 26-2018/2/28 تحت الرعاية المشتركة للشبكة الدولية للأدوات والآليات العقارية والبنك الدولي وإتحاد المساحة العربي وجامعة الدول العربية (مرفق رقم 29).

- وفي ضوء المناقشات،

## يقـــرر

أولا: أ- الطلب إلى الأمانة الفنية للمجلس تعميم العرض المقدم I+& برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية حول التحضير للمنتدى الحضرى العالمي التاسع World Urban Forum 9 في مدينة كولامبور-ماليزيا خلال الفترة 7-13 فبراير/2018.

ب- دعوة الدول العربية للمشاركة في المنتدى الحضرى العالمي التاسع World Urban Forum 9 في مدينة كولامبور- ماليزيا خلال الفترة 7-13 فبراير/2018. واجراء التسجيل عبر الموقع الالكتروني: wuf9.org قبل 2017/12/15.

ج- دعوة 396 العربية التي ترغب المشاركة بجلسات جانبية والمعرض في المنتدى الي التواصل مباشره مع الجهة المنظمة للمنتدى من خلال الموقع الالكتروني: wuf9.0rg وذلك قبل 2017/11/24.

د- تكليف الأمانة الفنية للمجلس التواصل مع المنظمات شركاء المجلس برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا وغيرها من المنظمات الأخرى للإعداد والتحضير للجلسات الاقليمية والعالمية التي تخص الاقليم العربي في المنتدى الحضرى العالمي التاسع.

A – يتحمل الحساب الخاص لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب تكاليف مشاركة الأمانة الفنية للمجلس في حال تعذر تحمل موازنة الأمانة العامة ذلك.

ثانياً: الطلب من دولة الامارات العربية المتحدة النظر في امكانية تشكيل مجموعة عمل عربية للإعداد والتحضير للمنتدى الحضرى العالمي العاشر World Urban Forum 10. وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك حتى يتسنى مناقشتها اثناء الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية.

ثالثا: دعوة الجمهورية التونسية موافاة الامانة الفنية للمجلس بالمستجدات حول فتح مكتب الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في تونس ليتم عرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم.

رابعا: دعوة الامانة الفنية للمجلس من خلال بعثة الجامعة بنيروبي التنسيق مع المندوبين الدائمين لمتابعة القرارات العربية الصادرة عن المجلس الحاكم وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.

(ق7-د.ع 34-2017/12/23)

**البند الثامن: المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
  - مذكرة المملكة المغربية التي تؤكد إستضافتها الدورة الثانية للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وكذلك اشغال الدورة (34) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وذلك خلال الفترة 21-2017/12/23 بالرباط- المملكة المغربية (مرفق رقم 30).
  - مذكرة دولة الامارات العربية المتحدة والتي تفيد برغبتها في استضافة الدورة الثالثة للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2019 (مرفق رقم 31).
  - رسالة المملكة الأردنية الهاشمية والتي أكدت رغبتها في استضافة المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية سواء عام 2019 أو 2021 (مرفق رقم 32).
- واذا استمع الي مداخلة ممثلة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية حول ضرورة الإسراع بالإعداد والتحضير للمنتدى العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية.
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
  - مذكرة من جمهورية العراق تفيد بأدراج نقطة الاتصال بوزارة الأعمار والاسكان في جمهورية العراق، الخاصة بالمنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية (مرفق رقم 33).
  - واذ استمع الي مداخلة معالي وزير دولة الامارات العربية المتحدة حول استضافة بلاده للمنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية.

- وفي ضوء المناقشات،

## يقـــرر

أولا: اعتماد اعلان الرباط بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 34).

ثانيا: دعوة المملكة المغربية الى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالتقرير العام للمنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية لعام 2017، ليتم تعميمها على الجهات المعنية في الدول العربية.

ثالثاً: الطلب من الدول العربية تفعيل توصيات اعلان القاهرة الصادر عن المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية الذي عقد بالقاهرة في ديسمبر 2015، وبالأخص التأكيد على التوصية الخاصة بأن تقوم الدول العربية بتحديد نقاط إتصال وطنية تكون هي المعنية بالمساهمة في تنظيم المنتدى ومتابعة تنفيذ مخرجاته على المستوى الوطني.

رابعاً: الترحيب باستضافة دولة الامارات العربية المتحدة للمنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2019.

خامساً: الترحيب باستضافة المملكة الاردنية الهاشمية للمنتدى الوزاري العربي الرابع للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2021.

سادساً: دعوة الدول العربية الراغبة في استضافة المنتدى الوزاري العربي الخامس للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2023 موافاة الامانة الفنية للمجلس بذلك.

سابعاً: دعوة دولة قطر موافاة الأمانة الفنية للمجلس بما يتم إتخاذه من إجراءات حول إستضافتها للمنتدى الوزاري العربي السادس عام 2025.

(ق8-د.ع 34-2017/12/23)

## البند التاسع: التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الاجنبية في مجال الإسكان والتعمير.

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
  - مقترحات جمهورية مصر العربية حول أوجه التعاون مع التجمعات الاقليمية والدول الاجنبية في مجال الاسكان والتعمير (مرفق رقم 35).
  - مقترحات دولة قطر حول أوجه التعاون مع التجمعات الاقليمية والدول الاجنبية في مجال الاسكان والتعمير (مرفق رقم 36).
  - مقترحات سلطنة عمان حول أوجه التعاون مع التجمعات الاقليمية والدول الاجنبية في مجال الاسكان والتعمير (مرفق رقم 37).
- واذ إستمع الى مداخلات الدول العربية حول المقترحات المقدمة بشأن أوجه التعاون مع التجمعات الاقليمية والدول الأجنبية في مجال الاسكان والتعمير.
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
  - الرسالة الالكترونية من دولة الكويت بشأن اقتراحها التعاون مع المانيا في مجال أنظمة البناء الحديثة.

- **وفي ضوء المناقشات،**

## يقـــرر

أولا: أ- الإقتراح على الصين عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال تقنيات البناء السريع.

ب- الإقتراح على الهند عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال سبل معالجة العشوائيات والتجارب الرائدة في مجال الاسكان لمواجهة هذه الظاهرة.

ج - الإقتراح على روسيا عقد دورات تدريبية للدول العربية 4 مجال نظم واجهات المباني المتكيفة مع المحيط الخارجي Adaptive Façade Systems.

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس مخاطبة الادارة المعنية بالأمانة العامة للجامعة وارسال مقترحات الدول العربية حول أوجه التعاون مع التجمعات الاقليمية والدول الاجنبية في مجال الاسكان والتعمير حتى يتم التنسيق حولها.

ثالثاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس الإستمرار في متابعة التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأخرى في مجال الإسكان والتعمير وإفادة اللجنة الفنية العلمية الإستشارية والمجلس بما يتم في ذلك.

(ق9-د.ع 34-2017/12/23)

## البند العاشر: الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
  - مقترحات دولة قطر حول كيفية متابعة اهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة امنة ومرنة ومستدامة" وما يحتويه من غايات (مرفق رقم 38).
  - مقترحات جمهورية العراق حول كيفية متابعة اهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة امنة ومرنة ومستدامة" وما يحتويه من غايات (مرفق رقم 39).
  - مذكرة جمهورية مصر العربية حول كيفية متابعة اهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة امنة ومرنة ومستدامة" وما يحتويه من غايات (مرفق رقم 40).
  - المسودة الأولي للخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والتي أعدها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية (مرفق رقم 41).
  - ملاحظات جمهورية الصومال حول المسودة الأولي للخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.
- إذ استمع الي المداخلة والعرض المقدم من ممثلة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية حول المسودة الأولى للخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (مرفق رقم 42).
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.

- مذكرة جمهورية مصر العربية بشأن كيفية متابعة اهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة امنة ومرنة ومستدامة" وما يحتويه من غايات.
- الرسالة الالكترونية من دولة الكويت بشأن ملاحظاتها حول الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتم ارسالها الي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مرفق رقم 43).
- مذكرة دولة قطر حول كيفية متابعة اهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة امنة ومرنة ومستدامة" وما يحتويه من غايات (مرفق رقم 44).

- وفي ضوء المناقشات،

## يقـــرر

أولاً: دعوة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بنسخة من مقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في موعد أقصاه 2018/1/15.

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس تعميم مقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على الدول العربية بعد أخذ ملاحظات الدول العربية عليها تمهيداً لعرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في إجتماعها القادم بصيغتها النهائية.

ثالثاً: الطلب الى الدول العربية التي لم توافِ الأمانة الفنية للمجلس بالتقدم المحرز في كيفية متابعة اهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة امنة ومرنة ومستدامة" وما يحتويه من غايات، الى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك حتى يتسنى تجميع هذه التقارير بهدف تقديمه الي الأمم المتحدة بغرض معرفة ما قامت به الدول العربية.

رابعاً: دعوة الأمانة الفنية للمجلس وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية التنسيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا المعنية بمتابعة تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 لضمان إبراز جهود مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب ومدى التقدم المحرز في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وبالأخص الهدف الحادي عشر المقرر مراجعته في المنتدى العربي

**للتنمية المستدامة في مايو 2018 ومن ثم الى المنتدى السياسي رفيع المستوى المزمع عقده في شهر يوليو 2018 بنيويورك.**

**خامساً: تغيير مسمى البند مستقبلاً ليصبح "متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 العالمية والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية".**

**(ق10-د.ع 34-2017/12/23)**

**البند الحادي عشر: التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018).**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
- مذكرة جمهورية مصر العربية التي تفيد بفاعليتها وأنشطتها في مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2017(مرفق رقم 45).
- مذكرة جمهورية العراق التي تفيد بفاعليتها وأنشطتها في مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2017(مرفق رقم 46).
- مذكرة المملكة العربية السعودية التي تفيد بانه لا يوجد أي أنشطة في مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2017(مرفق رقم 47).
- مذكرة الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء التي تفيد بافتتاح المكتب الاقليمي للاتحاد في عمان/المملكة الاردنية الهاشمية (مرفق رقم 48).
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
- الرسالة الالكترونية من دولة الكويت بشأن الفعاليات التي قامت بها دولة الكويت في مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2017 (مرفق رقم 49).

- **وفي ضوء المناقشات،**

## يقـــرر

أولاً: إستمرار الأمانة الفنية للمجلس في متابعة تنفيذ برنامج عمل المجلس لعام 2017 بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة.

ثانياً: الطلب إلى الدول العربية والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بفاعليتها وأنشطتها في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2018 ليتم تضمينها في برنامج عمل المجلس وتعميمها على الدول العربية للمشاركة فيها.

ثالثاً: التأكيد على مشاركة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في فعاليات المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة وإعداد تقرير حول ذلك ليتم عرضه على المجلس في دورته القادمة.

رابعاً: الطلب إلى اتحاد المهندسين العرب موافاة الأمانة الفنية للمجلس بعدد كاف من العقود النموذجية (عقد تصميم وتنفيذ – بمبلغ مقطوع– الشروط العامة والشروط الخاصة للعقد) ليتم تعميمها على الدول العربية للاستفادة منه.

خامساً: التأكيد على المنظمات والاتحادات المراقبين في مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب المشاركة والحضور في اجتماعات المجلس ولجانه الفنية.

(ق11–د.ع 34–2017/12/23)

## البند الثانى عشر: تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
  - مذكرة جمهورية العراق التي تفيد بأن وزارة الأعمار والإسكان في جمهورية العراق سبق وان عرضت التقرير في اجتماع المجلس في دورته (31) التي عقدت في المملكة الأردنية الهاشمية عام 2014 تحت مسمى مختلف.
  - مذكرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن تجربتها في مجال "تنويع صيغ عرض السكنات" والمتوقع تقديم العرض الخاص به اثناء الدورة (34) للمجلس.
  - مذكرة سلطنة عمان حول مشاريعها الرائدة في مجال الاسكان (مرفق رقم 50).
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذى عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذى للمجلس في اجتماعه (82) الذى عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
  - الرسالة الالكترونية من دولة الكويت بشأن رغبتها في عرض أحد مشاريعها الرائدة في مجال الاسكان خلال انعقاد الدورة (37) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب عام 2020.
- وفي ضوء المناقشات،

## يقـــرر

أولا: الطلب الي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية موافاة الامانة الفنية للمجلس بتجربتها في مجال تنويع صيغ عرض السكنات ليتم تعميمها على الدول العربية للاستفادة منها.

ثانيا: دعوة دولة الامارات العربية المتحدة الى تقديم عرض حول تجربتها في مجال المشاريع الرائدة وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بموضوع المشروع المراد عرضه على الدورة (35)

للمجلس عام 2018، وكذلك دعوة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الي تقديم عرضها حول تنويع صيغ عرض السكنات على الدورة (35) للمجلس.

ثالثاً: الطلب من سلطنة عمان تقديم عرض حول تجربتها في المشاريع الرائدة على الدورة (36) للمجلس عام 2019.

رابعاً: الترحيب برغبة دولة الكويت في عرض أحد مشاريعها الرائدة في مجال الاسكان خلال انعقاد الدورة (37) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب عام 2020.

خامساً: دعوة الدول العربية الراغبة في عرض مشاريعها الرائدة في مجال الإسكان إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك.

(ق12-د.ع 34-2017/12/23)

## البند الثالث عشر: محور أعمال الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
  - مقترحات وزارة الأعمار والإسكان بجمهورية العراق حول محور أعمال الدورة (34) للمجلس.
  - مقترحات دولة قطر حول محور أعمال الدورة (34) للمجلس.
  - مقترحات جمهورية مصر العربية حول محور أعمال الدورة (34) للمجلس.
  - مقترحات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول محور أعمال الدورة (34) للمجلس.
  - مقترحات سلطنة عمان حول محور أعمال الدورة (34) للمجلس.
  - مقترحات المملكة الاردنية الهاشمية حول محور أعمال الدورة (34) للمجلس.
  - وإذ تشكر الدول العربية (جمهورية العراق، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سلطنة عمان، المملكة الاردنية الهاشمية) التي تقدمت بمقترحات لمحور أعمال الدورة (34).
  - احيط علماً بمحضر اجتماع اللجنة المصغرة المشكلة (دولة الامارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، جمهورية السودان، دولة فلسطين). لإختيار محور الدورة (34)، ومحور أعمال الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
  - العرض المرئي لجمهورية مصر العربية حول محور أعمال الدورة وموضوعه "التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق" (مرفق رقم 51).

- وفي ضوء المناقشات،

## يقـــرر

أولا: أ- توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على تقديم العرض المرئي حول محور أعمال الدورة (34) وموضوعه "التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق"

ب- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم العرض المقدم من جمهورية مصر العربية حول محور أعمال الدورة (34) وموضوعه "التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق".

ج-أن يكون محور الدورة (35) للمجلس "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ الاسكان الميسر".

د- دعوة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى تقديم عرض مرئي حول محور أعمال الدورة (35) وموضوعه "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ الاسكان الميسر" أثناء إنعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

ثانياً: أن يكون محور الدورة لعام 2019 هو نفسة موضوع شعار اليوم العربي للإسكان.

(ق13-د.ع 34-2017/12/23)

**البند الرابع عشر: إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
- محضر الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية العلمية الاستشارية لتطوير عمل مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد بمقر الأمانة العالمة للجامعة يومي 17-2017/5/18 (مرفق رقم 52).
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.

- وفي ضوء المناقشات،

**يقـــرر**

- **بشأن تطوير بنود جدول الأعمال:**

أولا: إستحداث بند تحت مسمى عرض الدراسات والتجارب حول تأهيل المباني والمدن المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية والتعافي وإستعادة البنى التحتية والخدمات الحضرية.

ثانيا: إستحداث بند تحت مسمى التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير.

ثالثاً: تغيير مسمى البند الخاص (الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة) ليصبح (متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 والخطة العربية بلإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).

رابعاً: رفع بند (متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الاسكان) من جدول أعمال المجلس.

خامساً: رفع البند الخاص "المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى من جدول أعمال المجلس.

سادساً: استحداث بند تحت مسمى السكن الاجتماعي في الدول العربية (دعوة الدول العربية الي موافاة الامانة الفنية للمجلس بتجاربها حول السكن الاجتماعي).

سابعا: تكليف الامانة الفنية للمجلس بإعادة ترتيب بنود جدول أعمال المجلس وفق ما تراه مناسبا (مع الامكانية لجميع الدول للمشاركة في ترتيب وإقتراح بنود جديدة لجدول الأعمال).

- **بشأن اجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الاسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار اصلاح وتطوير العمل العربي المشترك.**

"الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع لجنة تقييم عمل مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 25-2016/5/26 (مرفق رقم 53)."

- **S ' i تعديل بعض مواد النظام الاساسي للمجلس لتواكب المستجدات في اطار التطوير والاصلاح فى جامعة الدول العربية.**

"الموافقة على مقترحات التعديل في النظام الاساسي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 54)، ورفعها إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته القادمة ومن ثم الى مجلس الجامعة على المستوى الوزارى وفق الإجراءات المتبعة في الأمانة العامة بجامعة الدول العربية.

(ق14-د.ع 34-2017/12/23)

## البند الخامس عشر: اساليب التمويل العقاري

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
- مذكرة وزارة الاعمار والإسكان بجمهورية العراق بشأن ملاحظاتها ومقترحاتها حول أساليب التمويل العقاري وجدول بالإجراءات المتخذة الأخرى وتم إرسالها إلي المملكة العربية السعودية.
- مذكرة سلطنة عمان بشأن تجربتها حول الأساليب والطرق المطبقة لديها في مجال التمويل العقاري وتم إرسالها إلى المملكة العربية السعودية.
- مذكرة جمهورية مصر العربية بشأن تجربتها حول أساليب التمويل العقاري وتم إرسالها إلي المملكة العربية السعودية.
- مذكرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن تجربتها حول أساليب التمويل العقاري(مرفق رقم 55).
- هيكل الدراسة التي أعدتها المملكة العربية السعودية حول "دراسة أساليب التمويل العقاري (مرفق رقم 56).

واذ يشكر كل من جمهورية العراق، سلطنة عمان، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على ما قدم بشأن دراسة اساليب التمويل العقاري.

- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
- مذكرة وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة بجمهورية العراق حول ملاحظتها على هيكل الدراسة بشأن اساليب التمويل العقاري وتم ارسالها الي المملكة العربية السعودية.

- **وفي ضوء المناقشات،**

# يقـــرر

اولا : ايجـاز هيكـل الدراسـة التـي أعـدتها المملكـة العربيـة السـعودية حـول "دراسـة أسـاليب التمويل العقاري.

ثانياً: الطلب من الدول العربيـة موافاة المملكـة العربيـة السـعودية (المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار- مدير عام التعاون الدولي- وزارة الاسكان بالمملكـة العربيـة السـعودية ت: 0096612894141 Email:eplans@hotmail.com بمقترحاتها وملاحظاتها حول الأساليب والطرق المطبقة لديها بشأن التمويل العقارى بصيغة ( Microsoft word) في موعد أقصاه 2018/1/30 حتى يتم إعداد الدراسة بشكل متكامل ليتم تقديمها في إجتماع اللجنة الفنية العلمية الاستشارية القادمة.

(ق15-د.ع 34-2017/12/23)

## البند السادس عشر : دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- مذكرة جمهورية الصومال الفيدرالية وزارة الاشغال العامة واعادة الاعمار والاسكان مذكرة تفيد بإيجاد دورات تدريبية لموظفي الوزارة في مجال الاسكان، وقامت الأمانة الفنية للمجلس بتعميم المذكرة على الدول العربية (مرفق رقم 39).
- مذكرة جمهورية العراق تفيد بتعذر تقديم الدعم من قبلهم في الوقت الحاضر (مرفق رقم 57).
- مذكرة المملكة الاردنية الهاشمية تفيد بترحيب وزارة الأشغال العامة والاسكان بتقديم خبراتها وتدريب الاشقاء من الصومال الشقيقة على أن لا تتحمل الوزارة أيه نفقات نتيجة ذلك (مرفق رقم 58).
- مذكرة جمهورية مصر العربية تفيد بانه يشرفها من حيث المبدأ على المشاركة في التدريب وذلك من خلال كوادرها المؤهلة والخبراء المسجلين بها وطلبت تحديد موعد لعقد اجتماع تنسيقي فيما بينهم للاتفاق على كافة الجوانب الفنية واللوجستية المتعلقة بالتدريب (مرفق رقم 59).
- مذكرة مملكة البحرين تفيد بانه لا مانع لديها من المساهمة في تدريب الموظفين الصوماليين مع عدم تحمل الجهة المعنية بالمملكة ايه تكاليف تتعلق بالسفر والاقامة والمعيشة (مرفق رقم 60).
- مذكرة الجمهورية التونسية تفيد بانها تعتزم دعم تعاونها مع جمهورية الصومال في بعض المجالات (مرفق رقم 61).
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (82) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
- مذكرة دولة قطر تفيد بأن الجهات المعنية بدولة قطر بحاجة الي أطر محتوى توصيف البرامج التدريبية المطلوبة (مرفق رقم 62).

- مذكرة جمهورية السودان تفيد بأن وزارة النقل والطرق والجسور في جمهورية السودان تكفلت بتدريب عدد من المهندسين الصوماليين في بعض المجالات (مرفق رقم 63).

- **وفي ضوء المناقشات،**

## يقـــرر

أولاً: الترحيب بإستعداد المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية ،جمهورية مصر العربية، مملكة البحرين لعقد دورات تدريبية لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان بجمهورية الصومال الفيدرالية على أن تتحمل جهات أخرى تكاليف الإقامة والسفر.

ثانياً: دعوة البنك الاسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي النظر في إمكانية تحمل تكاليف الاقامة والسفر لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان بجمهورية الصومال الفيدرالية.

(ق16-د.ع 34-2017/12/23)

## البند السابع عشر: المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص،
- مذكرة جمهورية العراق التي تفيد بأنها وقعت وصادقت على النظام الاساسي للمركز بتاريخ (2008/2/19).وهذا للتذكير فقط.
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذى عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 2-2017/10/4 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذى للمجلس في اجتماعه (82) الذى عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2017/10/5 في هذا الشأن.
- مذكرة المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى تفيد بتوقيع اتفاقية المقر للمركز مع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية (مرفق رقم 64).
- إذ أحيط علما بمداخلة المدير العام للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

- **وفي ضوء المناقشات،**

## يقـــرر

أولاً: الطلب إلى الدول العربية التي وقعت على النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى إلى سرعة التصديق عليه تنفيذاً لقرار القمة العربية العادية الذي عقدت بمدينة سرت – ليبيا رقم (ق.ق 532– د.ع.-ج2– 2010/3/28).

ثانياً: الطلب إلى الدول العربية التي لم توقع ولم تصادق بعد على النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى إلى التعجيل بالتوقيع والتصديق تنفيذاً لقرار القمة العربية العادية الذي عقدت بمدينة سرت – ليبيا رقم (ق.ق 532– د.ع– ج2 – 2010/3/28) (مرفق رقم 65) بيان التوقيع والتصديق على المركز.

(ق17-د.ع 34-2017/12/23)

## البند الثامن عشر: تشكيل عضوية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعامي 2018 و2019

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (6760-د.ع 127) تاريخ 2007/3/4) بشأن تشكيل المكتب التنفيذى المادة التاسعة،
- وفي ضوء المناقشات،

## يقـــرر

أولاً: أن يكون تشكيل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعامي 2018 و2019 على النحو التالي:

- ترويكا مجلس الجامعة على مستوى القمة (الجمهورية الاسلامية الموريتانية، المملكة الاردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية)، ويتم التعديل وفقاً للتغيير الذي يطرأ على الترويكا .
- ثلاثة أعضاء بالتناوب وفقاً للترتيب الهجائي للدول الأعضاء ( الجمهورية اليمنية، دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين).
- الدولتان المنتخبتان جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية

ثانياً: أن يكون رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب(مملكة البحرين) ونائبة (المملكة المغربية) للعامين 2018 و2019.

(ق18-د.ع 34-2017/12/23)

## البند التاسع عشر: الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2018".

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
  - قرار مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دورته (33) والتي عقدت بالرياض – المملكة العربية السعودية يوم 2016/12/20 قرارة رقم (ق17–د.ع 33–2016/12/20) بشأن الحساب الموحد للمجالس الوزارية العربية المتخصصة.

- **وفي ضوء المناقشات،**

## يقـــرر

أولا: توجيه الشكر لكل من الجمهورية التونسية وجمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية على ايداع مساهماتهم الطوعية لعام 2017.

ثانياً: دعوة الدول العربية إلى إيداع مساهمات الدول الأعضاء كتبرعات ومساهمات طوعية في الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة لدى الأمانة العامة للجامعة تحت رقم:

- 4730120000015484 بالدولار الأمريكي
- 4730001000015507 بالجينة المصرى
- SWFT CODE:BMISEGCXXXX
- علماً بانة Y يوجد (IBAN NO) لأى بنك في جمهورية مصر العربية.

ثالثا: دعوة الأمانة العامة إلي تمويل برامج وأنشطة المجلس من موازنة الأمانة العامة للجامعة ومن الحساب الموحد عند الاقتضاء.

رابعاً: اعتماد الموازنة المرفقة وتكليف الأمانة الفنية للمجلس الصرف منها وفق بنودها ( مرفق رقم 66).

(ق19–د.ع 34–2017/12/23)

## البند العشرون: الموعد ومكان الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وما يسبقه من اجتماعات وزارية وفنية

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس
  - المادتان الخامسة والسادسة من النظام الأساسي على ما يلي:
    - المادة الخامسة (مكان انعقاد المجلس):

"يعقد المجلس اجتماعاته في مقر الجامعة، ويجوز أن يجتمع في أية دولة عربية بناء على دعوة منها بموافقة المجلس"

- المادة السادسة (أدوار الانعقاد):

"يعقد المجلس اجتماعاً دورياً كل سنه بناء على دعوة من الأمانة العامة وذلك خلال الربع الأخير من السنة ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعاً غير عادي بناء على توصيه من المكتب التنفيذي".

- وفي ضوء المناقشات،

## يقـــرر

اولاً: عقد الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب باستضافة كريمة من مملكة البحرين يوم 11/12/ 2018م الموافق 4/ربيع الأخر1440هـ.

ثانياً: عقد مؤتمر الاسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي" باستضافة كريمة بمدينة المنامة – مملكة البحرين. خلال يومي9 و10 /2018/12 الموافق 2 و3/ربيع الاخر/1440هـ.

ثالثاً: عقد الإجتماع (83) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2018/10/11 م الموافق 2/صفر 1440هـ، ويسبقه الاجتماع (64) للجنة الفنية العلمية الاستشارية بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 8-2018/10/10 م الموافق 28 /محرم – 1/صفر 1440هـ".

(ق20-د.ع 34-2017/12/23)

الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

# قائمة بأسماء السادة المشاركين
# في
# مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
## في دورته (34)
## (الرباط- المملكة المغربية: 2017/12/23)

# قائمة بأسماء السادة المشاركين
# في
# مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
# في دورته (34)
## (الرباط – المملكة المغربية : 2017/12/23)

**المملكة الأردنية الهاشمية**

المهندس/ سامي هلسه
وزير الاشغال العامة والإسكان
ت: 00962798059999
Email: sami@mpwh.gov.jo

المهندس/فارس الجنيدي
مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
ص.ب: 2110 عمان 11181 الأردن
ت:+96279513535
ف:+96264617124
Email: faljunidi@yahoo.com

**دولة الإمارات العربية المتحدة**

معالي د.م/ عبد الله بلحيف النعيمي
وزير تطوير البنية التحتية
ص.ب:62777 دبى
ت:00971506586400
Email: rasha.burehaima@moid.gov.ae

المهندسة/ جميلة محمد الفندي
مدير عام برنامج الشيخ زايد للإسكان
ص.ب.96667 – الشارقة
ت: 00971506446002
Email: jamila. alfandi@szhp.gov.ea

المهندس/ يوسف النعيمي
مهندس مشاريع – برنامج الشيخ زايد للإسكان
ت: 00971504717144
Email: Y.alnuaimi@szhp.gov.ae

السيدة/ رشا راشد بورحيمه
مدير مكتب وزير تطوير البنية التحتية
43 ت: 00971506586400
Email: rasha.burehaima@moid.gov.ae

السيد/ خالد سعيد الزعابى — رئيس قسم الخدمات المساندة – برنامج زايد للإسكان

ت: 00971507755787

Email: Khaled.alzabi@szhp.gov.ae

## مملكة البحرين

معالي المهندس/باسم بن يعقوب الحمر — وزير الإسكان

ت: 0097317528515

Email: housing.minister@housing.gov.bh

السيد/هيثم محمد سامي كمال — رئيس العلاقات العامة والاعلام – وزارة الإسكان

ت:97339797660+

Email: haitham.sami@housing.gov.bh

السيدة/ إيناس محمد الماجد — مدير إدارة المؤسسات الحكومية

ت: 0097317528255

Email: Enas.ahmajed@housing.gov.bh

المهندس: محمد رشدان — منسق المشاريع الإسكانية

ت: 0097317528384

Email: mohammed.rashdan@housing.gov.bh

## الجمهورية التونسية

معالى السيد/ محمد صالح العرفاوي — وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

ت: 0021677785115

ف: 0021671801945

Email:minster@mehat.gov.tn

السيد/ نجيب السنوسي — المدير العام للإسكان

ت: 0021698250826

ف: 0021671796810

السيد/ مراد القيزاني — المدير العام لوحدة برنامج انجاز السكن الاجتماعي

ت: 0021698271334

ف: 0021671802837

Email: mourad.guizani@mehat.gov.tn

السيدة/ شهرزاد العماري

القائم بالأعمال بالنيابة للسفارة الجمهورية التونسية بالرباط

ت: 00212537730636

ف: 00212537730636

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

الدكتور/ عباس بلفاطمي

وزير مستشار نائب سفير الجزائر بالرباط

ت: 0663065419

Email: abelfatmi1979@gmail.com

**المملكة العربية السعودية**

المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار

المشرف العام على الإدارة العامة للتعاون الدولي- وزارة الإسكان

ص.ب. 31760 الرياض 11418

ت: 0096612894141

جوال: 00966505423041

ف: 0096614070020

Email: eplans@hotmail.com

الأستاذ/وليد بن علي غشوم

الإدارة العامة للتعاون الدولي – أخصائي تخطيط

**جمهورية السودان**

الدكتور/عبود جابر سعيد فضل الله

وزير الدولة بوزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية

ت: 0024991227542

السيدة/ أمال احمد مختار

المشرف على وحدة التنمية العمرانية بالوزارة

ت: 0912328691

السيد/ عبد الرحمن محمد حسن

مدير التنفيذي لوحدة الإسكان بالوزارة

ت: 0122617708

**جمهورية الصومال الفيدرالية**

المهندس/ صادق عبد الله عبد

السيد/ابراهيم سيد شيخ

وزير الاشغال العامة واعادة الاعمار والاسكان

مستشار الوزير فى شئون العلاقات العربية

ت: 00252616122855

Email: waladsayed@gmail.com

المهندس/ محمود عبد الله شيخ — مدير دائرة البنية التحتية

**جمهورية العراق**

سعادة المهندس/ إستبرق إبراهيم الشوك — الوكيل الأقدم لوزارة الأعمار والإسكان
بغـداد – العـراق – سـاحة المتحـف – وزارة الأعمار والإسكان
ت: 9647905270310+
Email: istabraqalshouk@yahoo.com

السيد/ محمد سعد علوان — سكرتير ثالث/ وزارة الخارجية العراقية
ت: 009647730801061
Email: mo_mo2233@gmail.com

**سلطنة عمان**

معالي الشيخ/ سيف بن محمد الشبيبي — وزير الاسكان
ت: 0096824695703
ف: 0096824695710

المهندس/ خالد بن محفوظ البوسعيدي — رئيس مكتب الوزير
ت: 0096824695703
ف: 0096824695710
Email:
khalid69.albusaidi@gmail.com

الفاضل/ سليم بن حسن البلوشي — المدير العام المساعد للتطوير العقاري
ت: 0096899442070
Email: mricle@hotmail.com

**دولة [redacted]**

معالى الدكتور المهندس/ مفيد الحساينة — وزير الإشغال العامة والإسكان
ت: 00970599413093
ف:0097022987890
Email:mhmk_1382@yahoo.com

المهندس/ فائق الديك — وكيل الوزارة
وزارة الإشغال العامة والإسكان/رام الله/فلسطين
ت: 00970599240114
ف: 0097022984829
Email: fayeg_deek@yahoo.com

السيد/ موفق كراكره — رئيس ديوان الوزير

ت: 00970592030324

ف: 0097022987890

Email: mhmk_1382(Ei),yahoo.com

**دولة قطـــر**

السيد/يوسف محمد العثمان — وكيـل وزارة التنميـة الاداريـة والعمـل والشـؤون الاجتماعية

ت: 0097444027775

السيد/غانم مبارك — مــدير ادارة الضــمان ومــدير ادارة الاســكان المكلف

ت: 0097444027999

Email: gkawwari@adlsa.gov.qa

السيد/ صالح سعيد الشادي — مدير ادارة التعاون الدولي

ت: 0097444027007

السيد/ محمد سعود السبيعي — مدير مكتب سعادة الوكيل

ت: 0097444027775

**دولة الكويت**

المهندس/بدر أحمد الوقيان — مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية

ت: 25301002

Email: asahx2009@yahoo.com

المهندس/ خلف مبارك المنديل — نائب المدير العام لشؤون الرقابة والتدقيق

ت: 55114114 – 25383101

ف: 25394672

Email: q8khalaf@hotmail.com

المهندس/ محمد عبد الله صنيدح — نائب المدير العام لشؤون التخطيط والتصميم

جوال: 96599681580+

ت: 96525301008+

ف: 96525392932+

Email: mass65@live.com

السيد/عبدالله سليمان الحميدان — إدارة مكتب مدير عام المؤسسة

ت: 25301003

Email: asahx2009@yahoo.com

**الجمهورية اللبنانية**

السيد/ بيار بوعاصي
وزير الشؤون الاجتماعية
ت: 009611611242
Email: pb.mosa@gmail.com

السيد/ روني لحود
مدير عام – رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للاسكان
ت: 009613661142

**جمهورية مصر العربية**

المهندسة/ نفيسة محمود هاشم
مستشار الوزير لشئون قطاع الإسكان والمرافق
1 ش إسماعيل أباظة – القصر العيني – القاهرة
جوال:201003312631+
ت: 20227921540+
ف:20227921539+
Email: nafisa_hashem@yahoo.com

السيد أ.د.م/ خالد محمد الذهبي
رئيس المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء
87 ش التحرير – الدقي ص.ب 1770
جوال: 00201115555591
ت/ف: 0020233351564
Email: kmelzaha99@yahoo.com

المهندس/محمد هشام درويش
رئيس قطاع التشييد والعلاقات الخارجية
1 ش إسماعيل أباظة – القصر العيني – القاهرة
ت: 27921562
ف:27921563

**المملكة المغربية**

معالي السيدة/ فاطنة لكحيل
كاتبة الدولة للإسكان
ت:00212661374651/00212537577501
ف: 00212537577504
Email: e.fatna@menara.ma

السيد/ عبد اللطيف النحلي
كاتب عام للوزارة والتعمير والاسكان وسياسة المدينة
ت: 002126612177707

السيدة/ مينة أزركي — مديرة التواصل والتعاون ونظم الاعلام
ت: 00212661046340
Email mazerki@gmail.com

السيد/ كريم التاج — مفتش عام بقطاع الاسكان وسياسة المدينة
ت: 00212661048302

السيد/ محمد قاسو وعلي — كاتب عام المجلس الوطني للاسكان

السيد/ محمد الهلالي — مدير الشؤون القانونية

**الجمهورية الإسلامية الموريتانية**

معالى السيدة/ آمال بنت مولود — وزيرة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي
ت: 0022245253377
Email: amal_maouloud@yahoo.fr

السيدة/ مينا بنت سيدين — مكلفة بمهمة فى وزارة الاسكان والعمران
ت: 0022232028280
Email: meinna_sidina@yahoo.fr

السيد/ جدو ولد حجب — مدير الدراسات والبرمجة والتعاون
ت: 0022244480203
Email: jboudidda@gmail.com

السييد/ محمد أحمد حدار — مستشار أول بالسفارة الموريتانية بالرباط
00212636515598
Email: hadar1968@gmail.com

**الجمهورية اليمنية**

الدكتور/ معين عبد الملك سعيد — وزير الأشغال العامة والطرق والاسكان
ت: 00967739180180
Emil:maeen.work@gmail.com

المهندسة/ ياسمين محمد احمد العوضى — وكيل قطاع الإسكان والتنمية الحضرية
وزارة الاشغال العامة والطرق
ت: 00967772698050
Email: ymnaawadj@gmail.com

السيد/ وليد عبد القادر العباسى — رئيس ديوان الوزير
ت: 00967730494010
Email: ew.abbasi@gmail.com

## الاتحادات والمنظمات الدولية

### المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الاخرى

الدكتور/ اعمر بلحاج عيسي — المدير العام

58 شاع قدور رحيم – الجزائر

ت: 0021323775779

ف: 0021323775779

Email: acpend.ouh@gmail.com

### الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب)

الدكتور/ كمال حسن علي — الأمين العام المساعد – رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية

الدكتور/ حمال الدين جاب الله — مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

ت: 0020225750511

ف: 0020225740331

Email: environment.dept@las.int

Website: www.lasportal.org

السيد/ وليد السيد العربي — مسؤول ملف الإسكان والتنمية الحضرية

السيد/ محمد حليل ابو عفيفة — إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

السيدة/ ايناس عبد العظيم — إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

# كلمة السيدة فاطنة الكحيل
# كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان
# في افتتاح الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

**بسم الله الرحمن الرحيم**
**والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه أجمعين**

**معالي السيدات والسادة الوزراء؛**
**السيدات والسادة أعضاء الوفود المشاركة؛**
**السيدات والسادة الحضور.**

يطيب لي أن أجدد الترحاب بكم مرة أخرى في افتتاح اشغال الدورة الرابعة والثلاثين (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب الذي ينعقد بالرباط عاصمة المملكة المغربية وذلك لنتدارس، القضايا التي تهم واقع سياساتنا الحضرية والسكنية العربية وما يواجهه من إكراهات وتحديات وما تستوجبه من اتخاذ للقرارات والتوصيات التي من شأنها ان تعزز التنسيق والتشاور بشأن السياسات الحضرية والسكنية وتساعد على تنفيذ الالتزامات والتعهدات التي أخذناها على عاتقنا في مختلف الدورات والمحافل والمؤتمرات الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها الالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 2030، وكذا تلك المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية وتنسيق المواقف والرؤى لضمان مشاركة وازنة وموحدة في المحطات المقبلة التي تنتظرنا.

أيها السيدات والسادة

لا بد من التشديد على أهمية التحدي المرتبط بصياغة أساليب مبتكرة ومتجددة لتمويل السكن، والتي تمكن من مراعاة القدرة الشرائية للمواطنين وتكفل مساهمة الفئات الاقتصادية المختلفة في تحمل تكاليفه وتساعد في الوقت نفسه، على تطوير آليات وأساليب التمويل العقاري، وذلك انطلاقا من التجارب الرائدة لعدد من بلداننا العربية والتي تضع خبرتها رهن إشارة الجميع.

أيها السيدات والسادة

واسمحوا لي في هذه المناسبة، أن أتقاسم معكم خلاصة التجربة المغربية في مجال السياسة السكنية التي تنتهجها الحكومة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده، والتي ترتكز على مقاربة، شمولية في أهدافها ومندمجة في مشاريعها ومتكاملة في سياساتها، وتتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والتنموية والاجتماعية مع الأبعاد الثقافية والمجالية والبيئية، وينخرط فيها مختلف المتدخلون وتقوم على تشجيع مبادرة القطاع الخاص وتنفتح على المبادرات الاقتراحية للمواطن والمجتمع المدني، ويحتفظ فيها القطاع العام بأدوار التوجيه والضبط والمراقبة والتأطير الفني والتقني والقانوني، وتندرج فيها القضايا العملياتية والتنفيذية في نطاق برامج متعاقد بشأنها.

**أيها السيدات والسادة**

لقد مكنتنا هذه المقاربة من العمل بصيغ ملائمة وتكافلية ومتجددة للتغلب على أبرز التحديات وفي جملتها توفير عروض سكنية تلائم مختلف الشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود والطبقات الاجتماعية والوسطى، بأثمنة مناسبة وجودة تؤمن شروط العيش الكريم وتوفر الخدمات الأساسية والبنية التحتية وتحقيق الأستدامة البيئية .

وفي هذا الصدد، يبدو بأنه من المفيد كذلك التذكير بجهود المغرب في مجال محاربة مختلف مظاهر السكن غير اللائق في إطار تنفيذ البرنامج الوطني المسمى 'مدن بدون صفيح' الذي حظي بتنويه وإشادة في المحافل الدولية وما رافقها من جهود وقائية واستباقية تروم إنعاش منتوجات سكنية منافسة للسكن الغير القانوني، وصياغة تدابير صارمة للمراقبة والزجر وكذا تجربة تستحق ان تذكر في مجال معالجة المباني الآيلة للسقوط خاصة في حالة الاستعجال أو بواسطة التخطيط الاستباقي عبر تصميم التجذيذ الحضري وإحداث وكالة وطنية تعنى بتأهيل المباني الآيلة للسقوط .

هذا، ويعزى ما تحقق من نجاح بهذا الخصوص إلى وجود إرادة سياسية حقيقية، تعتمد تشمل جميع وسائل التدخل سواء مستوى توفير الوسائل المؤسساتية أو التشريعية أو المالية.

كما تعمل الحكومة المغربية على الأخذ بعين الاعتبار اتخاذ مختلف الإجراءات المصاحبة، التي تضمن إنجاح سياستنا الحكومية في مجال السكن من خلال تعبئة العقار العمومي وتطوير

آليات استثماره في إنعاش السكن الاجتماعي وإحداث أقطاب حضرية ومدن جديدة وفتح مناطق جديدة للتعمير تخصص للمناطق السكنية والمرافق والفضاءات العمومية ومناطق الأنشطة الاقتصادية. وتؤمن الاندماج والتماسك الاجتماعي وسبل تطوير مجالات توفر التوازن بين غايات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجالية والبيئية، وكل ذلك جنبا الى جنب مع اعتماد سياسة عمومية جديدة تعنى بسياسة المدينة تتسم بالاندماجية والتشاركية والالتقائية وتقوم على أسس تعاقد تشاورية ومتضامنة.

وفي الأخير، واذ أتمنى لأشغال مجلسنا هذا التوفيق والنجاح، فإني أسأل الله تبارك وتعالى أن يلهمنا السداد والصواب لتحقيق ما نصبو إليه، بما يعود على بلداننا وشعوبنا بمزيد من الازدهار والخير والرخاء .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

# مرفق رقم 3

الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

# كلمة

## الدكتور السفير/ كمال حسن علي

## الأمين العام المساعد

## رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية

## بجامعة الدول العربية

## في الدورة (34)

## لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

## الرباط – المملكة المغربية

## (2017/12/23)

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي مولاي حفيظ العلمي

وزير اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بالنيابة

أصحاب المعالي والسعادة

السادة ممثلي المنظمات الدولية والعربية

السيدات الفضليات

السادة الافاضل

الحضور الكريم

أسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير للمملكة المغربية ملكاً وحكومةً وشعباً بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس – نصره الله على الاستضافة الكريمة لأعمال هذه الدورة والمنتدى وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة، كما أهنيء المملكة المغربية على توليها رئاسة الدورة (34) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، وكل الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية على رئاستها للدورة السابقة والمجهودات التي بذلها طيلة عام كامل لتنفيذ قرارات مجلسنا الموقر.

وكما تعلمون أصحاب المعالي والسعادة تنعقد دورتكم هذه في ظل ظروف عالمية وإقليمية بالغة التعقيد والحساسية، ظروف تهدد الشعوب العربية وأوطانها وتضعنا أمام مشاكل وتحديات جسام تستلزم علينا جميعا النظر إليها بكل بصيرة وحكمة

لمعرفة أسبابها وإتجاهاتها وأهدافها ومراميها بكل دقة لتتضح الرؤية السليمة والمسار الصحيح لمعالجتها.

نعم اصحاب المعالي والسعادة ان المتتبع للشأن العربي يلاحظ، ودون أدنى شك ان أمتنا العربية مستهدفة في أمنها واستقرارها وما تكاد أن تخرج من محنة حتى تأتي محن أخرى تزيد الأمور تعقيدا، وكأن هناك اتجاه لجعل المنطقة منطقة نزاعات وارهاب وعدم استقرار، واخرها هو محاولة طمس هوية القدس الحضارية والتراثية والعمرانية وهناك دول عربية تمر بأزمات معقدة لم تجد لها حلولا بعد، وتستمر شعوبها في المعاناة اليومية كما أن الشعوب العربية تدفع فاتورة الإرهاب الهمجي.

السيدات الفضليات

السادة الأفاضل

إن الدول العربية لتملك من الثروات الطبيعية، ومن المؤهلات الاقتصادية والبشرية ما يجعلها حقيقة قطب فاعل في مسار العولمة وكفيل بأن يسهم في النمو الاقتصادي العالمي، ولن يأتي ذلك إلا من خلال التحكم في مواردنا وتوظيفها توظيفا حقيقيا في مسار التنمية المستدامة.

وتبقى جامعة الدول العربية الفضاء الامثل لتحقيق هذا المبتغى وضبط السياسات الشاملة للتنمية تمكن بلداننا من الاستفادة من الامكانيات المتاحة لديها للارتقاء بالعمل العربى المشترك وتلبية لما تفرضه مقتضيات التنمية والتقدم وصولا الى تبوأ المكانة اللائقة فى إعالم يشهد التحولات السريعة والمتلاحقة ويميزه الجنوح أكثر فأكثر إلى التكتل ضمن التجمعات ، وفى هذا الاطار يمكن للدول العربية الدخول فى علاقات

ثنائية أو متعددة الأطراف وفي بناء شراكات في قطاع البناء والتشييد والذي يشكل عاملا أساسيا لإحداث النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ويتناول جدول أعمال دورتكم هذه بنود في غاية الأهمية وخاصة بما يتعلق بتنفيذ الأجندة الدولية للتنمية المستدامة 2030 التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2015 ومجلسكم الموقر مدعو الي وضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية لأنها هي الاساس للمتابعة الشاملة للهدف الخاص بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وأمنة ومرنة ومستدامة وبناء شراكات مع منظمات اقليمية ودولية لضمان التنفيذ الفعال للخطة.

أما فيما يخص أساليب التمويل فان جامعة الدول العربية تحرص على استكمال الدراسة حول طرق التمويل لتضييق الفجوة بين الاحتياجات السكانية وبين الطلب الفعلي على الاسكان في البلاد العربية.

وفي هذا الصدد أتوجه بخالص الشكر الي وزارة الإسكان بالمملكة العربية السعودية وجميع الدول العربية على إنخراطها الكامل في إعداد هذه الدراسة وأود أن أؤكد على ضرورة تشخيص وتوفير المعلومات الأساسية في الوقت المناسب و غياب العمل في هذا الجانب تسبب في وجود فوائض وعجوزات من المساكن في وقت واحد. فائض يقع بحجمه ونوعه ضمن فئة من فئات مصادر الطلب مقابل عجز يقع في فئة أخرى بين فئات الطلب الأخرى.

وأمام هذه المشكلة الواضحة العيان والمستمرة تبرز أهمية أن يتم العمل على مشاريع ريادية لتقدير الاحتياجات الاسكانية والطلب والعرض في عدد من المدن والقرى المتنوعة في طبيعتها التجارية والصناعية والزراعية والسياحية، بحيث يتم تقدير

الإحتياجات وفئاتها على أسس اقتصادية واجتماعية ومعرفة الفارق بين الاحتياج والطلب والعمل على التأثير في الطلب من خلال أنواع التمويل المتاحة والممكنة، وكذلك معرفة شرائح العرض والطلب وتنوير المستثمر وأجهزة الاسكان الحكومية بالنسبة للطلب المستقبلي على أنواع الوحدات السكانية. وبهذا العمل الذي لابد منه، تحل مشاكل كبيرة تواجه قطاع الاسكان وتجذب الاستثمارات وتفادي الخسائر التي يتحملها المستثمر بسبب عدم توفير البيانات والتقديرات المستقبلية والإحصاءات، (ومن المهم كذلك دعم دور الأطراف المشاركة في توجيه التنمية العمرانية واتاحة الفرص لمستثمري مؤسسات القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في تنمية المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة من خلال :

1-تشجيع الاستثمار العقاري للشركات والجمعيات العمومية، والافراد بحيث تصبح المدن الجديدة نواة جذب لإستثمارات القطاع الخاص.

2-تشجيع مؤسسات ومستثمري القطاع الخاص للمشاركة في تمويل وتنفيذ وإدارة مشروعات المرافق والخدمات وذلك لما له من أثرين كبيرين على التنمية.

3-تحفيز القطاع الخاص لتملك وإدارة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة.

4-وقبل ذلك توفير المعلومات والأرقام التي تدعم الاستثمار.

وبهذه الكيفية يمكن للدول العربية مجابهة التحديات الكبرى في قطاع البناء والسكن والتعمير وخاصة فيما يتعلق بالاستجابة للطلب المتزايد على السكن والتحكم في تكنولوجيا البناء الحديثة وفي تكاليف البناء، وتحديد سياسات تنمية الإقليم وسياسات التعمير وإيجاد أليات للإستفادة من الخبرات والكفاءات العربية).

أصحاب المعالي والسعادة

أن توفير السكن اللائق أصبح حق من حقوق المواطن، وقد بذلت دول عربية مجهودات واستطاعت تحجيم هذه المشاكل، لكن هناك دولاً مازالت تعاني من تراكم العجز. لذا فإن التنسيق بين الدول العربية أمرا ضروريا فضلا عن توخيه إمتصاص العجز المسجل في مجال الاسكان والتعمير وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

لذا فان الحد من الفقر وتوفير العدالة الاجتماعية وتوفير السكن اللائق للمواطن العربي واقامة بني تحتية قادرة على الصمود وتشجيع الابتكار وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على المجابهة ومستدامة، واتخاذ الاجراءات الكفيلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره، وهي كلها قضايا اساسية وجوهرية أقرها المجتمع الدولي في أهداف التنمية المستدامة، لذا فان قطاع الاسكان والتشييد والبناء والعمران بوصفه القطاع الذي يحظى بأولوية في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ولما لهذا القطاع الهام والحيوي من تأثيرات مباشرة على المواطنين، لذا فانه يتوجب على مجلسكم الموقر وضع سياسات وخطط عمرانية مبتكرة لإعطاء ديناميكية جديدة للقطاع، تجمع فيها جميع القطاعات ذات الصلة المباشرة وتعمل في اطار تعاون وتناغم للارتقاء بقطاع الاسكان والتعمير في الدول العربية. والذي يعد الأساس لأية تنمية اقتصادية واجتماعية، فكلما كان قطاع البناء والأشغال العمومية أخذ في التطور والتحسن كلما انعكس ذلك على الاقتصاد الكلي بالنمو والنماء.

السيدات الفضليات،،،

السادة الأفاضل،،،

إن عقد المؤتمرات والمنتديات للإسكان والتنمية الحضرية كل عامين بالتناوب سيتيح للمجلس الأساليب العلمية الكاملة لتنوير ومساعدة متخذي القرار في اتخاذ القرار الصحيح المبني على أسس علمية وخبرات متراكمة. كما يتيح للباحثين والمختصين الولوج إلى عالم المعرفة وإلى ما توصلت إليه الدراسات والبحوث على المستوى الدولي للإرتقاء بقطاع الإسكان والتعمير.

وفي الختام أجدد الشكر والتقدير الى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بالمملكة المغربية وجميع موظفي الوزارة على ما وفروه من تسهيلات ودعم لإنجاح هذه الدورة والشكر موصول الى جميع أصحاب المعالي والسعادة على حرصهم للمشاركة في أعمال الدورة.

متمنيا لدورتنا هذه كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة معالي المهندس سامي هلسة ؛
وزير الاشغال العامة والإسكان – المملكة الأردنية الهاشمية
الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
23 /12 /2017 – الرباط – المملكة المغربية

**معالي وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة بالنيابة**

معالي مولاي حفيظ العلمي

**سعادة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية**

**جامعة الدول العربية**

**اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة**

**الأخوة الأشقاء**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

يسعدني أن أكون اليوم بين أشقائي وزراء الاسكان والتعمير العرب وبدعوة كريمة من الأخ العزيز معالي مولاي حفيظ العلمي وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة بالنيابة.. في المملكة المغربية الشقيقة..

ويسرني ان اشارك في لقاءاتنا السنوية الدورية لنتطلع واخواني الوزراء في مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب على انجازات مجلسنا ودولنا في تمكين مواطننا العربي من الوصول الى السكن الكريم والى الحياة الكريمة.

**أصحاب المعالي والسعادة...**

لقد قطع مجلسنا شوطاً كبيراً في مجالات العمل العربي المشترك في عصر العولمة والتكتلات الإقليمية والتقدم المتسارع والتطور التكنولوجي غير المسبوق، في خطوات تهدف إلى استيعاب ومواكبة هذا التطور وتوجيهه لخدمة أمتنا.

كما بذل جهوداً مميزة لتحقيق مستويات التنمية في كافة المجالات وتعزيز آليات التعاون العربي وإرساء الكثير من الأسس والمبادئ الهامة واستطلاع الآفاق المستقبلية لقضايا الإسكان والتعمير.

وقد سعينا خلال السنة الماضية على متابعة التزاماتنا على جدول الأعمال من تبادل للمعلومات والخبرات للإستفادة في تحسين اداء وانجازات وزارتنا في خدمة مواطنينا..ومع اقرار اعلان كيتو في تشرين الأول من العام الماضي واقرار الاستراتيجية العربية للتنمية الحضرية المستدامة والاسكان نتطلع ان نكون في مرحلة مفصلية من العمل العربي المشترك في تحسين أداء قطاع الاسكان والتعاون بيننا لرأب الصعوبات والعقبا
تواجهنا.

وفي هذا السياق اتمنى ان تكون الاستراتيجية العربية مرجعية حقيقية لسياساتنا الوطنية وان نتفق على الخطة المقترحة لتنفيذها ومتابعتها لتكون انجازا حقيقيا لتعاوننا

في هذا المجال، ولتكون مرآة لوحدة الدول العربية في قطاع الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة التي لا شك هي محور استدامة التنمية بشكل عام..

**اصحاب المعالي**
**اصحاب العطوفة والسعادة الكرام**

ايمانا منا في ضرورة التقييم المستمر لسياساتنا ومنهجيات عملنا في تنمية قطاع الاسكان فقد قمنا خلال العام الماضي بالعمل على تقييم أداء قطاع الاسكان في الأردن لوضع خطة تنفيذية تسعى الى رفع مستوى الأداء والوصول الى كافة فئات المجتمع لتمكينهم من الوصول الى السكن الملائم الميسر والذي يفي باحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية.. وسنسعى الى مشاركة اشقائنا في الدول العربية بنتائج الدراسة والتي نقوم بها بالتعاون مع البنك الدولي ومن خلال شركة استشارية محلية عند الانتهاء من التقرير النهائي..

**أصحاب المعالي والسعادة...**

مازال أمام مجلسنا الكثير من المهام والتحديات التي نؤمن جميعنا بقدرتنا على القيام بها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، خاصة مع الجهد الذي قامت بها الأمانة العامة للمجلس ولجان المجلس لاعادة تقييم اعمال المجلس ووضع التصور الجديد للبنود التي سنعمل عليها

في الفترة القادمة..والتي نأمل جميعا ان نستطيع من خلالها تيسير السكن والحياة الكريمة لشعوبنا العربية..

وفي الختام اسمحوا لي... أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة.. أن أتقدم بالشكر الجزيل للمملكة المغربية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وإلى الأمانة العامة للجامعة العربية والأمانة الفنية للمجلس واللجنة الفنية واللجان الأخرى على الإعداد والتنظيم الجيد لأعمال محلسنا.

اكرر تحياتي لكم جميعاً وأسأل الله العلي القدير أن يكلل أعمالنا بالتوفيق ~~وصولاً بأمتنا العربية إلى ما تصبو إليه من عزة ومنعة ورفعة.~~

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس المؤتمر

أصحاب المعالي الوزراء

أصحاب السعادة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

اسمحوا لي بداية ان انقل اليكم تحيات فخامة السيد الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئيس دولة فلسطين، وتحيات دولة رئيس الوزراء الدكتور رامي حمد الله، واتقدم بخالص الشكر الى كافة الجهات الراعية والمنظمة لهذا المنتدى والدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في المملكة المغربية ~~وعلى رأسها معالي الوزير حفيظ العلمي~~ وجامعة الدول العربية / مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب و المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وكافة الأخوة القائمين على التجهيز والإعداد لفعاليات هذا المنتدى بما يخدم أمتنا العربية.

والشكر موصول لجمهورية مصر العربية التي استضافت المنتدى الأول والذي عبرنا فيه مع كافة الأخوة الوزراء المشاركين عن التزامنا بتنفيذ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 والخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية.

اليوم وعلى أرض الرباط ... على أرض المملكة المغربية نتشرف بالالتقاء بكم والمشاركة في المنتدى الثاني وفعاليات الدورة الرابعة والثلاثين لوزراء الإسكان والتعمير العرب... ونحن نثمن دور المملكة المغربية ونقدر جهود جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه، رئيس لجنة القدس صاحب المواقف السباقة في دعم القضية الفلسطينية ورسالته التي أرسلها للرئيس الأمريكي باسم 57 دولة إسلامية وأكثر من مليار مسلم لثنيه عن قرار الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتوجيهاته الملكية السامية بالوقوف دوما بجانب شعبنا في مواجهة العدوان الإسرائيلي والتي كان احداها تشكيل غرفة طوارئ إبان العدوان الأخير على غزة، وجهوده الكبيرة في ترؤس لجنة القدس، ودعم وتعزيز صمود أهلها، وكذلك استضافة المملكة للقمة الطارئة لرؤساء المجالس البرلمانية العربية، في دورة استثنائية للاتحاد البرلماني العربي بشأن القدس.

~~المعلية الرئيس~~...

الحضور الكريم/

إن القدس بمساجدها وكنائسها تستصرخ كل حر من أجل وقفة جادة تجاه قرار الرئيس الأمريكي الأخير والذي نسخ هوية القدس العربية والفلسطينية والإسلامية والمسيحية ومنحها عاصمة لإسرائيل متجاهلا كافة القرارات الأممية وقرارات مجلس الأمن التي تحمي حق الفلسطينيين في أراضي 1967 بما فيها القدس.

ونذكر الجميع بأن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين وإن التحريض الذي يمارس ضد القدس وأهل القدس وسكان القدس وزوار القدس يهدد عملية السلام ويزعزع استقرار المنطقة برمتها ويحول الصراع إلى صراع ديني لا تحمد عقباه، وسنستمر في مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي للامتثال للقوانين والمعاهدات الدولية، وسيستمر شعبنا الفلسطيني وبدعم كل شعوبنا العربية والإسلامية والشعوب الحرة في مقاومة الاحتلال والوقوف في وجه هذه القرارات المجحفة والظالمة.

الحضور الكريم

إن شعبنا الفلسطيني اليوم بات موحدا ، وبفضل الجهود المصرية الكبيرة لرعاية المصالحة الفلسطينية على أرض القاهرة ومتابعة التطبيق والتنفيذ على الأرض في غزة والضفة فاننا في حكومة الوفاق الفلسطيني حكومة الشعب والكل الفلسطيني نتطلع إلى وقفة جادة من كافة الأشقاء العرب لتمكيننا من مواجهة كافة التحديات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية على صعيد إعادة إعمار غزة ودعم وتعزيز صمود سكان القدس والبلدة القديمة ومواجهة الاستيطان في الضفة الغربية التي التهمت المستوطنات الإسرائيلية أراضيها وقطع جدار الفصل العنصري أوصالها وأهلها يعانون من الحواجز والعراقيل الإسرائيلية التي جثمت على كل حي وكل مدينة وكل طريق على أرضنا.

وأما غزة المحاصرة التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه المتكرر فما زال أهلها يعانون ويلات التشريد وهناك أكثر من ثلاثة ألاف وحدة سكنية لا زالت تنتظر التمويل حتى يتم إعمارها ويعود أهلها إلى بيوتهم.

غزة المحاصرة براً وبحراً وجواً، غزة السجن الكبير مليونٌ وثمانمائة الف فلسطيني يعيشون في أقل من 300 كم2، بدون كهرباء، بدون ماء، أزمات مُركّبة من الفقر والبطالة، معابر مغلقة، أكثر من 18 ألف حالة مرض بالسلطان لا يتلقون العلاج، الحصار الإسرائيلي البحري يمنع الصيادين من دخول البحر لأكثر من 6 أميال داخل البحر المتوسط، علاوة على الملاحقة المتواصلة ومداهمة الاحتلال الإسرائيلي لمراكب الصيادين وأَسْرِهِمْ وحرق مراكبهم ...

السيد الرئيس، أصحاب المعالي، أصحاب السعادة .. الحضور الكريم ...

بقيت فلسطين على مر العصور حاضرة في قلب الأمة العربية والإسلامية، وستظل كذلك وهي القضية العادلة وستبقى القدس عاصمة فلسطين وإن دعم وتعزيز صمود أهلها سواءً في غزة أو الضفة أو القدس؛ هو انتصارٌ للمظلوم .. وإننا إذ نمتلك من مقومات الصمود فإننا نمتلك الإنسان القادر على البناء والتعمير.

ونحن نتطلع إلى أن يكون إعلان الرباط بمثابة البداية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية، وأن تخرج النقاشات بما يحقق الهدف الحادي عشر

من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وجعل المدن العربية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة .

مرة اخرى نكرر شكرنا وتقديرنا للمملكة المغربية ، لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه، وللحكومة المغربية وللشعب المغربي الاصيل، كما ونشكر كل القائمين على هذا المنتدى ... أشكر زملائي معالي الأخوة الوزراء والمشاركين...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

**➢معالي رئيس المجلس**

**➢الأخوة والأخوات أعضاء الوفود المشاركة في إجتماع وزراء الإسكان والتعمير العرب الرابع والثلاثين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تتشرف مملكة البحرين باستضافة المؤتمر العربي الخامس والدورة الـ 35 لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، وذلك بعد إقرار ذلك من قبل مجلسكم الموقر،معرباً لكم عن ترحيب مملكة البحرين قيادة وحكومة وشعباً بجميع الوفود العربية والمنظمات ذات العلاقة، ومتطلعاً أن يشهد هذا الحدث الإسكاني العربي مشاركة فاعلة من جميع الدول المشاركة، بما يسهم في تبادل الخبرات والتجارب الإسكانية، الأمر الذي يحقق الإستفادة لجميع الدول المشاركة.

كما اعبر عن سرورنا بموافقتكم الكريمة على اختيار عنوان المنتدى والذي سيحمل بمشئية الله عنوان "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي"، بما يتماشى مع التوجهات الحالية محلياً وإقليمياً ودولياً، بشأن ضرورة رسم ملامح الدور المستقبلي للقطاع الحكومي في تقديم خدمات السكن الاجتماعي، وبالمقابل تتحقق فرصة للقطاع الخاص في الاطلاع بأدوار رئيسية في هذا القطاع الإسكاني الحيوي، سعياً نحو تحقيق مبادئ الاستدامة في هذا الملف.

وختاما اتقدم بالشكر والإمتنان إلى المملكة المغربية الشقيقة قيادة وحكومة وشعباً، على استضافة أعمال المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية، والدورة ال34 لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، وما حظينا به من حفاوة وكرم الضيافة، والشكر موصول للأمانة العامة للقطاع الاقتصادي وإدارة البيئة والاسكان والموارد المائية والأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، متطلعين إلى لقائكم جميعاً في بلدكمَ الثاني مملكة البحرين العام المقبل بمشيئة الله تعالى.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**

## كلمة جمهورية العراق
## في الدورة (٣٤) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب
## (المملكة المغربية، للفترة من ٢١ – ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٧)

**المهندس**
**إستبرق إبراهيم الشوك**
**وكيل وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة**
**رئيس اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق**

**السادة اصحاب المعالي وزراء الاسكان والتعمير العرب**
**اصحاب السعادة**
**السيدات و السادة الحضور**

يسرني ان انقل لكم تحيات رئيسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب معالي وزير الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة الدكتورة المهندسة آن نافع أوسي، كما يسرني ان أنقل لكم عن شكرنا وتقديرنا لقيامكم باستضافة نشاطات المنتدى الوزاري العربي الثاني، وهو احد ثمار مؤتمر وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد في بغداد عام ٢٠١٢ وتبنته الدول العربية في المنتدى الحضري العالمي السابع في نيسان / ابريل ٢٠١٤ بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لمعالجة قضايا الاسكان والتنمية الحضرية لديها.

لقد نجحت المجموعة العربية في هذا التوجه وبجهود مكثفة و دعم متواصل من جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب، في بلورة التوجهات و تقريب الرؤى و توحيد الجهود في مجال الاسكان و التنمية الحضرية على المستوى الاقليمي، وتوجت هذه النشاطات باعداد الاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة (٢٠٣٠) وبانعقاد المنتدى الوزاري العربي الثاني في المملكة المغربية الذي يتميز بوضوح التوجهات

وعقلانية الرؤى من خلال توزعها على ستة محاور اساسية تعنى بمواضيع مختلفة و متنوعة تصب بمجملها باتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

**الحضور الكريم**

ان العراق كجزء لا يتجزأ من الامة العربية التي تعيش على وقع متغيرات مهمة ومتسارعة ترتبت عنها تحديات اقتصادية وسياسية وتحركات بشرية بالداخل والخارج، قد نجح اليوم في تحرير اراضيه من براثن عصابات داعش الارهابية بعدما احكمت قواته البطلة سيطرتها على جميع الاراضي التي سيطر عليها التنظيم الارهابي، فقد قامت القوات الامنية المسلحة العراقية بكل صنوفها وباسناد دولي بطرد عناصر داعش الارهابية من الاراضي والمواقع التي قاموا باحتلالها خلال الفترة الماضية حيث تم تحرير كامل التراب الوطني، واصبح الامل بعودة النازحين الى اراضيهم ومدنهم اكثر قربا، الا ان انتهاء عمليات التحرير ستخلق تحديا" كبيرا" امام العراق، فكما تعلمون ان العودة والتعايش مجددا في هذه المدن المحررة تفرض ضرورة توطيد السلم والامن المجتمعي واعادة النسيج الاجتماعي الى ماكان عليه من الترابط، اضافة الى الكثير من الجهود لاعادة الاعمار والتنمية، فان مرحلة ما بعد النزاعات تظل هشة في بدايتها الاولى بالنسبة للمجتمعات المحلية الخارجة من النزاعات، والتي غالبا" ماتعاني هذه المجتمعات من ضعف او انعدام القدرة على جميع الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبنى التحتية والتنمية الحضرية، فضلا عن الفقر الكامن وتفشي الامراض وغياب التعليم وقلة الخدمات والبنى التحتية

لذا فان الاستجابة للاوضاع لفترة ما بعد النزاعات يجب ان يتجاوز التدخلات الوطنية المحدودة الى برنامج عمل متكامل وبزخم ودعم دوليين يكفل تحقيق السلام ويمهد الطريق امام اعادة عجلة الحياة والبناء وتحقيق معايير التنمية المستدامة في تلك المناطق الحضرية، ليأتي دوره في صياغة نهج شامل لإعادة التأهيل لمرحلة ما بعد النزاعات إستكمالا

للقرار الذي تقدم به العراق وتبناه المجلس الحاكم لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الـ ( ٢٦ ) للعام الحالي (٢٠١٧) بانشاء صندوق للاستجابة للازمات الحضرية لتعزيز الاستجابة الفاعلة للكوارث والازمات، مما يستلزم تكاتف عربي موحد لتفعيل هذا الصندوق لاعادة اعمار المناطق المحررة، وعودة النازحين.

**ختاما**

في الوقت الذي نثمن فيه الجهود المبذولة من قبل اللجنة التنظيمية للمنتدى والباحثين والراعين لنشاطات المنتدى، نؤكد ان تظافر الجهود العلمية على مستوى البحوث و اقتراح الخطط التنفيذية لا يقتصر على الجوانب الفكرية و التخصصية فحسب بل يشمل ايضا الجهود الدبلوماسية والتوجهات السياسية الايجابية البناءة، خاصة و ان عددا من الدول العربية لا يزال في مواجهة مستمرة للمخاطر الناتجة عن الكوارث التي من صنع الانسان ، نتيجة لاستمرار هذه الكوارث او معايشة اثارها و مخاطرها الانية و المستقبلية .

نأمل لاجتماعنا النجاح والتوفيق، وان يكون المفتاح للمضي قدما في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة للدول العربية.

المملكة المغربية

**نكرر شكرنا و تقديرنا والسلام عليكم ورحمة الله**

**إستبرق ابراهيم الشوك**
**وكيل وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة**
**رئيس اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية**
**جمهورية العراق**
**بغداد/ كانون الاول / ٢٠١٧**

# كلمة

## السيد الأســـــتاذ الدكتور المهندس / مصطفي كمال مدبولي

## وزير الإسـكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

## القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية

## فـــي

## الدورة (٣٤)

## لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

## الرباط - المملكة المغربية

## ٢٠١٧/١٢/٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي السيد المهندس / حفيظ العلمي وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المملكة المغربية .**

**الاخت السيدة / فاطنة لكحيل - كاتبة الدولة المكلفة بالإسكان لدي وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - المملكة المغربية .**

**الأخوة الأعزاء أصحاب المعالي وزراء الإسكان والتعمير العرب**

**سعادة السفير الدكتور / كمال حسن علي - الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية .**

**سعادة السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله - مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة - جامعة الدول العربية .**

**السادة رؤساء وممثلي الوفود العربية .**

**الأخوة الأشقاء من الدول العربية .**

كم كان يطيب لي أن أكون معكم اليوم في الرباط عاصمة المملكة المغربية الشقيقة وبدعوة كريمة من الأخ معالي المهندس / حفيظ العلمي وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وبحضور الاخوة الوزراء وممثلي وزارات الاسكان في اجتماع الدورة (٣٤) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب حيث حال دون حضورنا ظروف العمل والمهام الموكولة لنا في هذه الآونة .

وقد حرصنا علي تمثيل جمهورية مصر العربية بوفد من السادة قيادات الوزارة المعنيين والذين شرفوا بالمشاركة في المنتدي الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية والذي جاء بنجاح بالغ وبصورة مشرفة تحت عنوان "**تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية** " والذى يأتي كآلية لتنفيذ جدول الأعمال الحضري العربي وساحة لمناقشة قضايا العمران العربي وامتداداً للمنتدى الوزاري العربي الاول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة تحت شعار "**العمران العربي ...من تحديات الحاضر إلى افاق المستقبل** " والتي شرفت جمهورية مصر العربية باستضافته وبمشاركة واسعة من السادة المعنيين بالإسكان والعمران من الدول العربية الشقيقة وكذا الخبراء وقد عن توصيات المنتدي وإعلان القاهرة بما يُثري الفكر الإسكاني ومفاهيم التنمية الحضرية .

لقد قام مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بكل كوادره واللجان المنبثقة عنه خلال عقود بإعداد سياسات ودراسات وأبحاث عديدة وَتَبَني مؤتمرات وندوات علمية متخصصة لإثراء الساحة العلمية .

ويُزَكِّي مجلسكم الموقر التعاون العربي مع التجمعات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية بالقاهرة وقد أثمر هذا التعاون عن إطلاق خطة تنفيذ الاسترا ـ العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في المنتدى بما في ذلك آلية رصد إقليمية للخطة الحضرية الجديدة واهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة .

وهو ما يعد استكمالا لإنجازات المجلس في دورته السابقة من اقرار للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة التي تم إعدادها بمشاركة فعالة من الدول العربية والأمانة الفنية للمجلس كما تم تطوير النظام الأساسي للمجلس واجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الاسكان والتعمير وكان نتاجا لذلك تطوير بنود أعمال المجلس في إطار اصلاح وتطوير العمل العربي المشترك .

اسمحوا لي في ختام كلمتي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الاسكان والتعمير العرب علي تعاونهم وجهودهم ، كما أتقدم بالشكر للأمانة الفنية للمجلس على جهودها المبذولة في الاعداد للدورة السابقة والحالية ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس ومكتبه التنفيذي ولجانه الفنية والمتخصصة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للمملكة المغربية ملكاً وحكومةً وشعباً علي حسن التنظيم وكرم الضيافة ، كما أخص بالشكر السيد معالي الأخ المهندس / حفيظ العلمي وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ومعالي السيدة / فاطنة لكحيل - كاتبة الدولة المكلفة بالإسكان لدي وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - المملكة المغربية .

وختاماً أسأل الله عز وجل أن يجعل اجتماعنا هذا اجتماعاً محموداً موفقاً وأسأله سبحانه وتعالى لنا جميعاً التوفيق والسداد ولأمتنا العربية الخير والنماء واستمرار البناء .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

# كلمة

## وزير الأشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان

## في إفتتاح الدورة ( 34)

## لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

## الرباط- المملكة المغربية

## 2017/12/21

**بسماللهالرحمنالرحيم**

**الحمدلله والصلاةوالسلام على رسول الله**

**الإخوةالإعزاء أصحابالمعالي والسعادةوزراء الإسكان والتعميرالعرب**

**حضرات السادة والسيدات**

**السلام عليكم ورحمةالله وبركاته.**

كَلِمَتِي بتَوجيهِ الشُكرِ وَالتَقديرإلى اَلمَلكَة اَلمَغرِبيَة

وَزِير !&I? التُرَاب الوَطَنِي وَالتَعمير وَالإسكَان وَسِيَاسَةِ المَدِينَة، رَئِيس اَلدَورَة اَلرَابعَة &$d لِمَجلِس وُزَرَاء الإسكَان وَالتَعمير اَلعَرَب عَلَى دَعوَتِه اَلكَرِيمَةِ لَنَا لِلمُشَارَكَةِ فِي أعمَال هَذِهاَلدَورَة، وَعَلَى حَفَاوَةِ الإستِقبَال وَكَرَمِ اَلضِيَافَة.

## أصحاب المعالي والسعادة:

كَانَ مِنَ الطَبِيعِي أن تَنعَقِد دَورَات مَجلِس وُزَرَاء اَلإسكَان وَالتَعمِير اَلعَرَب دَوماً وَالوَطَن اَلعَرَبِي يَمُرُ عَبرَ ظُرُوفٍ مُعَيَنَة، حَيثُ كَانَت كُلُ دَورَة تُعَالِجُ اَلمَوضُوعَات وَالمَسَائِل المَطرُوحَة أَمَامَهَا وَتُصدِرُ بِشَأنِهَا اَلقَرَارَات اَلمُنَاسَبَة بِحَسبِ اَلظُرُوف اَلسَائِدَة، وَهَذِه اَلدَورَة كَغَيرِهَا مِن اَلدَورَات اَلمَجلِس اَلأُخرَى تَنعَقِدُ فِي ظُرُوفٍ إستِثنَائِية وَفِي فَترَةٍ حَرِجَة وَدَقِيقَة يُوَاجِهَ اَلوَطَن اَلعَرَبِي فِيهَا تَحَدِيَات سُكَانِيَة وَسِيَاسِيَة وَاقتِصَادِيَة وَإنسَانِيَة تَحتَاجُ مِنَّا إلَى مَزِيد مِنَ اَلعَمَل اَلجَمَاعِي وَإلَى تَوحِيد اَلجُهُود وَالكَلِمَة وَإتِخَاذِ اَلقَرَارَات اَلمُنَاسِبَة لِمُوَاجَهَتِهَا وَتَجَاوُزِهَا تَأمِيناً لِحَاضِرِنَا وَحِمَايَة لِمُستَقبَلِ أَوطَانِنَا وَشُعُوبِنَا.

- إنَ اَلتَحَدِيَات اَلسُكَانِيَة مِن أَخطَرِ مَا يُواجِه اَلعَالَم اَلعَرَبِي فِي اَلوَقتِ اَلرَاهِن وَجَاءَت مُعظَمُهَا نَتِيجَة لِلحُرُوب اَلدَامِيَة .

كَمَا تَعلَمُونَ جَمِيعًا اَن اَلصُومَال دَخَلَت فَترَة مِن اَلرُكُود وَاَلتَرَاجُع نَتِيجَة لِلحُروب اَلأَهلِيَة وَالصِرَاع اَلذِي طَال أَمَدُه, وَلَم يَتَوَقَف عَجَلَةُ اَلتَقَدُم فَقَط وَلَكَن أَيضًا اَلحَيَاة اَلإجتِمَاعِية قَد وَاجَهَت تَحَدِيَات وَصُعُوبَات كَبِيرَة حَيثُ شَهِدت اَلمَدَارِس وَالمُستَشفَيَات وَالتَنمِيَة اَلحَضَرِيَة وَاَلبِنيَة اَلتَحتِيَة إنهِيَاراً كَامِلاً دُون أَي إرتِكَاز مُؤَسَسِيَة لِلإعتِمَادِ عَلَيها .

وَقَداِضطَلَعَت اَلحُكُومَات اَلمُختَلِفَةاَلتِي أُنشِئَت،بِمَا فِيهَا اَلحُكُومَة اَلتِي أَنتَمِي إلِيهَا تَحتَ اَلقِيَادَة اَلحَكِيمَة لِأَصحَابِ اَلفَخَامَة وَاَلمَعَالِي رئيس الجمهورية السيد محمد عبد الله محمد فرماجو ورئيس الوزراء

السيد حسن علي خيري ،بِالمُهِمَة اَلثَقِيلَة اَلمُتَمَثِلَة فِي اَلتَوفِيق بَينَ مُحَاوَلَة نُهُوضِ اَلوَطَن وَإِعَادَة بِنَائِهِ. وَهَذَا يَشمَل تَحَدِيَات إِعَادَة تَشكِيل وَإِعَادَة تَنظِيم مُدِننَا اَلحَضَرِية فِي إِطَار بَرنَامِج اِنتِعَاش سَرِيع.
وَقَد وَضَعَت حُكُومَة اَلصُومَال اَلاِتِحَادِيَة خِطَة لِلتَنمِيَة اَلوَطَنِيَة لِلسَنَوَات 2017-2019. في الخطة الوطنية للتنمية تَبرُزُ اَلتَركِيزَ عَلى اَلأَرض، وَالتَخَطِيط اَلحَضَرِي وَالإِسكان.

## أصحاب المعالي والسعادة:

اِسمَحُوا لِي أَن أُنَاقِشَ بِإِيجَاز حَالَةِ اَلتَحَضِر فِي اَلصُومَال. وَأَفَادَت مَجمُوعَة اَلبَنك اَلدُوَلِي مِن مُؤَشِرَات اَلتَنمِية، اَلتِي جَمَعَت مَن مَصَادِر مُعتَرف بِهَا رَسمِياً، أَن عَدَد سُكَان اَلحَضِرِ ي فِي اَلصُومَال بلغ 5,731494

( ما يزيد عن خمس مليون ونصف) من إجمالي 11 مليون في عام 2016.

وَهَذا يُؤَدِي إِلَى مُوَاجَهَة اَلحُكُومَة اَلصُومَالِية اَلجَدِيدَة جُملَة مِن اَلتَحَدِيَات الإِسكَانِيَة وَالتَنمِيَة اَلحَضَرِيَة اَلتِي تَحتَاجُ إِلى اَلتَخطِيط اَلوَاقِعِي وَإِلَى دَعمِ الأَشِقَاء وَالأَصدِقَاء لِتَجَاوُزِهَا.

## التحديات كثيرة ومتعددة الأشكال ومن أسوأها

- عملية التحضر في الصومال قد حدثت عشوائيا، دون أي تخطيط مكاني أو إدارة حضرية.

وبينما يزداد قطاع البناء الصومالي ازدهارا بسبب أنشطة إعادة الإعمار الحالية في البلاد تعمل وزارات البنية التحتية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات في المناطق الرمادية دون وجود تشريعات حضرية حديثة. وغالبية التشريعات المتعلقة بقطاع البنية التحتية تعود إلى فترة ما قبل الحرب، ولا يتم توضيح وضعها أو عدم استخدامها على الإطلاق.

فالحكومات الإقليمية والمحلية تفتقر إلى التوجيه من خلال السياسات والمعايير ، لإعادة تأهيل البنية التحتية مع تقديم الخدمات الضرورية ذات الصلة .

- و يشكل الحصول على سكن ملائم تحديا مع ارتفاع معدل التحضر في الصومال

بنسبة 9 % من السكان. وتشير التقديرات إلى أن 14.7٪ من ألسكان هم من النازحين الذين يعيشون معظمهم في المخيمات والمستوطنات العشوائية. ويعيش عدد متزايد من سكان الحضر، ولا سيما أشد الفئات فقرا وضعفا، بما في ذلك الأسر التي ترأسها نساء، والعائدين من اللاجئين، والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، في ظروف محفوفة بالمخاطر.

فإن جميع أصحاب المصلحة المذكورين أعلاه يعالجون احتياجاتهم السكنية بشكل غير رسمي. وهم يفتقرون إلى فرص الحصول على الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش.

## أصحاب المعالي والسعادة

وإذ تلتزم الصومال بتحقيق الهدف(11) من أهداف التنمية المستدامة بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وأمنة ومرنة ومستدامة مع الغايات المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية التي تندرج في إطارها .

فإن الصومال ومع التقدم الذي يحرزه يوميا في إعادة الإعمار فإنه يسعي الي:

إيلاء إهتمام الخاص بالمدن المتأثرة بالحروب الأهلية

دعم وإتخاذ القرارات اللازمة لضمان إعادة الإعمار المناطق المتضررة من الحروب الاهلية وتزويدها بالخدمات الاساسية والمجتمعية قبل عودة النازحين

ويبقى الصومال متطلعا لتكاتف المجتمع الدولي والعربي وتقديم الدعم الإنساني والإنمائي لمساعدته على القيام بالدور المنسوب اليه مع ما يتوفر من إمكانيات وقدرات متنوعة لتجاوز التحديات التي يواجهها

فالنعمل سويا بأن نأخذ من الصومال من قلب الظلام الي القرن الواحد

ختاما: أجدد الشكر الجزيل لأشقائنا في المملكة المغربية الشقيقة ولكم الحضور الكريم سائلاً الله أن يكلل قمتنا بالتوفيق والنجاح.

شكراً لكم.

**السيد المهندس صادق عبد الله عبد**
**وزير الأشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان**

بسم الله الرحمن الرحيم

## كلمة السيد/ وزير الدولة بالنقب و الموارد الطبيعية والتنمية العمرانية

- **السادة / وزراء الإسكان و التعمير .**
- **السيد/ الأمين العام لجامعة الدول العربية**
- **الأخوة الكرام / الحضور الكريم**

السلام عليكم ورحمة الله

يسعدني أن أخاطبكم اليوم ممثلاً لحكومة جمهورية السودان في إطار فعاليات الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب والتي جاءت في وقت نحتاج فيه الى التآلف و التعاضد و التعاون لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية المشتركة في مجال الإسكان و التعمير .

**الأخوة الكرام:**

شرع السودان منذ استقلاله في العام 1956 الى تحقيق التكامل بين خطط وبرامج الإسكان والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

و في إطار الاستراتيجية ربع القرنية في مجال الإسكان إنتهجت الدولة مسارات متعددة ومتنوعة وداعمة لمعالجة مشاكل الإسكان كأسلوب دعم المباني (السكن الشعبي والاقتصادي) وتخفيض تكلفة البناء من خلال إعفاء شرائح ذوي الدخل المحدود من الرسوم المفروضة على مواد البناء كالضرائب و الجمارك ورسوم الإنتاج بالإضافة الى منح القروض طويلة الأجل لتوفير السكن لكافة شرائح المجتمع.

**الأخوة الكرام/**

- أنتهز هذه السانحه الطيبة لتأكيد ما يقوم به/ ويبذله الصندوق القومي للإسكان و التعمير الذي تم إنشاءه في العام 2008م لإحداث تنمية عمرانية حضرية شامله من خلال التخطيط العمراني السليم و إتباع العلمية والمنهجية ووضع الرؤى بعيدة المدى لبناء مخططات سكنية ومدن متكاملة تتوافر فيها متطلبات الحياة العصرية الكريمة ، كما نسعى من خلال سياساتنا الى بناء مدن منتجه توفر فرص عمل لقاطنيها.
- وبناءاً على ذلك فقد ~~أعدت~~ خطة طموحة لإنشاء 40 مدينة متكاملة جديدة موزعة على كافة ولايات السودان في إطار المشروع القومي للمأوى والاستراتيجية ربع القرنية 2007 – 2031م حيث تم تنفيذ عدد 120 ألف وحدة سكنية في مختلف الولايات حتي الآن.

**الأخوة الكرام/**

- اسمحو لي في هذه الجلسة الطيبة المباركة أن أتقدم اليكم ببعض التوصيات علها تساعد في تحقيق أهدافنا جميعاً خاصة وأن المناخ العام أصبح مهيئاً لأن يلعب قطاع الإسكان دوراً رائداً في دعم إقتصاديات ~~البلاد~~.
- لمواكبة التطورات المتسارعة في قطاع الإسكان و التعمير نوصي بإنشاء شركات مساهمة عامه كبرى في دولنا كافة لتعمل استجابة للطلب المتزايد ومواكبة لمبادرات وتطلعات مجتمعاتنا.
- كما نوصي بأن تتخذ الإجراءات الكفيله بمعالجة الثغرات التي تنشأ بين المتعاملين في قطاع الإسكان و التعمير والتي تؤدي الى نشوب النزاعات وبالتالي تتعطل الأعمال و الإنشاءات الهندسية.

و في الختام تؤكد لكم حرصنا اهتماماً بتنفيذ كافة مخرجات وتوصيات هذه الدورة من واقع مسئولياتنا تجاه تطوير قطاع الإسكان و التعمير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

# مرفق رقم 11

# برقية شكر وامتنان

## مرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، من أعضاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب خلال انعقاد الدورة 34 بالرباط - عاصمة المملكة المغربية

السبت 23 دجنبر 2017.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

نحن وزراء الإسكان والتعمير العرب، الحاضرون في الدورة الرابعة والثلاثين (34) المنعقدة بالرباط، عاصمة المملكة المغربية، يوم 23 دجنبر 2017، يتقدمون إلى مقامكم العالي، بعظيم الشكر والامتنان، على ما حظوا به من حسن الاستقبال وكرم الوفادة في بلدكم المضياف، متمنين لجلالتكم، ولسائر أفراد أسرتكم الكريمة، موفور الصحة والعافية، وللشعب المغربي الشقيق، المزيد من التقدم والازدهار، تحت قيادتكم الرشيدة.

والسلام على مقامكم العالي بالله.

عن أعضاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الرباط في 23 دجنبر 2017

## مشروع مطوية مؤتمر الإسكان العربي السادس

## حول

# "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها"

## المقدمة

شهد العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات وتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، انجر عنها نمو حضري متسارع غير متوقع أدى إلى ظهور العديد من المناطق العشوائية غير خاضع للتراتيب العمرانية وخاصة في أطراف المدن.

وتفتقر هذه المناطق العشوائية إلى البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية والخدمات والربط بالشبكات الأساسية وهو ما جعلها تشكل بؤرة للعديد من المشاكل السكنية والإسكانية والخدماتية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية.

وأمام هذه الوضعية سعت العديد من الدول العربية إلى إنجاز برامج ومشاريع ووضع سياسات واستراتيجيات للتدخل في المناطق العشوائية وتحسين ظروف العيش داخلها والعمل على الحد من انتشارها.

وفي هذا الإطار يعقد مؤتمر الإسكان العربي السادس حول **"سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" لسنة 2020 بالجمهورية التونسية**، وذلك في شهر ديسمبر 2020. كما يعقد على هامش المؤتمر معرض يقدم فيها الدول العربية أهم التجارب والمشاريع الناجحة لمعالجة العشوائيات.

## أهداف المؤتمر

- تشخيص الوضع العام للعشوائيات،
- تقييم البرامج المنجزة لمعالجة العشوائيات والحد من انتشارها،
- التأسيس لوضع وتطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي الملائم للحد من انتشار العشوائيات وإيجاد الحلول الاسكانية البديلة،
- تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية لتبادل المعرفة والخبرات والتجارب والدراسات والخاصة بمعالجة العشوائيات.



1

## محاور المؤتمر:

### المحور الأول: تشخيص العشوائيات

- أسباب انتشار العشوائيات،
- إحصائيات حول العشوائيات،
- المشاكل المنجرة وتأثيرات المناطق العشوائية على تنمية المدن.

### المحور الثاني: معالجة العشوائيات والحدّ من انتشارها

- البرامج والمشاريع المنجزة للتدخل في المناطق العشوائية ومدى نجاعتها في الحد من انتشار العشوائيات،
- مدى تأثير السياسات السكنية في الحد من انتشار العشوائيات،
- تمويل عمليات التدخل بالعشوائيات.

### المحور الثالث: السياسات المستقبلية لمعالجة العشوائيات

- الحلول الاسكانية البديلة للحدّ من العشوائيات،
- الإطار التشريعي والمؤسساتي للحد من العشوائيات،
- سياسات واستراتيجيات الدول العربية في معالجة المناطق العشوائية والحد منها،

## مكان انعقاد المؤتمر

الجمهورية التونسية – سيتم تحديد مكان عقد المؤتمر لاحقا

## لغة المؤتمر

اللغة الرسمية هي اللغة العربية ويمكن تقديم الأبحاث باللغة الانجليزية لغير الناطقين بالعربية على أن يقدم في مطلع البحث ملخص باللغة العربية.

## مواعيد تلقي وقبول الأبحاث

| | |
|---|---|
| آخر موعد لاستلام ملخصات أوراق العمل | سيتم موافاتكم لاحقا بالموعد |
| التبليغ بالقبول المبدئي لأوراق العمل | |
| آخر موعد لاستلام المسودة المبدئية لأوراق العمل | |
| آخر موعد لاستلام أوراق العمل بالصورة النهائية | |

## الجهات المنظمة للمؤتمر

- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية- الجمهورية التونسية
- جامعة الدول العربية- مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

## المدعوون لحضور المؤتمر وتقديم الأبحاث والمحاضرات

- الجهات الحكومية ذات العلاقة بالإسكان والقطاع الحضري،
- الخبراء والمختصون في مجال الإسكان والتنمية الحضرية
- كليات الهندسة والتخطيط العمراني والجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحوث،
- المجالس البلدية ومنظمات المجتمع المحلي وغير الحكومية والقطاع الخاص والوكالات،
- المستثمرون في القطاع الإسكاني والمكاتب الهندسية،
- كل المتدخلين في قطاع الإسكات والتعمير...

## المعرض المصاحب للمؤتمر

يتم تنظيم معرض على هامش أعمال المؤتمر بمشاركة كل المتدخلين في قطاع الإسكان والبناء والتطوير العقاري والتنمية الحضرية، يهدف إلى تقديم التجارب والمشاريع الرائدة لمعالجة العشوائيات بالدول العربية.

## المراسلات

البريد الالكتروني للمؤتمر

الهاتف

الفاكس

**Waleed ElSayed ElAraby**

**From:** aa <mass65@live.com>
**Sent:** Tuesday, November 28,2017 6:53 AM
**To:** Waleed ElSayed ElAraby
**Subject:** Fw: ملاحظات دولة الكويت على البند الأول : مؤتمر الإسكان العربي

---

**الأخ الفاضل / وليد العربي** **المحترم**
تحية طيبة وبعد ،،،

**الموضوع : <u>البند الأول : مؤتمر الإسكان العربي</u>**

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، يرجى أخذ ودراسة ملاحظاتنا على البند أعلاه والتي تتمثل في :-

- تعديل المحور الثاني ليصبح :-

- مدى تأثير السياسات السكنية في الحد من انتشار العشوائيات .
- تمويل عمليات التدخل بالعشوائيات .
- نشر البرامج التوعويه وتقديم التسهيلات للبناء في المدن .

- تعديل المحور الثالث ليصبح :-

- الحلول الإسكانية البديلة للحد من العشوائيات .
- الإطار التشريعي والمؤسساتي للحد من العشوائيات .

- إضافة المحور الرابع :-

" التنسيق والتعاون بين الدول لمعالجة العشوائيات "

- سياسات واستراتيجيات الدول العربية في معالجة المناطق العشوائية والحد منها .
- البرامج والمشاريع المنجزة للتدخل في المناطق العشوائية ومدى نجاعتها في الحد من إنتشار العشوائيات .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**م / محمد عبد الله صنيدح**
**نائب المدير العام لشئون تنمية الموارد البشرية**
**(ضابط الاتصال لدى جامعة الدول العربية)**

وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

صادر ٣٦٠٩
٣٠ سبتمبر ٢٠١٧
المرفقات CD
رئيس قطاع الإسكان

**السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله**

**مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة**

**الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية**

**تحية طيبة... وبعد**

بالإشارة إلي قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (ق٢ د.ع ٣٣-٢٠١٦/١٢/٢٠ ) في دورته (٣٣) والتي عقدت بالرياض يوم ٢٠١٦/١٢/٢٠ بشأن **البند الثاني : الاحتفال بيوم الإسكان العربي** .

الفقرة (ثانيا) التي تنص علي **"دعوة الجهات المعنية بالإسكان والتعمير في الدول العربية إلي تنظيم احتفاليات بمناسبة يوم الإسكان العربي لعام ٢٠١٧ ومواقاة الأمانة الفنية للمجلس بما يتم تنظيمه في هذا الشان".**

**وفي هذا الشأن** يرجى التفضل بالإحاطة انه في إطار تفعيل البند عاليه واحتفاءً بيوم الإسكان العربي الذي يحتفل به بالتزامن مع يوم الإسكان العالمي والذى يعد احد المناسبات الرسمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة ويهدف الى مناقشة قضايا العمران وإمكانية حصول الإنسان على ماوى وهو احد حقوق الإنسان الأساسية .

فقد احتفلت وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية من خلال قطاع الاسكان والمرافق بمناسبة يوم الإسكان العربي من خلال عقد ورشة عمل بعنوان " اتحادات الشاغلين " حيث تضمنت ورشة العمل ما يلى :

- كلمة الوزير بهذه المناسبة والتي القتها السيدة المهندسة / نفيسة محمود هاشم- مستشار الوزير لشئون قطاع الاسكان والمرافق والتي كان من ضمنها (التعريف بيوم الإسكان العربي- شعار يوم الاسكان العربي لهذا العام (**التكافل الاجتماعي من اجل سكن لائق**) والذى يعبر عن اهمية مشاركة كافة فئات المجتمع والقطاعات العامة والخاصة والمعنيين بالإسكان وتضافر الجهود لتوفير السكن اللائق للجميع من خلال المشاركة بالخبرات والمساهمات المادية) .
- استعراض أحكام فصل "اتحاد الشاغلين " بقانون البناء الصادر رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وهو احد التشريعات الحاكمة والمنظمة للبناء و الحفاظ على الثروة العقارية .
- حث الجهات والهيئات المعنية بالإسكان علي مستوي الجمهورية للاحتفاء بيوم الإسكان العربي من خلال عقد ندوات وورش العمل المتعلقة بالإسكان .
- عرض الجهود التى تقوم بها الوزارة من خلال مشروعات الاسكان التى من بينها شروع الاسكان الاجتماعي الذى ينفذ بمختلف محافظات الجمهورية والذي يعد المشروع الأضخم علي المستوي العالمي .

**مرفق لسيادتكم أسطوانة مدمجة محمل عليها بعض صور الاحتفال .**

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**مستشار الوزير**

**لشئون قطاع الإسكان والمرافق**

**مهندسة /**

**{نفيسة محمود هاشم}**

٢٠١٧/٩/٢٨

106

إدارة الاتصالات
1 - OCT 2017
٣٠٩٦
رقم الوارد
مرفقات :

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة – القصر العيني تليفون : ٢٧٩٢٦٤٩ فاكس : ٢٧٩٢٦٤٠ الرقم البريدي : ١١٥١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

# الاحتفال باليوم العالمي واليوم العربي للإسكان لسنة 2017

تحت إشراف السيد

**محمد الصالح العرفاوي**

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

## يوم دراسي حول

# أهم المستجدات في قطاع السكن

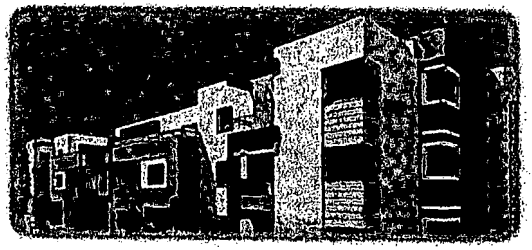

يوم الإثنين 02 أكتوبر 2017

بنزل المرادي بقمرت – تونس

**République Tunisienne**

Ministère de l'Equipement, de l'Habitat

**Et de l'hknagement du Temtoue**

# Célébration de la journée Mondiale & journée Arabe pour l'année 2017

sous l'égide de Monsieur

**Mohamed Salah ARFAOUI**

Ministre de l'Equipement, de l'Habitat

et de l'Aménagement du **Temtoue**

## Journée d'Information sur

# LES PRINCIPALES ACTIONS NOUVELLES DANS LE SECTEUR DE L'HABITAT

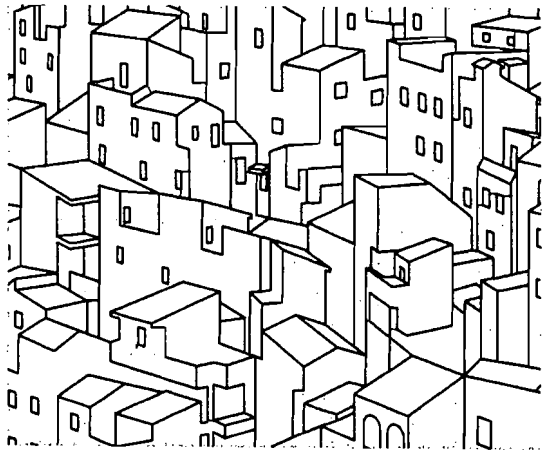

**Lundi 02 Octobre 2017**

**Hôtel el Mouradi Gammart – Tunis**

# اليوم العالمي واليوم العربي للإسكان 2017

## 1- برنامج المسكن الأوّل

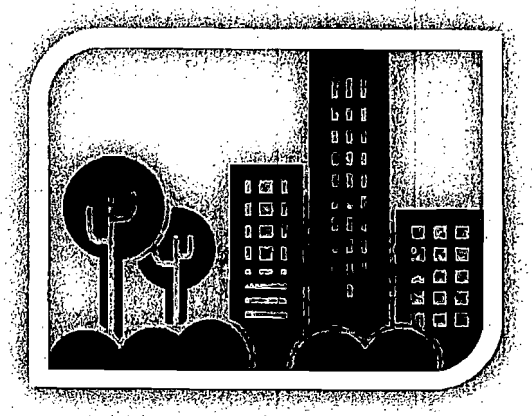

## 2- إحداث صندوق ضمان القروض المسندة لفائدة الفئات من ذوي الدخل غير القار

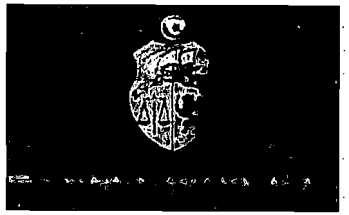

MEHAT : Rue Habib Chrita,1030 Belvédère Tunis Tél : 71 842 244

Site web : www.equipement.tn

## Programme de la journée d'étude

- 08 00h : Accueil des participants et inscription
- 08 45h : Mot de Mr le Président de l'APTBEF
- 09 00h : Mot de Mr le Président de l'CNSPI
- 09 15h : Mot d'ouverture par **Mr le Ministre de l'Equipement de l'Habitat et de l'Aménagement du Territoire**

**I- Premier thème : Programme du « Premier logement »**

**Président de la session Mr Slim Kara Borni S G de l'AFH**

- 09 45h : Intervention de Mr Nejib Snoussi le Directeur Général de l'Habitat
- 10 00h : Intervention de Mr Abdennaceur Abdelghani représentant de la banque de l'Habitat
- 10 15h : Intervention de Mr Fahmi Chaâbane représentant de la CNSPI
- 10 30h : Intervention de Mr Fathi ben Osmane représentant de la SNIT

⇨ **10 45h Pause café**

**II- Second thème : « le Fonds de Garantie pour les crédits à l'habitat au profit des ménages à Revenus Irréguliers »**

**Président de la session Mr Hatem Yahiaoui D G A de l' ARRU**

- 11 15h : Mot de Mr Nejib Snoussi le Directeur Général de l'Habitat
- 11 30h : Intervention de Mme Dorra Berraies expert auprès de la banque mondiale

**III- Discussion des thèmes**

- 12 00h : Débat
- 13 15h : Citation des recommandations
- 13 30h : Clôture de la journée

⇨ **14 00h Déjeuner**

## منظمة الأمم المتحدة

**برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)**

اليوم العالمي للإسكان لسنة 2017

ONU HABITAT
POUR UN MEILLEUR AVENIR URBAIN
نحو مستقبل حضري أفضل

October 2 World Habitat Day
Housing Policies: Affordable Homes

تحت شعار: "سياسات الإسكان: المساكن الميسرة"

**الإثنين 02 أكتوبر 2017**

**Lundi 02 Octobre 2017**

## جامعة الدول العربية

**مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب**

اليوم العربي للإسكان لسنة 2017

تحت شعار: "التكافل الإجتماعي من أجل سكن لائق"

## برنامج اليوم الدراسي

- 08 00: استقبال وتسجيل المشاركين،
- 08 45: كلمة السيد رئيس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية،
- 09 00: كلمة السيد رئيس الغرفة الوطنية النقابية للناعثين العقاريين،
- 09 15: كلمة الإفتتاح السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

**I- المحور الأول برنامج "المسكن الأول"**

**رئيس الجلسة السيد سليم قارة برني، كاتب عام الوكالة العقارية للسكنى**

- 09 45: مداخلة السيد نجيب السنوسي، المدير العام للإسكان،
- 10 00: مداخلة السيد عبد الناصر عبد الغني، ممثل بنك الإسكان،
- 10 15: مداخلة السيد فهمي شعبان، ممثل الغرفة الوطنية النقابية للناعثين العقاريين،
- 10 30: مداخلة السيد فتحي بن عصمان، ممثل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية،

⇦ **الساعة 10 45: استراحة**

**II- المحور الثاني "صندوق ضمان القروض المسندة لفائدة الفئات من ذوي الدخل غير القار"**

**رئيس الجلسة السيد حاتم اليحياوي، المدير العام المساعد لوكالة التهذيب والتجديد العمراني**

- 11 15: كلمة السيد نجيب السنوسي، المدير العام للإسكان،
- 11 30: مداخلة السيدة درة بالرايس، خبيرة لدى البنك الدولي

**III- مناقشة المحاور**

- 12 00: نقاش،
- 13 15: تلاوة التوصيات،
- 13 30: اختتام اليوم الدراسي

⇦ **الساعة 14 00 الغداء**

109

# مرفق رقم 16

المندوبيـة الدائمـة لجمهوريـة العـراق لدى الجـامعـة العربيـة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
القاهرة
CAIRO

العدد: 3/ج/49/7689
التاريخ 19/11/2017

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية اطيب تحياتها الى الامانة العامة للجامعة العربية القطاع الاقتصادي/ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية/ وبالاشارة الى قرارات مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دورته (33) المنعقدة في المملكة العربية السعودية بتاريخ 2016/6/20 ، البند الثاني الخاص بالاحتفال بيوم الاسكان العربي الفقرة ثانيا المتضمن اجراءات جمهورية العراق للاحتفال بهذه المناسبة تتشرف المندوبية ان ترفق كلمة السيد الوكيل وقرص يتضمن العرضين المرئيين .

**تغتنم المندوبية الدائمة هذه المناسبة لتعرب للامانة العامة الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها .**

المرفقات:
_ كلمة
_ قرص (CD)

٢٠١٧ ١١ ١٩

13125
19 NOV 2017

**الامانة العامة للجامعة العربية / القطاع الاقتصادي/**

**ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية**



9, Mohamed Mazhar St., Zamalek
Cairo
www.mofa.gov.iq
cairep@mofa.gov.iq
Tel.: +202 27358087 | +202 27352633
Fax: +202 27365075

FROM : IRAQ EMBASSY FAX NO. :0227352633 19 Nov. 2017 02:13PM P1

## يوم الاسكان العربي- 2017 تحت شعار

## (التكافل الاجتماعي من اجل سكن لائق)

2/10/2017 - وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة/دائرة الاسكان

السادة المدراء العامون المحترمون

السيدات والسادة الحضور

نيابة عن السيدة الدكتورة المهندسة أن ناقع اوسي وزير الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة المحترمة يسعدني ان ارحب بضيوفنا الكرام من المختصين في مجال الاسكان وممثلي منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لحضورهم احتفالنا هذا بمناسبة يوم الاسكان العربي الذي نحتفل به مع كل العالم العربي في مثل هذا اليوم من كل عام فاهلا وسهلا بكم .

السيدات والسادة الحضور

تعد مشكلة توفير السكن الملائم للجميع وتحليل اسباب الحاجة السكنية والمعالجات الكفيلة لحلها من المهام الرئيسة لوزارتنا باعتبارها الجهة القطاعية المعنية بقطاع الاسكان من خلال تنفيذ البرامج والخطط الحكومية وانجاز العديد من المجمعات السكنية وتوزيعها للمواطنين مع تركيز الجهود لتنفيذ سياسات محددة ضمن وثيقة سياسة الاسكان الوطنية في العراق.

ففي سبيل تامين السكن اللائق لكل مواطن عراقي كحق كفله الدستور، تعاونت وزارتنا مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق لصياغة وثيقة سياسة الاسكان الوطنية في العراق التي اقرها مجلس الوزراء في عام 2010 . ومع الوتيرة المتسارعة للتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي يشهدها الوضع العراقي وبالتزامن مع مخرجات مؤتمر الموئل الثالث في عام 2016 المتمثلة بالاجندة الحضرية الجديدة، ظهرت الحاجة بصورة جلية لتحديث هذه الوثيقة وبما يتلائم مع هذه المتغيرات وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ( الهبيتات) تبني استراتيجيات تمكينية وصياغة خطة عمل تنفيذية واقعية قابلة للتطبيق اخذة بنظر الاعتبار كافة الخطط والبرامج التنموية الوطنية ضمن رؤية موحدة تجعل الاسكان قطاعا حيويا من خلال كونه محرك اساس للنمو الاقتصادي بحيث تكون القدرة على الانتاج الاسكاني موازية للازدياد المضطرد في الحاجة السكنية بما يعزز ايجاد مدن ومستوطنات بشرية شاملة امنة، قادرة على الصمود ومستدامة. ومن المؤمل ان تتم مصادقة الوثيقة المحدثة لسياسة



FROM : IRAQ EMBASSY FAX NO. :0227352633 19 Nov. 2017 02:13PM P2

الاسكان الوطنية في العراق من قبل مجلس الوزراء قريبا ليتم اطلاقها في حدث يعد خصيصا لهذا الغرض.

وضمن المبادئ التي تبنتها سياسة الاسكان هو التوجه نحو اساليب جديدة للابداع في توفير المنتجات السكنية، مع ضرورة مُراجعة معايير الاسكان والتنمية باستمرار لضمان القدرة على تحمل تكاليف السكن مع عدم المساس باعتبارات الصحة والسلامة والاستجابة للظروف البيئية ودعم الابتكار المتواصل في التصميم والمواد وكفاءة استخدام الطاقة مع الاخذ بنظر الاعتبار متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة ومراعاة النوع الاجتماعي، وهذا المشروع تعمل عليه حاليا دائرة الاسكان بالتعاون مع المركز الاستشاري التخطيطي لمركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا في جامعة بغداد في مراجعة لمعايير الاسكان الحضري والريفي المعدة من قبل مؤسسة بول سيرفس والذي وصل الى مراحله الاخيرة.

السيدات والسادة الحضور

ان هذه الجهود هي ثمرة ما قامت به الوزارة ودائرة الاسكان التي تحتفي بهذه المناسبة في اروقتها لمواكبة تطبيق مخرجات مؤتمرات الموئل واهداف التنمية المستدامة 2030 ولتعزيز قدرة مدننا على الصمود بوجه الازمات والاستجابة لها والتخفيف من تاثيراتها، وخصوصا في المناطق المحررة من الارهاب وصولا الى معالجتها وفق حلول مستدامة تؤمن المعالجة والوقاية ضمن القوانين والامكانيات المتاحة وهي قابلة للتنفيذ المستدام...

اتمنى التوفيق والنجاح لكافة الجهود المخلصة والخيرة التي تعمل على قيادة قطاع الاسكان لتحقيق اهم هدف تبنته وزارتنا الا وهو تيسير الحصول على سكن لائق للجميع من خلال زيادة كفاءة الانتاج السكني والتركيز على تلبية الاحتياجات للفئات الخاصة واولائك الذين لايستطيعون تحمل نفقات سكن مناسب وتحقيق شعار احتفالنا هذا (التكافل الاجتماعي من اجل سكن لائق)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بغداد/ 2017



FROM : IRAQ EMBASSY FAX NO. :0227352633 19 Nov. 2017 02:13PM P3

جمهورية العراق
وزارة الاعمار والاسكان
والبلديات العامة

Republic Of Iraq
Ministry Of Construction And Housing
& Municiplities Public

الدائرة: الفنية
القسم: الدراسات

العدد: ف/٧/٣/٣٥٤٩٦٢
التاريخ: ٢٤/١٢/٢٠١٧

**الى / وزارة الخارجية / الدائرة العربية**
**م/مقترح شعار يوم الاسكان العربي**

تحية طيبة ...

اشارة الى تقرير وقرارات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في الاجتماع (٨٢) المنعقد يوم ٢٠١٧/١٠/٥ في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية البند الثاني الخاص بالاحتفال بيوم الاسكان العربي/ الفقرة ثالثا والمتضمنة ( الطلب من الدول العربية موافاة الامانة الفنية للمجلس بمقترح شعار يوم الاسكان العربي للعام ٢٠١٩ مع ملخص لمضمونه وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان العربي لعام ٢٠٢٠ مع ملخص لمضمونه على ان لا يتعدى عدد الشعارات المقدمة ثلاث شعارات لكل دولة) .

ادناه مقترحات جمهورية العراق حول شعار يوم الاسكان العربي للعامين المذكورين اعلاه مع ملخص لمضمونها :-

١. **المسكن الملائم ضروري لتحقيق الاستقرار المجتمعي**

( المسكن الملائم عاملاً اساسيا للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واساس الاستقرار والامن والامان للفرد والمجتمع وينبغي ان يكون ملاذا للعيش فيه بسلام وكرامة ويعد المسكن الملائم شرطا اساسيا وضروريا لتحقيق الاستقرار [illegible] ان يؤدي دوره الفعال في المجتمع )

٢. **السكن اللائق خطوة لخلق مجتمع منتج**

( الحاجة الى السكن اهم الاحتياجات الاساسية للانسان وضرورة اشباعها شرط لتكوين مجتمعا منتجا خلاقا وتوجيه ابناءه نحو بناء اوطانهم ففيه يتحقق الاستقرار والسكون في نفوس الابناء اول مقومات العيش الرغيد الا وهو السكن اللائق )

٣. **جودة السكن تحسين للحياة**

( جودة السكن تعني معايير السكن التي تهدف الى تحقيق سكن ملائم وصحي وامن وسريع وبالتالي تضمن مستقبل الاجيال )

**يرجى التفضل بالاطلاع وابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصاد ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية بذلك ...مع التقدير**

المهندس
استبرق ابراهيم الشوك
وكيل الوزارة
٢٠١٧/١٢/٢٩

نسخة الى:
- مكتب السيد الوكيل (ا. استبرق ابراهيم الشوك)... مع التقدير
- cairep@mofa.gov.iq
- Environment.dept@las.int
- waleed.elaraby @las.int - ( السيد وليد العربي )

يرجى التفضل بالاطلاع التقدير

- دائرة الاعمار الهندسي / مكتب المدير العام / اشارة الى كتابكم المرقم ٩٨٤٦ في ٢٠١٧/١١/١٥ / للعلم ... مع التقدير
- المركز الوطني للاستشارات الهندسية / مكتب المدير العام / اشارة الى كتابكم المرقم ٦٨٢٨/٢ في ٢٠١٧/١١/٢١ / للعلم ... مع التقدير
- دائرة الاسكان / مكتب المدير العام / اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٢٧٢ في ٢٠١٧/١١/٢٣ / للعلم ... مع التقدير
- قسم التدريب والمعرفة / د. ظبية فاروق / للعلم ... مع التقدير
- الدائرة الفنية / قسم الدراسات / مع الاولويات .

م.رنا كمال ١٢/٢٠



العراق .بغداد . الكرخ . ساحة المتحف
ص.ب.٨٠٣٣ مكتب بريد الصالحية
Tel: (+964)(01) 5373020 ,(+964)(01) 5379884

Iraq-Baghdad-Alkarkh-AlMathaff Sq.
P.O Box: 8033 AlSalhy Post Office
Web:http://Www.imariskan.gov.iq
E-mail: moch@Imariskan.gov.iq

**Waleed ElSayed ElAraby**

<Mai Asfour <mkasfour@gmail.com

**Sent:** Tuesday, September 19, 2017 10:39 AM

**To:** Waleed ElSayed ElAraby; waleed elarabi

**Subject:** جائزة المجلس المهندس المعماري

سيادة الدكتور [illegible] الدين خاب الله

تحية وبعد

أرجو أن أبين مقترح المملكة الأردنية الهاشمية لموضوع جائزة المجلس (المهندس المعماري)

1-الاسكان نواة مجتمع متكافئ الفرص

2- دور المعماري في الاستدامة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

م مي عصفور

المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري

وزارة الأشغال العامة والاسكان

Arch. Mai Khalil Asfour
م. مي خليل عصفور
Senior director,for Housing policies'.
Housing and Urban Development Corporation
Amman - JORDAN
tel:+962 797313236
fax: +962 6 4618109

جمهورية مصر العربية
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
مكتب الوزير

الرقم البريدى ١١٥١٦

**السيد معالي الدكتور / أحمد أبو الغيط**

**الأمين العام لجامعة الدول العربية**

**تحية طيبة وبعد،،،**

أود في البداية أن أتوجه لمعاليكم بالشكر والتقدير على ما تبذلونه من جهد للارتقاء بالعمل العربي المشترك .

كما أود أن اشكر من خلالكم فريق الأمانة الفنية للمجلس على ما بذلوه من جهد في الإعداد والتنظيم لاجتماعات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية والمكتب التنفيذي ودورات مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب ، واخص بالذكر السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله والفريق العامل معه .

وفي ضوء القرارات الصادرة عن المكتب التنفيذي في اجتماعه (٨٢) المنعقد بمقر الأمانة العامة القرار رقم ( ق٤ - ! ٨٢ م ت/م.و.!.ت.ع - ٢٠١٧/١٠/٥ ) بشأن **"جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب"** وخاصة الفقرتين ثانياً ، ثالثاً التالي نصهما :

**ثانياً : " التاكيد علي استمرارية جائزة المجلس لما لها من فوائد وتحفيزات للإبداع " .**

**ثالثاً : " دعوة معالي أ.د.م / مصطفي كمال مدبولي - وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية التواصل مع معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص تمويل جائزة المجلس وافادة المجلس في الدورة (٣٤) بالمستجدات حول هذا الموضوع ، حتي يتم اتخاذ القرار النهائي من حيث الابقاء او الاستغناء عن الجائزة " .**

وهنا أود الإفادة انه سبق مخاطبة معالي السيد / الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية بكتابنا رقم ١٤٢ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٤ بشأن إدراج تمويل الجائزة ضمن موازنة الأمانة العامة للجامعة لعام ٢٠١٦ وذلك بناءً على قرارات المجلس في دورته (٣٢) وبصفتي رئيس الدورة آنذاك ، وبناءً على اجتماع المكتب التنفيذي الاخير فانه لم يتم ادراج تمويل الجائزة ضمن موازنة الامانة العامة مما يشكل عائقا لاستمرارية جائزة المجلس .

وكما سبق التنويه فإن الجائزة أنشأت منذ أكثر من ثلاثين عاماً ولم يكن هناك أية إشكال يذكر، حيث كانت تدرج في موازنة الإدارة كل عامين بالإضافة إلي مصاريف هيئة تحكيم الجائزة .

**وحيث أن الجائزة معمول بها من خلال مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الموقر منذ عام ٢٠٠٠ وأصبح متعارف عليها بين أوساط السادة المهندسين ولما لها من اثر طيب علي تشجيع روح المنافسة والابداع وايجاد جو من التنافس العلمي الراقي بين المهندسين العرب وتحفيزهم الي ابتكار وتصميم ومنجزات تتجسد في الاحياء والمدن العربية وحث الاجيال العربية الشابة الي التعرف علي مبادئ المعمار العربي الاسلامي وتشجيعها للابتكار والتطوير وقد حققت الأهداف المرجوة علي الصعيد الوطني والعربي .**

**المرجو من معاليكم التفضل بالإحاطة و التوجيه بما يلزم برصد المبالغ المخصصة للجوائز وكذلك مصاريف أعضاء هيئة تحكيم الجائزة ضمن موازنة الأمانة العامة للجامعة .**

**مع خالص احترامي وتقديري ،،،**

**وزيـــر الإسكـــان**
**والمرافق والمجتمعات العمرانية**

**{ مصطفي كمال مدبولي }**

خالص احترامى لسيادتكم
أ.د.م /

وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
صادر ٤٢٩٧
١٥ نوفمبر ٢٠١٧
المرفقات ٤
رئيس قطاع الإسكان

**السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله**

**مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة**

**الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية**

**تحية طيبة ... وبعد**

إلحاقاً الى كتابنا لسيادتكم رقم ٤٠٠١ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٦ بشأن قرار المكتب التنفيذي في اجتماعه (At) المنعقد بمقر الأمانة العامة القرار رقم (ق٤ - إ At م ت/م.و.إ.ت.ع - ٢٠١٧/١٠/٥ ) بشأن **"جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب"** وخاصة الفقرتين ثانياً ، ثالثاً التالي نصمهما :

**ثانياً : " التاكيد علي استمرارية جائزة المجلس لما لها من فوائد وتحفيزات للإبداع " .**

**ثالثاً : " دعوة معالي أ.د.م / مصطفي كمال مدبولي - وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية التواصل مع معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص تمويل جائزة المجلس وافادة المجلس في الدورة (٣٤) بالمستجدات حول هذا الموضوع ، حتي يتم اتخاذ القرار النهائي من حيث الابقاء أو الاستغناء عن الجائزة " .**

وحيث انتهي كتابنا عاليه إلي أن السيد أ.د.م / وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية قد خاطب معالي السيد الدكتور / الآمين العام لجامعة الدول العربية بشأن رصد المبالغ المخصصة بجوائز المجلس ضمن موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

**وفي هذا الشأن** يرجي التفضل بالإحاطة انه ورد مذكرة الأمانة العامة (مكتب الأمين العام) رقم ٥/٦١٩٤ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٨ مرفقاً بها الكتاب الموجه للسيد أ.د.م / الوزير من السيد / الأمين العام لجامعة الدول العربية والمتضمن أن قرار منح الجائزة قد صدر عن أحد المجالس الوزارية المتخصصة ، لذا فإنه يقدر أن تكلفتها يجب أن تخصم من الحساب الخاص بالمجلس الوزاري وليس من موازنة الأمانة العامة ، لاسيما في ظل الضائقة المالية الحادة التي تمر بها الجامعة حالياً ، وذلك على عكس الحال في الأعوام الماضية عندما كانت الوفورات المالية المتاحة للجامعة تسمح بخصم تكلفة هذه الجوائز من ميزانية الجامعة .

**وقد انتهي كتاب سيادته بعرض الأمر على مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ليتخذ المجلس ما يراه مناسباً من قرارات بشان صرف قيمة هذه الجائزة من حساب المجلس الوزاري كما تم في عام ٢٠١٦.**

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**مستشار الوزير**

**لشئون قطاع الإسكان والمرافق**

**مهندسة /**

**{نفيسة محمود هاشم}**

٢٠١٧/١١/١٤

121

إدارة الاتصالات
16 NOV 2017
رقم الوارد 3696
مرفقات :

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة - القصر العيني تليفون : ٢٧٩٢١٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٢١٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

الأمين العام

2017/11/7

السيد مصطفى كمال مدبولي

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي بداية أن أعرب لكم عن تقديري لجهودكم المبذولة خلال رئاستكم للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، وما تقومون به من أجل الارتقاء بمهمة المجلس لتحقيق النفع للدول العربية الأعضاء في هذا المجال.

وقد تلقيت باهتمام كتابكم المؤرخ في 2017/10/26 بشأن القرار الصادر عن الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان العرب والذي عقد في 2017/12/5 بمقر الأمانة العامة بشأن "جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب".

وأود بهذه المناسبة أن أؤكد لكم على حرص الأمانة العامة للجامعة على تنفيذ قرارات مجلسكم الموقر، وحيث أن قرار منح جائزة قد صدر عن أحد المجالس الوزارية المتخصصة، لذا فإننا نقدر أن تكلفتها يجب أن تخصم من الحساب الخاص بالمجلس الوزاري وليس من موازنة الأمانة العامة، لاسيما في ظل الضائقة المالية الحادة التي تعلمون أن الجامعة تمر بها حالياً، وذلك على عكس الحال في الأعوام الماضية عندما كانت الوفورات المالية المتاحة للجامعة تسمح بخصم تكلفة هذه الجوائز من ميزانية الجامعة.

وفي ضوء ما تقدم، فقد ترون سيادتكم عرض الأمر على مجلسكم الموقر ليتخذ ما يراه مناسباً من قرارات بشأن صرف قيمة هذه الجائزة من حساب المجلس الوزاري كما تم في عام 2016.

وأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم على خالص تمنياتي لكم بدوام التوفيق والنجاح.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

أحمد أبو الغيط

122

# جائزة المقاول العربى
# اللائحة والشروط والاجراءات

طبقا للقرار رقم (ق4-د.ع33-12/20-2016) الصادر بدورة مجلس وزراء الاسكان العربى رقم ( 33) والتى عقدت فى الرياض المملكة العربية السعودية

# فهـــــرس المحتويـــــات


| تمهيد | الصفحة |
|---|---|
| الباب الاول : أهداف وموضوع وفئات الجائزة :- | 1 |
| مادة 1 : أهداف الجائزة | 2 |
| مادة 2 : موضوع الجائزة ودليل التقديم | 2 |
| مادة 3 : فئات وشروط الجائزة | 2 |
| أولا : جائزة المقاول العربي | 3 |
| الباب الثاني : الترشيح للجائزة :- | 5 |
| مادة 4 : الترشيح للجائزة | 6 |
| الباب الثالث : هيئة التحكيم :- | 6 |
| مادة 5 : تشكيل هيئة التحكيم | 6 |
| مادة 6 : معايير اختيار هيئة التحكيم | 7 |
| مادة 7 : واجبات هيئة التحكيم | 7 |
| الباب الرابع : الاعلان و الاعلام عن الجائزة | 8 |
| مادة 8 : الاعلان عن المسابقة | 8 |
| مادة 9 : الاعلام عن المسابقة | 8 |
| الباب الخامس : الجوائز وتكريم الفائزين: | 8 |
| مادة 10 : الجوائز | 8 |
| مادة 11 : تكريم الفائزين | |
| الباب السادس : مستلزمات ملفات الترشيح لجائزة وزراء و التعمير العرب الاسكان :- | 9 |
| مادة 12: ملف الترشيح | |

# تـمـهـيـد

إن مـجـلـس وزراء الاسـكـان 3 الـتـعـمـيـر

- **انطلاقاً من روح ميثاق جامعة الدول العربية و اعتماداً على أهدافه التى خطها نظامه**

- **وايماناً منه بضرورة تشجيع المقاول العربي.**
- **وتأكيداً لضرورة الاستلهام من تاريخ المقاولات فى الوطن العربي.**
- **وإبرازاً للخصوصيات الوطنية و القومية على نحو واضح مع نزوع للأمام يعيش ضمن الحاضر ووسطه.**
- **وإدراكاً منع بأن تحفيز الطاقات العربية .**
- **ودعماً منه للمقاولين .**
- **وإيماناً منه أن الجهات الوطنية العامة و الخاصة و المؤسسات المعنية بشؤون الاسكان و التعمير هي الاقدار على تشجيع المقاول.**
- **وتجسيداً لأهدافه الأساسية في دعم العمل العربي المشترك و الارتفاع من القول إلى الفعل الإيجاد القنوات الصحية لتعاون المهندسين و المعماريين و الفنيين.**
- **فقد قرر اعتماد جائزة المقاول العربي.**

## الباب الأول: أهداف وموضوع وفئات الجائزة

### مادة 1 : أهداف الجائزة :-

1. التركيز على أهمية التراث الحضاري والمعماري العربي
2. تشجيع روح المنافسة و الابداع بين المقاولين
3. حث الاجيال العربية الشابة الي التعرف على مميزات مهنة المقاولات
4. تحفيز المقاولين الى الابتكار والتميز فى تحقيق اعلى المواصفات الفنية فى التنفيذ
5. تشجيع الجهات الوطنية العامة و الخاصة المعنية بشؤون الاسكان و التعمير في البلاد العربية والمؤسسات العربية للعمل على تنفيذ المشاريع الاسكانية بشكل خاص والمشاريع العمرانية بشكل عام
6. ايجاد جو من التنافس العلمي المستند الي شواهد الحضارة العربية الاسلامية بين المقاولين
7. تشجيع مراكز الأبحاث و الدراسات و الأكاديميين و المتخصصين في الدول العربية للانخراط في مجال الابحاث العلمية الهادفة إلى خدمة قطاع التشييد و البناء في الدول العربية.
8. تبادل الخبرات بين الدول العربية فى مجال المقاولات
9. تطبيق مفهوم المدن المستدامة وتحفيز المقاولين وتشجيعهم على تنفيذ مدن اسكانية

### مادة 2 : موضوع الجائزة ودليل التقديم :-

1. دورة الجائزة ترتبط الجائزة بمواعيد اجتماعات مجلس وزراء الاسكان العرب
2. تقترح موضوع الجائزة اللجنة العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب وتعرض المقترحات على المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه السابق على إعلان الجائزة لاعتمادها.
3. تقوم هيئة التحكيم في كل مرة وقبل الاعلان عن الجائزة بتوصيف موضوع الجائزة
4. توصيفا دقيقا ووضع الشروط و المواصفات الفنية و معايير التقييم و التعليمات و الارشادات اللازمة لإرشاد المتسابقين ولسير المسابقة فيما يعرف "بدليل التقديم للجائزة" على أن يشمل هذا الدليل الشروط الواردة في المادة (3) ومستلزمات ملف الترشيح الوارده في المادة (13.12) ، ويرفع هذا الدليل إلى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها السابق على اعلان الجائزة و يعتمد ذلك من المكتب التنفيذي.

مادة 3 : فئات وشروط جائزة المقاول العربى

1. **تمنح لأحسن مقاول قام بتنفيذ مشروع عربى متكامل الخدمات يحقق اهداف الجائزة نفذ فى احدى الدول العربية .**
2. **لم يمضي على انجاز المشروع مدة تزيد عن خمس سنوات .**
3. **أن تكون المشاريع مجمعات سكنية أو مدن اسكانية.او خدمية او بنية تحتية .**

## الباب الثاني : الترشيح للجائزة :-

مادة 4 : الترشيح للجائزة :-

1. **يتم الترشيح لنيل أي من الجوائز عن طريق الوزارات المعنية بالإسكان و التعمير في الدول العربية على أن تختار كل وزارة مرشحين اثنين جائزة بحد اقصى.**
2. **أن يكون المرشح للجائزة:-**

أ- شركة مقاولات او مؤسسة مقاولات عربية

ب- شركات هندسية ( تصميم وتنفيذ )

ت- المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات في أي من القطاعات العام / الخاص / المشترك.

ث- المنظمات الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني.

ج- المؤسسات الاكاديمية و الجامعات ومراكز الابحاث العربية.

3. **يجب أن تصل ملفات الترشيح كاملة الي الامانة الفنية للمجلس قبل انعقاد دورة المكتب التنفيذي التي ستعلن فيها الجوائز بثلاث أشهر على الاقل و على الوزارات و الجهات المعنية تحديد مواعيد قبول طلبات واختيار المرشحين قبل هذا الميعاد.**
4. **تحدد شروط المسابقة وأسلوب تقديم التفاصيل و الوثائق و الملفات لكل مسابقة عند الاعلان عنها من خلال " دليل التقديم للجائزة " المنصوص عليو مادة ( 2 ).**
5. **يجب على كل مرشح ان يقدم صورة واضحة ومؤثقة لجميع التفاصيل والوثائق وملفات الترشيح والرسوم والاسانيد التى ترتكز عيها فى ترشيحها لاى من الجوائز مع اسماء المساهمين فى انجاز العمل والسيرة الذاتية لهم وخبراتهم السابقة فى مثل هذه المشروعات**

# الباب الثالث : هيئة التحكيم

## مادة 5: تشكيل هيئة التحكيم :

1. **يشكل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان العرب هيئة التحكيم للجائزة مرة مل أربعة أعوام.**
2. **تتكون هيئة التحكيم من سبعة (7) أعضاء كالتالى:**
   - تشمل التخصصات التالية ( مدنى – معمارى – الكترونيات – كهرباء – ميكانيكا – اتصالات – كمبيونر )
   - يتم اقتراح خمسة ( 5) من قبل اللجنة الفنية العلمية الاستشارية من بين مرشحي الدول الاعضاء ويراعي التوزيع الجغرافي على وواح ممثل لاتحاد المهندسين العرب.وواحد ممثل من اتحاد المقاولين العرب
3. يكون لكل عضو أصيل عضوان مناوبان من نفس دولته ومن نفس تخصصة وتوجيه الدعوة الي العضو الاصيل اولاً فإذا ما تعتذر حضوره توجيه الدعوه الي العضو المناوب الاول ثم الذي يلبية.
4. يحضر أعمال هيئة التحكيم ممثل عن اللجنة الفنية العلمية الاستشارية كمراقب ، وينتخب من بين اعضائها.
5. تسمى الامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب منسق لهيئة التحكيم ويقوم بمهام المقرر ممثل الامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب.
6. تكون اجتماعات هيئة التحكيم بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية.
7. تتخذ هيئة التحكيم قرارتها بأغلبية الاصوات ويكون اجتماعها صحيحا بحضور خمسة من اعضائها عدا المراقب.
8. على هيئة التحكيم التقيد بأهداف وشروط ولوائح الجائزة.
9. تنتخب هيئة التحكيم رئيساً من بين أعضائها ويكون صوته مرجحا في حالة تساوي الاصوات.
10. تقوم هيئة التحكيم بفتح المظاريف وتستعيد المشروعات المخالفة لأهداف وشروط الجائزة ومحتويات ملف الترشيح والواردة فيما يلي في المادة (6-12).
11. تكون كافة القرارات التي تتخذها هيئة التحكيم نهائية ولا يجوز الاعتراض عليها أو الطعن فيها ، ويجب إبقاؤها سرية لحين إعلانها من قبل المكتب التنفيذي ، على أن تنتشر بعد ذلك مع إيضاح الأسباب التي أدت إلى اتخاذها.

12. تكون مدة دورة هيئة التحكيم أربع سنوات.

13. لايجوز لأي عضو من أعضاء هيئة التحكيم الاشتراك في المسابقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

14. تتحمل موازنة الادارة المعنية بالقطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية نفقات أعضاء هيئة التحكيم " طبقا للأنظمة و اللوائح المعمولة بها بجامعة الدول العربية".

15. ان يكون ممثلين بهيئة التحكيم عن اللجنة الدائمة لاعدادالكودات العربية الموحدة للبناء فى جامعة الدول العربية

16. لا يجوز تغيير أعضاء هيئة التحكيم إلا بصدور قرار من المجلس بذلك.

## مادة **6**: معايير اختيار هيئة التحكيم :-

1. يتم اختيار هيئة التحكيم من ذوى الخبرة المشهود لهم بالكفاءة و الخبرة و الثقة ممن لهم خبرة لاتقل عن خمسة عشر عاما (15) في مجالات الجائزة.
2. يجب أن تكون لهم مشاركة سابقة في تحكيم المسابقات المعمارية ويفضل المسابقات الدولية.

## مادة **7**: واجبات هيئة التحكيم :-

1. وضع التعليمات و الشروط الفنية اللازمة و التوصيف لإرشاد المتسابقين فيما يعرف بـ " دليل التقديم للجائزة" المنصوص عليه في المادة (2) مع تحديد أي هذه الشروط اجبارية وأيها اختيارية.
2. فحص جميع التصميمات و البحوث التي يقدمها المتسابقون وتقرير ما اذا كانت مطابقة للشروط واستبعاد ما لا يطابق منها الشروط وطبقا لما سوف يرد في المادة (6-12) وتحديد المراكز الفائزة من المتقدمين.
3. الاجابة على ما يلقيه عليهم المتسابقون من اسئلة واستيضاحات في الفترة لاتزيد عن خمسة عشر يوما (15) تحدد من خلال الموقع الإلكتروني للمجلس .

# الباب الرابع: الاعلان والاعلام عن الجائزة

## مادة **8**: الاعلان عن الجائزة :-

1. تتولى الاجهزة المعنية بالإسكان و التعمير في دول العربية الاعلان عن الجائزة و الاعلام عنها في أجهزة الاعلام المحلية.
2. تتولى الامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب الاعن عن الجائزة في المجلات العلمية المتخصصة.

## الباب الخامس: الجوائز وتكريم الفائزين

### مادة 10: الجوائز:-

تكون الجوائز نقدية وتقديرية لكل فئات الجائزة على نحو التالي :-

1. منح شهادة تقديرية و ميدالية و مبلغ 20000(عشرون الف دولار) للفائز الاول.
2. منح شهادة تقديرية ومبلغ 15000( خمشة عشر الف دولار) للفائز بالمركز الثاني.
3. منح شهادة تقديرية و مبلغ 10000(عشرة الالف دولار ) للفائز بالمركز الثالث.
4. منح شهادة تقديرية لكل فائز من الفائزين من المركز الرابع إلى المركز العاشر
5. يقوم اتحاد المقاولين العرب بتمويل الجائزة طبقا للبند سادسا من قرار وزراء الاسكان والتعمير العرب " والذى ينص على " اعتماد جائزة المقاول العربىوالتى يمولها اتحاد المقاولين العرب من ضمن جوائز مجلس وزراء الاسكان العرب

### مادة 11 : تكريم الفائزين:-

- **يسلم الجوائز للفائزين على عنوانهم المذكور خلال التسجيل .**
- **فى حال كان هناك بحث علمى يوصى بتطبيقه من خلال المساعدة على ايجاد الفرص الممكنة لتطبيقه من خلال المشاريع الاسكانية.**

## الباب السادس
## مستلزمات ملفات الترشيح لجائزة المقاول العربى

### مادة 12: ملف الترشيح:-

1. **يجب على كل مرشح أن يقدم صورة واضحة وموثقة لجميع التفاصيل و الوثائق و الاسانيد وتسمى في مجموعها ملف الترشيح.**
2. **تضمن ملفات الترشيح الوثائق و الرسوم و التفاصيل و الاسانيد التي ترتكز عليها في ترشحيها لأي من الجوائز مع ذكر أسماء المساهمين في انجاز العمل و السيرة الذاتية لهم و خبراتهم السابقة في مثل هذه المشروعات.**
3. **يجب أن يرفق بكل مشروع مقدم إلى هيئة التحكيم إقرار يوقعه المتسابق بنفسة ومن يشترك معه فيه يفيد بأن هذا المشروع تم تنفيذه تحت اشرافهم .**
4. **تعتبر جميع الوثائق و الصور والمخططات و المواد التي ترفق بملف الترشيح للفائزين ملكا للامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب ولا يجوز لأصحابها المطالبة بها او التعويض عنها ويحق**

**للامانةالفنية الاستفادة منها في المجال الاعلامي وتبادل الخبرات التي تخدم أهداف المجلس و بالنسبة للمشاريع غير الفائزة فيتم الاحتفاظ بنسخة منها بموافقة مسبقة من صاحب المشروع أو استردادها على نفقة الخاصة دون أن يكون للأمانة الحق في الاستفادة منها أو تبادلها.**

**5. تستبعد المشروعات المقدمة للجائزة في أي من الحالات الاتية:-**

أ- التي لا تلتزم بأهداف وشروط ولوائح ومحتويات ملف الترشيح ودليل التقدم للجائزة.

ب- إذا ارسلت بعد التاريخ المحدد ويثبت ذلك بإتصال استلام الأمانة الفنية للمشروع إذا سلم باليد أو تاريخ الورود بالبريد.

ت- اذا ثيت للمحكمين أن المشروع المقدم منقول من مشروع اخر مماثل وليس من ابتكار صاحبة.

**6. .مواصفات الرسومات والتقارير للمشاريع المقدمة :**

**أ- ابعاد الرسومات A1،A0**

**ب-مواصفات الرسومات كالتالي :**

**1- مخطط عام يوضح حدود الارض وموقع البناء ونسبته والجيران ومداخل الارض ومناسب الارض المحيطة ومناسب الارض وعروض الشوارع والارتدادات بكل منها والخدمات المحيطة ويكون المخطط بأبعادA1 ( 118.8X 84 سم ) ويمفتاح تعريف**

**2- مخططات معمارية لمكونات المشروع عبارة عن :**

**أ- المساقط الافقية التى توضح ابعاد وماسيب اجزاء المكون**

**ب- واجهات المكون التى توضح نوعية التشطيب ومناسيب الادوار**

**ت- قطاعات معمارية توضح المواد المستخدمة فى التشطيب وابعادها وسماكاتها**

**ث- المخططات الصحية التى توضح انابيب التغذية ونوعها واقطارها والاجهزة الصحية وكذلك توضيح مسارات خطوط الصرف وغرف التفتيش ومناسيبها ومناسيب نقاط الربط على الشبكة العمومية**

**ج- مخططات تصريف مياه الامطار التى توضح مسار الخطوط ومناسيبها ونوعها وغرف التفتيش ومناسيب الصرف على الاسطح**

**ح- المخططات الهربائيةالتى توضح توزيع وحدات الاضاءة ومفاتيح التحكم والاجهزة المستخدمة وتوزيع شبكة الهاتف بمقاساتها وتوزيع شبكة انذار الحريق واعمال التاريض وضع الصواعق ولوحات توزيع الهرباء ومسار الكابلات**

**خ- وهذه المخططات لاتقل عن مقاس A1 (84X 60سم ) وكل منها مفتاح تعريف . ويكون مقياس رسم المساقط 100/1 ومقياس رسم التفاصيل 10/1**

2-مشاريع البنية التحتية :

يقدم التالي :

أ- مخطط عام يوضح المناطق التى يغطيها المشروع بالنسبة للمدينة التى نفذ بها وكذلك مسارات الخدمة بشوارع المنطقة مبينا عليها نوع الخدمة ومقاساتها والمنشات المرافقة كغرف التفتيش وغرف الكهرباء شاملة الايعاد والمناسيب وذلك على مخططات مقاس A1 (84 X118.8سم )

ب- مخططات تفصيلية وهى على سبيل المثال :

1. مخطط يوضح مقاسات الخدمة وميولها واعماقها ومناسيبها ومناسيب الارض الطبيعية ومواقع المنشات المرافقة بإبعادها ومناسيبها
2. مخطط يوضح تفاصيل المنشات المرافقة بابعادهاوموكنات وتعريف كل مكون وهذه المخططات بمقاس لايقل عن A1(60X84سم) ويكون مقياس الرسم للمساقط 100/1 وللتفاصيل 10/1

ج-الحد الادنى لعدد الرسومات 3 والحد الاقصى 5

د- عدد صفحات التقرير المرفق بالمشروع لشرحه (3 -6) صفحات

# قائمة بأسماء منسقي الاتصال المعنيين بالموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

| الدولة | الاسم | الجهة | المسمى الوظيفي | البريد الالكتروني | التلفون | الفاكس |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المملكة الأردنية الهاشمية | المهندسة/ مي عصفور | المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري | مستشارة المدير العام للشؤون الخارجية والتعاون الدولي | mkasfour@gmail.com<br>maiandahmad@yahoo.com | +962795350094<br>+962797313236 | +96264610109 |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | السيد/ عمر القيواني | وزارة الأشغال العامة | رئيس قسم قواعد البيانات في إدارة الإسكان | osalqiwani@mopw.gov.ae | | |
| مملكة البحرين | المهندس/محمد عبد العزيز رشدان | وزارة الاسكان | | Mohammed.rashdan@housing.gov.bh | +97336699694 | +97317528384 |
| الجمهورية التونسية | السيدة/ آمنة البوهلي | مصلحة التنسيق بالإدارة العامة للإسكان بوزارة التجهيز | معمارية أولى رئيسة مصلحة التنسيق | Bouhali_emna_dnua@yahoo.fr<br>dgh@mehat.gov.tn | | |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | السيدة/كلثوم ابراهيتي | وزارة السكن والعمران | مديرة الاستشراف والإحصائيات وأنظمة الإعلام | | | |
| المملكة العربية السعودية | المهندس/ ناصر عبد الله العمار | الهيئة العامة للإسكان | المشرف على إدارة التعاون الدولي | eplans@hotmail.com | +96612894141<br>+966505423041 | |
| جمهورية السودان | الأستاذة/ تيسير النور حماد النور | المجلس القومي للتنمية العمرانية | إدارة المعلومات | tayseerhammad@alumrania.gov.sd | | |
| الجمهورية العربية السورية | المهندس/ محمد مهند المصري | وزارة الإسكان والتعمير – المؤسسة العامة للإسكان | منسق الاتصال لدى المؤسسة العامة للإسكان | Mass65@live.com | +96599681580<br>+96525301008 | +96525392932 |
| دولة الكويت | السيد/ سعدي زيد الجباري | مدير مركز نظم المعلومات | المؤسسة العامة للرعاية السكنية | **saadi@housing.gov.kw** | +96599992604<br>+96525301133 | |
| دولة قطر | السيد/ شكري محمد مشرين | وزارة الشؤون الاجتماعية | مساعد مدير إدارة نظم المعلومات | **smsllrnen@mosa.gov.qa** | +97444241222<br>+97466643612 | +97444241221 |
| دولة فلسطين | المهندس/بسام شعلان | نائب مدير عام الإسكان التعاوني والعقارات | وزارة الأشغال العامة والإسكان | **bmshalan@yahoo.com** | +97022974469 | +97029878890 |

| الدولة | الاسم | الجهة | المسمى الوظيفي | البريد الالكتروني | التليفون | الفاكس |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جمهورية العراق | المهندسة/وسن هادي مطلك | موظفة في وزارة الأعمار والإسكان/الدائرة الفنية | منسق الاتصال لدى وزارة الأعمار والإسكان | mohc_derasat@yahoo.com. | | |
| دولة ليبيا | د.م/ علي كوصواردي عثمان | رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإسكان والمرافق | منسق الاتصال لدى وزارة الإسكان والمرافق | Kosso77@yahoo.com | +218945646815<br>+218913336047 | |
| جمهورية مصر العربية | المهندسة/ جهاد هشام جلال<br>الأستاذة/ هبه الله جمال | وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية | منسق الاتصال لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية | Gehadsalem.moh@gmail.com<br>Heba_eskan@hotmail.com | 00201069098527<br>00201117135153 | |
| المملكة المغربية | السيدة/ حوري نجية<br>السيد/ ايت الحاج حسين | وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة | مديرة مساعدة بمدرية الإنعاش العقاري<br>مكلف بمهمة لدى الكتابة العامة | | | |
| الجمهورية اليمنية | المهندس/احمد يوسف محمد المخلافي | مدير عام النظم والمعلومات بوزارة الإشغال العامة والطرق | منسق الاتصال لوزارة الإشغال العامة والطرق | info@mpwh-ye.net | +9671546141 | 967733893820+ |

وليد العربي 2017

136

**Waleed ElSayed ElAraby**

**From:** aa <mass65@live.com>
**Sent:** Tuesday, November 28,2017 6:54 AM
**To:** Waleed ElSayed ElAraby
**Subject:** Fw: ملاحظات دولة الكويت على البند الخامس : المستجدات بشأن الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس

---

**الأخ الفاضل / وليد العربي** **المحترم**

تحية طيبة وبعد ،،،

**الموضوع : البند الخامس : المستجدات بشأن الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس**

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، موضح بالجدول أدناه ملاحظاتنا بشأن الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب :-

| | |
|---|---|
| اسم البلد | دولة الكويت |
| عنوان الموقع الإلكتروني الإسكاني للدولة (URL) | www.housing.gov.kw |

الأعمال المطلوبة :-

| المرحلة | الوصف |
|---|---|
| تصميم الموقع | • تطوير الموقع بحيث يتماشى مع الأجهزة الذكية .<br>• ربط الموقع بجميع وسائل التواصل الاجتماعي . |
| محتوى الموقع الإلكتروني | • نشر جوائز مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب .<br>• نشر المشاريع الرائدة في الدول الأعضاء والمقدمة للمجلس .<br>• متابعة اخبار مجلس وزراء الإسكان والمعارض ذات الصلة بالإسكان . |
| إجراءات الأمن والحماية والخصوصية | • العمل على تحديث برامج الحماية من الفيروسات بشكل دوري . |
| الضمان والدعم الفني والتقني | • لا يوجد . |

| | |
|---|---|
| وسائل التواصل الإجتماعي | • لا يوجد . |
| أي إضافات مقترحة • لا يوجد . | |

**م / محمد عبد الله صنيدح**
**نائب المدير العام لشئون تنمية الموارد البشرية**
**(ضابط الاتصال لدى جامعة الدول العربية)**

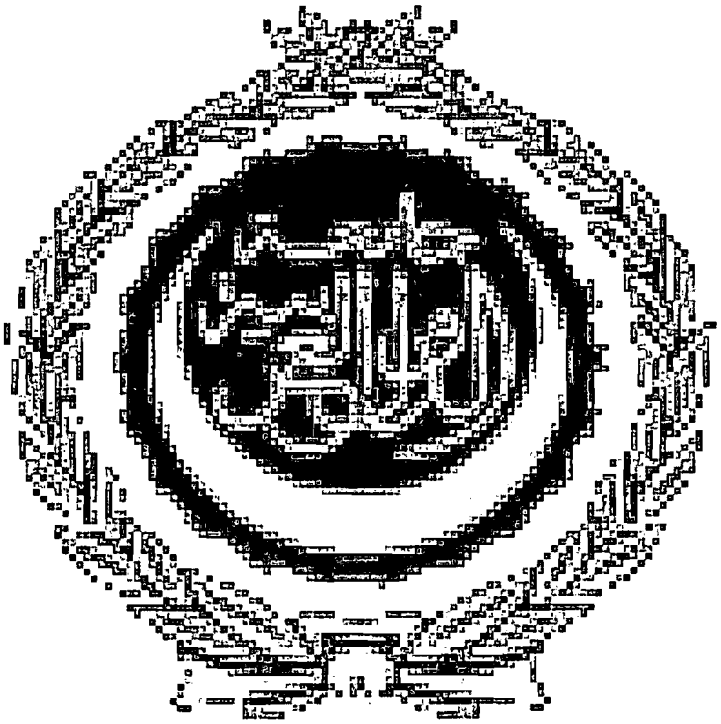

# تطوير الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب

معلومات الموقع الالكتروني:

| | |
|---|---|
| اسم الموقع | الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب |
| عنوان الموقع الإلكتروني (URL) | http:/lwww.housing-arableague.org |

الهدف من المشروع:

تطوير الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب، فيما يتعلق بتوفير كافة المعلومات الخاصة بالمجال الإسكاني و التعمير.

**الأعمال المطلوبة:**

| المرحلة | الوصف |
|---|---|
| **تصميم الموقع** | ○ إعادة بناء و تصميم الموقع باستخدام احدث التكنولوجيا المتوفرة في مجال تقنية المعلومات و الاتصالات ، على أن تقدم التكنولوجيا المستخدمة العديد من المميزات و الوظائف المختلفة كالآتي:<br>• إدارة الموقع الالكترونى<br>• إدارة المحتوى الالكتروني ( CMS - Content Management System) و ذلك لتمكن العاملين على الموقع من نشر وتعديل و موحد.<br>▪ إمكانية تحديد الصلاحيات والأدوار مع امكانية منحها أو سحبها على ان يوفر نظام الصلاحيات امكانية تخصيص الصلاحية حسب نوع المحتوى مع مراعاة طبيعة محتوى الموقع من حيث ارتباطه بالدول الأعضاء.<br>▪ امكانية تخصيص صلاحيات المستخدمين على مستوى الإضافة و الحذف و التعديل.<br>• اصدار تقارير لرصد تحركات العاملين بالموقع و الحصول على الموافقات اللازمة على عرض التحديثات والمحتوى بالموقع الالكتروني (Security Log File) .<br>• أن يعرض الموقع الالكترونى احصائيات عدد زوار الموقع من خلال تفعيل خاصية Analytic Tools. |

| | |
|---|---|
| | ○ اعداد نماذج لتصاميم الصفحات الرئيسية والفرعية بما يتناسب مع طبيعة المحتوى . على أن لا يقل عدد التصاميم المقترحة عن 3 تصاميم يتم فيها مراعاة تناسق الألوان.<br>○ الحفاظ على الإطار و التصميم العام للموقع في جميع أجزاءه.<br>○ ان يكون الموقع الالكتروني متوافق مع جميع متصفحات الانترنت دون الحاجة لأى نظام مساعد.<br>○ أ يكون الموقع الإلكتروني أ مع متصفحات أ والأجهزة أ (Responsive).<br>○ أن يوفر الموقع الإلكترونى خاصية الانشاء الآلى للصفحات و النماذج.<br>○ أن يوفر النظام إمكانية التحكم الكامل بقوائم الموقع الأساسية و الفرعية (إضافة – حذف –تعديل).<br>○ تفعيل خاصية (SEO) فى محرك بحث Google<br>○ سهولة إضافة صفحات جديدة للموقع حين الحاجة لذلك.<br>○ أن يتوفر الموقع الالكتروني باللغتين العربية و الانجليزية.<br>○ أن يتوافق الموقع مع المعايير القياسية لبناء المواقع (W3C).<br>○ عمل تحديث للنص من خلال وضع امتيازات للزائر، من شأنها ان تحقق السهولة للقراءة مثل :<br>• خاصية الصوت المدعمة للنص – تكبير و تصغير حجم الخط – تغير لون الخلفية والتظليل – الطباعة للصفحة<br>○ امكانية الصفحة وارسالها و مشاركتها عبر مواقع التواصل الاجتماعى و البريد الإلكتروني . |
| **محتوى الموقع الالكتروني** | ○ اضافة صفحات تعريفية بمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب.<br>○ اضافة صفحات للجان و معلومات اعضاء و انشطة اللجان و محاضر الاجتماعات و قرارات اللجان مع اظهار جميع النسخ الحالية و السابقة.<br>○ انشاء قاعدة بيانات للكوادت العربية الموحدة و فهرستها و ربطها بصفحات الموقع بهدف عرضها مع امكانية البحث عنها اضافة صفحات تختص بالكوادت .<br>○ اضافة صفحات لكل دولة من الدول الأعضاء (22 دولة) و توفير الصلاحيات لكل من هذه الدول لإضافة و تعديل و حذف المحتوى الخاص بها (المشاريع –الفعاليات – البرامج الإسكانية ... الخ)<br>○ اضافة صفحات لبيان دور القطاع الخاص و الجهات الخيرية و الشراكات المختلفة المساهمة في تطوير مجال الإسكان بالدول الأعضاء. |

| | |
|---|---|
| ■ تطوير المركز الاعلامى (الأخبار – الفعاليات – الصور – الفيديو – النشرات الإسكانية – الدراسات – البحوث – استطلاعات الرأي).<br>○ إضافة صفحة خاصة لنشر الثقافة الإسكانية في الموقع الالكترونى تعنى بالتثقيف فى المجال الاسكاني ، ونقترح ان يكون هذا القسم متنوع المحتوى بحيث ان يتضمن محتواه ( النص – الكاريكاتير – الفيديو) .<br>○ اضافة خرائط المشاريع التفاعلية عبر (Google Map) بالإضافة إلى معلومات و احصائيات للمشاريع الإسكانية ( المنجزة – الحالية –المستقبلية)<br>○ إنشاء صفحة خاصة بمعلومات الخبرات الهندسية بكل دولة من الدول.<br>○ انشاء رزنامة فعاليات خاصة بمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب.<br>○ إنشاء صفحة خاصة ليتمكن زوار الموقع من تقديم اقتراحاتهم ومقترحاتهم (FeedbackForm)) مع إنشاء عنوان بريد إلكتروني خاص بمكتب مجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب لاستقبال مشاركات زوار الموقع.<br>○ تطوير آلية البحث (Search) فى الموقع الالكتروني.<br>○ عرض أهم البرامج والمبادرات الإسكانية.<br>○ عرض التجارب والمشاريع الإسكانية المتميزة فى الدول العربية.<br>■ اضافة خرائط المشاريع التفاعلية.<br>○ عرض أهم تصاميم ونماذج الوحدات السكنية التى توفرها وزارات الإسكان و التعمير في الدول العربية.<br>○ حفظ حقوق النشر والملكية.<br>○ إمكانية أن يقيس الموقع رضا المستفيدين عن الموقع وذلك من خلال تفاعلى لضمان وصول الأجوبة والتعليقات إلى الأشخاص المعنيين.<br>o أن يُبين تاريخ آخر تحديث للمحتوى المنشور على الموقع الإلكتروني.<br>o إضافة خريطة للموقع الإلكتروني (Site Map)<br>○ ان يوفر للمحرر إمكانية التحكم فى تعديل المحتوى و ترتيبه مع الاحتفاظ بكافة النسخ المعدلة و تفاصيل التعديل.<br>■ أن يضمن الموقع الإلكتروني سهولة التنقل بين صفحاته.<br>■ تحري الدقة فى نقل المحتوى من الموقع الإلكتروني الحالى إلى الموقع الإلكترونى الجديد.<br>○ توفير دليل مستخدم لإرشاد المستخدمين ومديري النظام و العاملين عن كيفية استخدام نظام المحتوى سواء لادخال البيانات أو إدارة النظام أو منح الصلاحيات.<br>○ أن يحتوي الموقع على الروابط ذات الصلة | |
| • أن يتم استضافة الموقع الإلكتروني على البيئة السحابية (Cloud) على ان يتم ضمان تأمين الخوادم التي يعمل عليها الموقع لمواجهة مختلف الهجمات المحتملة و تشمل | **إجراءات الأمن والحماية و** |

| | |
|---|---|
| **الخصوصية** | اعدادات جدار الحماية بأنواعه و اعدادات برامج الحماية من الفيروسات و ملفات التجسس و البوابات الخلفية (Back Doors) و اعدادات انظمة إدارة المخاطر للأجهزة و البرامج و التحديث الدوري لها.<br>• ان يتم تقديم مواصفات الخوادم اللازمة لاستفاضة الموقع الالكترونى.<br>• ان يتم تقديم معلومات التراخيص اللازمة الموقع الالكترونى.<br>• أن تتوافر جميع معايير الحماية و الأمن بالمنشأة التى سوف تقوم باحتضان (Hosting) الخوادم الخاصة بالمواقع الالكترونى.<br>- أن تتوافر أنظمة التخزين الاحترازي (Backup).<br>■ أن تتوافر الانظمة المساندة فى حالة حدوث أي عطل بالنظام الأساسى ( High Availability Backup).<br>• توفير موقع حماية من الكوارث (Disaster Recovery Site).<br>• أن تضمن الشركة خلو الموقع من الأخطاء البرمجية و الثغرات الأمنية.<br>■ توفير أسماء مستخدمين وكلمات سر خاصة لمديري ومستخدمي الموقع لكل دولة.<br>• أن يدعم الموقع استخدام بروتوكول https. |
| **الضمان و الدعم الفني و التقني** | • ضمان و صيانة الأجهزة و الخوادم المستضيفة للموقع الإلكتروني على مدار (24X7) بكفاءة عالية.<br>• ان يتم تقديم الدعم الفني على مستوى تحديث الموقع الإلكتروني و الأجهزة و أنظمة التشغيل خلال مدة لا تتجاوز ساعة واحدة من مدة الابلاغ عن الخلل.<br>• تقديم تفاصيل اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) |
| **وسائل التواصل الاجتماعي** | انشاء حسابات للتواصل الاجتماعي لمجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب و وضع روابطها بالموقع الالكتروني الجديد. |
| **التسليمات** | • تلتزم الشركة برفع تقارير دورية تفصيلية عن استخدام موارد الخوادم<br>• تلتزم الشركة بتسليم وثائق تحليل المتطلبات (BRS & SRS)<br>• تسليم وثائق الاختبار<br>■ تسليم وثيقة تحليل و تصميم قواعد البيانات<br>e تسليم خطة اختبار الموقع<br>• تسليم دليل المستخدم للحل المقدم<br>• تسليم الكود المصدري (Source Code)<br>• تسليم الوثيقة التفصيلية للكود المصدرى للموقع الالكترونى. |

MISSION OF THE LEAGUE
OF ARAB STATES
NAIROBI

بعثة جامعة الدول العربية
نيروبي

الرقم :LAS/40 /17

التاريخ :02/04/17

سعادة الاخ السفير حسام زكى

الامين العام المساعد

رئيس مكتب الامين العام

تحية طيبة

ورشة عمل الماندة المستديرة حول

التعاون الإقليمي لحوكمة الأراضي من أجل

تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الدول العربية

بالإشارة إلى مذكرتكم بشأن موافقة السيد الامين العام على مشاركتى فى ورشة العمل أعلاه التى نظمتها الشبكة الدولية للأدوت والآليات العقارية فى واشنطن فى 21 مارس الماضى بالشراكة مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولى . أرجو إفادتكم بالآتى:

1/ شارك فى الورشة ممثلون للكويت والسعودية وا . رات ولبنان ومصر وشخصى ممثلا لجامعة الدول العربية وخبراء من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية و البنك الدولى.



P.O. Box 6274 (00200) Nairobi, Kenya. GIGIRI - UN Avenue, United Nations Crescent off Gigiri Drive
Tel: +254 726 444897, Email: nairobi.mission@las.int

2/ وقد جاءت الورشة امتدادا للاجتماع الذى عقد فى الأردن فى سبتمبر 2016 لمخاطبة قضايا حوكمة الأراضى فى الدول العربية حيث تم التوافق على تحديد الموضوعات ذات الأولوية لتطوير حوكمة الأراضى فى المنطقة بحيث تشمل: الأراضى والنزاعات ,الإدارة المناسبة ,تمكين المرأة, إدارة الأراضى العامة,,الإستثمار فى الأراضى , البيئة والتغيير المناخى .

3/وخلص اجتماع عمان إلي الاتفاق على مشاركة المعرفة , وتوسيع التعاون التنموى الإقليمى كركائز أساسية لتطوير حوكمة الأراضى فى الإقليم,والتوافق على رؤية مشتركة تدعو إلى " أن يتمتع كل سكان الدول العربية بالحقوق المتساوية فى الحصول على الأراضى باسعار متيسرة , وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية من خلال سياسات للاراضى تتميز بنظم إدارة جيدة وفعالة وشفافة ".

4/وقد شكلت خلاصات اجتماع عمان مرتكزا للنقاش فى ورشة العمل فى واشنطن وفقا للمبادىء الآتية:

أ/ الرؤية الإستراتيجية للتعاون الإقليمى: توسيع التنمية ومشاركة المعرفة .

ب/إستعراض تجارب الحوكمة الناجحة للدول فى مجالات تسجيل الأراضى وإدارتها وتخطيطها وزيادة تمكين الجميع من الحصول عليها.

5/ وتناوب ممثلو الدول العربية فى الجلسة العامة على تسجيل تجاربهم فى تلك المجالات, و تقدموا بتوصياتهم لتعزيز عملية تبادل المعلومات , ورفع مستوى القدرات, وإجراء البحوث المشتركة حول قضايا حوكمة الأراضى فى الإقليم.

6/ وشاركت بدورى معقبا على أوراق النقاش مؤكدا على أهمية حوكمة الأراضى فى ضوء المتغييرات والتحديات المتعاظمة التى تواجهها المنطقة العربية وتأثيراتها المباشرةعلى التطورات الإيجابية التى شهدتها فى العقود الماضية نتيجة لتفاقم النزاعات المسلحة والصراعات الاجتماعية وإفرازاتها السلبية , وغياب التنمية المتوازنة , وضعف المؤسسات , والإقصاء الاجتماعى , والدخل غير المتوازن, والتغيير المناخى والتصحر , والتهجير الجماعى تحت ضغوط العنف المتطرف , والتى تهدد عملية الاستقرار فى المنطقة .

7/ وأكدت على اهمية الحوكمة الجيدة للأراضى فى الدول العربية فى ظل هذه الظروف والمتغييرات, آخذين فى الاعتبار الأنتباه المتزايد للدور الذى تلعبه كيفية حيازة الأراضى واستخداماتها والسيطرة عليها بوصفها من أهم عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة , وأرتباطها الوثيق بالسلام والاستقرار وقضايا حقوق الإنسان , والتى تعتبر من أهم مرتكزات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالسلام والعدالة وبناءالمؤسسات القوية .

8/ وأشرت إلى أن النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار الاجتماعى فى العقد الماضى تعود فى كثير من الحالات , ضمن أسباب أخرى , إلى التغيير المناخى , وتزايد السكان , وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ,والظلامات التاريخية,والنقص الحاد فى موارد الغذاء والمياه , الأمر الذى أدى إلي تصاعد

النزاعات على حيازة الأراضى والتنافس على الموارد الشحيحة ,وتزايد الإحتكاكات بين الرعاة والمزارعين , والتوسع العمرانى غير المرشد , وأنتشار العشوانيات ومستعمرات السكن غير الرسمى .

9/ وهى عوامل لن تؤدى إلى التأثير بصورة سلبية على حياة السكان فى الحاضر فحسب , بل ستقود بالضرورة إلى التأثير على قدرات المجتمعات على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة , وخلق ظروف غير مواتية لتحقيق المصالحة الاجتماعية وإقرار السلام للأزمات الناتجة عن النزاعات

10/ وأبرزت من واقع تجربتى فى كينيا الدور الخطير الذى تلعبه النزاعات على الأراضى على الأمن والاستقرار فى الدول الأفريقية , والتى تجلت بوضوح فى قضايا الإستيلاء على الأراضى بالقوة الجبرية بواسطة مجموعات المصالح و السياسيين ورجال الأعمال النافذين , وتهجير السكان , وتفاقم قضية السكن العشوائى التى أصبحت بؤرة للجريمة و العصابات المنظمة التى نشرت الرعب فى البلاد . وقد أدت الصراعات المسلحة الجارية حاليا بين قبائل الرعاة والمزارعين فى منطقة التركانا فى شمال كينيا بسبب الجفاف وتحريض السياسيين لمجموعات مسلحة بالإستيلاء على أراضى ومزارع المستثمرين الأجانب إلى تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار , مما أدى إلى تدخل قوات الجيش واستخدام الطائرات المروحية الهجومية .

11/ كما أشرت من جانب آخر إلى تجربة النزاع على الأراضى بين الرعاة والمزارعين فى إقليم دارفور فى غرب السودان , التى تحولت بسببها إلى أزمة متطاولة بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية ذائعة الصيت .

12/ وأنتهيت إلى أن الحاجة تدعو إلى تطوير نظم للتعاون بين الدول العربية عبر إنشاء إدارات فعالة لإدارة قضايا الأراضى , وتبادل المعلومات , وبناء القدرات , والإستفادة بشكل خاص من الدول التى حققت تقدما ملحوظا فى مجالات إدارة الأراضى و تسوية النزاعات المرتبطة بها, ومعالجة مشاكل تهجير السكان , والسكن العشوائى ومواجهة النمو المتسارع فى المدن العربية, والاهتمام بأوضاع النساء المتضررات من النزاعات , وتحسين مستوى تمكين المرأة لحيازة الأراضى .

13/ و قد تواصل النقاش على غداء العمل الذى أقيم على شرف المشاركين حيث توافقت الأراء على ضرورة إيلاء قضايا حوكمة الأراضى فى الدول العربية أهمية خاصة , وإدراجها فى مقدمة سلم أولوياتها لأهميتها فى حماية السلام وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . .

14/ وأكد المشاركون على الدور الرائد الذى يمكن أن تلعبه جامعة الدول العربية ومؤسساتها المعنية فى مجال تطوير التعاون الجماعى بين الدول العربية حول حوكمة الأراضى . و تم التأمين على أهمية تنظيم مؤتمر للأراضى يجمع الدول العربية على غرار المؤتمر الذى ينظمه البنك الدولى سنويا.

15/ وقد تميز مؤتمر العام الحالى الذى عقد تحت شعار " الفقر والأراضى " بحضور كثيف للوفود الرسمية والخبراء. و وصل عدد المشاركين إلى أكثر من 1300 أكتظت بهم أروقة البنك الدولى وقاعاته, الأمر الذى يبرز الأهمية القصوى التى توليها الدول والمؤسسات الدولية لقضايا الأراضى وحوكمتها .

16/ وقد عبر ممثل دولة الإمارات عن التزام بلاده بإستضافة المؤتمر الأول فى أكتوبر القادم , و تقررتشكيل لجنة للتحضير تضم ممثلين لدولة الإمارات والبنك الدولى وشخصى ممثلا لجامعة الدول العربية للإعداد للمؤتمر وتحديد أجندته.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام,,**

**السفير عبدالمنعم محمد مبروك**

**رئيس البعثة**

**نسخة مع التحية : مكتب نائب الأمين العام, رئيس القطاع الاقتصادى , رئيس القطاع السياسى , رئيس قطاع الإعلام, رئيس قطاع الشؤون العربية والأمن القومى, رئيس قطاع الشؤون الإدارية والمالية, رئيس مكتب الأمين العام, إدارة البيئة والإسكان , إدارة أفريقيا,إدارة القرن الأفريقى , إدارة شؤون المراكز والبعثات,إدارة المنظمات.**

MISSION OF THE LEAGUE
OF ARAB STATES
NAIROBI

بعثة جامعة الدول العربية
نيروبي

الرقم:LAS/68/17

التاريخ : 2017/5/25

06531

25 MAY 2017

سعادة الأخ د.جمال جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان وموارد المياه

تحية طيبة

**تقرير عن اجتماعات الدورة (26) للمجلس الحاكم**

**لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**

1/ عقدت اجتماعات الدورة رقم 26 للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبى فى الفترة 8 – 12 مايو 2017 تحت عنوان رئيس " الفرص الفعالة لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة ", التى تم إقرارها فى مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ( هبيتات 3) فى كويتو ( أكوادر) فى أكتوبر 2016, والتى تهدف إلى جعل المدن أكثر أمنا وأستدامة ومقاومة.

2/شاركت جامعة الدول العربية بوفد ترأسه السيد رئيس البعثة وعضوية السيد وليد العربى والسيد محمد خليل من إدارة البيئة والإسكان.

3/ خاطب الجلسة الأفتتاحية الرئيس أوهورو كنياتا, والسيد أنتونيو جوتيراس ( عن طريق الفديو كونفرانس), والسيد بيتر تومسون رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة, ود. جون كلوس المدير التنفيذى للبرنامج..

4/ كما خاطبها السيد رئيس البعثة نيابة عن الأمين العام لجامعة الدول العربية .( مرفق نسخة).

P.O. Box 6274 (00200) Nairobi, Kenya. GIGIRI - UN Avenue, United Nations Crescent off Gigiri Drive
Tel:+254 726 444897, Email: nairobi.mission@las.int

5/ وتم انتخاب مكتب الدورة برئاسة وزير الإسكان الهندى ممثلا للمجموعة الآسيوية الباسفيكية,ووزير الإسكان الكينى نائبا للرئيس ممثلا للمجموعة الافريقية ,وعضوية المانيا( ممثلا للمجموعة الأوربية ودول أخرى) , وجواتيمالا ممثلا لمجموعة الجرولاك, وروسيا مقررا ( ممثلا لمجموعة دول شرق أوربا ).

**ملخص اجتماعات الشق الوزارى على المستوى**

1/ دعا الاجتاع إلى توفير مزيدا من الدعم والمساندة على المستوى الوزارى لجهود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية, كما عبرت الوفود عن قلقهما إزاء مدى إلتزام الشركاء بأهدافه, وحثوا البرنامج على بذل جهد إضافى من أجل ممارسة دوره كاملا فى دفع اجندة التنمية المستدامة.

2/ وعبرت عن الحاجة إلى وضع التقدم فى مجال المستوطنات البشرية فى إطار الاتفاقيات الدولية التى تم التوصل إليها مؤخرا فى أجندة وأهداف التنمية المستدامة (2030), خطة عمل اديس أبابا للمؤتمر الدولى الثالث لتمويل التنمية , وإطار سينداى لتخفيف مخاطر الكوارث2030- 2015.

3/ وحددوا المواصفات المطلوبة للمدن بحيث تصبح شاملة ,وآمنة , وتأوى جميع السكان , بمن فيهم المجموعات المهمشة والأكثر تضررا,وتوفر الفرص للجميع لتحقيق طموحاتهم,وأن تكون موفرة للطاقة وصديقة للبيئة, وخلق نظم أكثر تخطيطا للمواصلات والترحيل, من وتخصيص مناطق للترويح والخدمات العامة.

**ملخص الحوار حول الموضوع الرئيس للدورة ( الفرص الفعالة لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة)**

1/ حث الحكومات على التركيز على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إقامة مشروعات إسكانية كافية للسكان, والانخراط بفعالية فى تنفيذ الاجندة الحضرية الجديدة.

2/يجب أن توفر المدن مجالا آمنا لجميع الأطياف من السكان.

3/ مشاركة أصحاب المصلحة.

4/الأهتمام بالإبتكارات وتوفير مناخ موات للتطوير لتحقيق التأثير والنتائج المرجوة.

5/ تحقيق الإندماج الرأسى عبر القطاعات , والإندماج الأفقى عبر مختلف مجالات الحوكمة و نظام الأمم المتحدة .

**مشروعات القرارات**

1/تم أعتماد (10) مشروعات قرارات , من بينها قرار عن تطوير المستوطنات البشرية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ( نرجو الرجوع إلى تقريرنا رقم 17/59بتاريخ بتاريخ 5/13 ). وأعتمد مشروع قرارمقدم من العراق عن دور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فى التصدى للأزمات فى المناطق الحضرية .

2/سيطرت مسألة التمويل على كل القرارات التى تم أعتمادها ,مما أستدعى تضمين فقرة فى كل القرارات بأن التنفيذ يتم " فى إطار الموارد المتاحة ". ويعكس ذلك بالضرورة الأزمة المالية التى يعانيها البرنامج بشكل خاص, ومنظمات الأمم المتحدة بشكل عام بسبب نضوب الموارد المتاحة للتمويل , وتدقيق الدول المانحة وتقتيرها( خصوصا الولايات المتحدة والدول الغربية ) فى توفير الموارد لمنظمات الأمم المتحدة.

3/وعليه فقد تقرر أن تتم المساهمة في صندوق الإستجابة للأزمات الذى تبنته العراق وأكرانيا بشكل طوعى.

4/ ألقى مشروع القرار الفلسطينى بظلاله على أعمال الدورة بسبب المعارضة المستميتة للولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل ,التى كانت ترى بأنه قرار سياسى لامحل له من الإعراب فى منظمة تعنى بالأمور الفنية .

5/ وقد تم التوصل إلى توافق حول القرار ثم أعتماده بتوافق الأراء بعد مفاوضات شاقة خاضها الوفد العربى المفاوض بقيادة رئيس بعثة جامعة الدول العربية وسفير فلسطين فى أديس أبابا و دعم المجموعة العربية فى نيروبى, إلى جانب مساهمة سفير السعودية وسلوفاكيا كمسهلين, مما يعد نصرا مؤزرا للجانب العربى والفلسطينى بأعتباره أول قرار يصدر عن المجلس الحاكم بشأن فلسطين بعد أكثر من ست سنوات.

**النشاط الجانبى**

1/ قدمت (6) أعمال جانبية تتصل بالموضوع الرئيس للدورة , من بينها جامعة الدول العربية حيث قدم رئيس البعثة الورقة التى أعدتها الإدارة المختصة عن الإستراتيجية

العربية للتنمية الحضرية بحضور نائب المدير التنفيذى للبرنامج وجمع من أعضاء الوفود العرب والاجانب...

**تعليق**

1/ يواجه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تحديات متعاظمة تحت قيادة د. جون كلوس الذى تعرضت إدارته إلى انتقادات بسبب تراجع دور البرنامج 3 منظومة الامم المتحدة.

2/ وقد نجحت ضغوط الدول الأفريقية ودول أخرى فى أحباط مخطط الدول الغربية الذى كان يهدف إلى تفكيكه او دمجه ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

3/ وقد واجه البرنامج أزمة مالية كادت تقضى عليه لولا المساعدات السخية التى قدمتها السعودية ( 32770606 مليون دولار )ودولة الإمارات( **3620411** دولار).

4/ تنتهى فترة رئاسة الدكتور كلوس ( أسبانى الجنسية ) ونائبته أيسا ( رواندية ) هذا العام , وقد فتح الباب للتقديم لشغل منصب السيدة أيسا , ولعلنا نقترح أن تفكر الدول العربية فى ترشيح شخصيات مقتدرة لملء أى من هذين المنصبين أستنادا على مساهماتها فى توفير الدعم المالى للبرنامج.

5/ وربما رأيتم طرح الأمر للنقاش والتداول بالسرعة الممكنة على وزراء الإسكان العرب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام,

**السفير عبدالمنعم محمد مبروك**

**رئيس البعثة**

**نسخة مع التحية : مكتب نائب الأمين العام, رئيس القطاع السياسى,رئيس قطاع الشؤون الإدارية , رئيس قطاع الشؤون الإقتصادية, رئيس قطاع الشؤون العربية والأمن القومى, رئيس مكتب الأمين العام, إدارة أفريقيا,إدارة القرن الأفريقى , إدارة شؤون المراكز , بعثات الجامعة**

IMPLEMENTING THE NEW URBAN AGENDA

UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE

Side Event Advertisement

# Putting the Arab Urban Agenda into Action

Organized by League of Arab States

**Wednesday, 10** May **2017 – Venue: Conference room 9**

**Time: 13:00 – 13:45**

**Background &** objective:

With more than half of the Arab population living in urban settings, well-planned and managed urban growth is vital for thg sustainable development of the Arab countries. In this respect, the twenty-two members of the League of Arab States have developed and approved the Arab Strategy for Housing and. Sustainable Development 2030 - during the Arab Summit of 2016 - with the visionof ensuring integrated and sustainable human settlements that are resilient, competitive, and capable of providing better life standards in the Arab region. The Arab Strategy outlines the commitment of the region towards the implementation of the New Urban Agenda and the consideration of its values and principles in the various contexts of the Arab countries in order to provide urban prosperity and opportunities for all. This event will present the proposed quinquennial implementation plan of the Arab Strategy, its scope, priority themes and the principles to be respected to ensure efficient and concrete actions with tangible impact for all, including the most vulnerable groups in the region. The event aims to provide an opportunity of discussion for other interested stakeholders to engage and take part in shaping the suggested Action Plan and exchange on its future priorities.

**Relevance** to the GC26 theme:

The'side event is aligned with the main theme of the twenty-sixth session of the Governing Council seeking "Opportunities for the effective implementation of the New Urban Agenda", and with its Sub-theme 3 "Integrated human settlements planning for sustainable urbanization", in particular. It illustrates the prospects of putting the New Urban Agenda into action in the Arab region through the'imp'lementation plan of the Arab Strategy for Housing and Sustainable Urban Development 2030.

Speakers (by order of speaking):

- Mr. Dyfed Aubrey, Director (a.i.), UN-HABITAT Regional Office for Arab States (Moderator).
- Ms. Aisa Kirabo Kacyira, Deputy Executive Director of UN-Habitat.
- Amb. Abdelmoneim Mohammed Mabrouk, League of Arab States, Nairobi, Kenya.
- Mr. Talal N. Al-Shamaari, Assistant Secretary General, Supreme Council for Planning and Development, State of Kuwait..
- Fatna Chihab, Secretary General of the Ministry of National Planning, Urban Planning, Housing and Urban Policy, Kingdom of Morocco.

Contact Person: Waleed ElSayed ElAraby; Housing Officer, LAS at: waleed.elaraby@las.int

MISSION OF THE LEAGUE
OF ARAB STATES
NAIROBI

بعثة جامعة الدول العربية
نيروبي

السيد الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
سعادة/ المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،
السادة/ ممثلي السلطات المحلية والمجتمع المحلي،
السيدات والسادة/
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أسمحوا لي في البداية أن أنقل لكم تحيات معالي السيد/ أحمد أبو الغيط،الأمين العام لجامعة الدول العربية الذى كان يود الحضور للمشاركة فى أعمال الدورة (26) لولا ظروف طارئه حالت دون ذلك.

ويطيب لي أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير الي جمهورية كينيا الصديقة شعباً وحكومة على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال الذي كان دائماً من شيم أهل هذا البلد المضياف.

كما يسرني أن أتوجه بالتهنئة الي السيد رئيس الدورة (26) على توليه مهام الرئاسة، متمنياً لسيادته التوفيق والسداد.

و لا يفوتني أن أعبر للدكتور جون كلوس المدير التنفيذي وللعاملين في البرنامج عن خالص تقديرنا وإشادتنا بجهودهم المقدرة في التحضير والإعداد المتميز.

اصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة

تضم جامعة الدول العربية فى عضويتها 22 دولة, تقع 12 دولة في قارة آسيا و10 في القارة الأفريقية، ويختص مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بتحديد السياسات في مجال الإسكان والتنمية الحضرية للمنطقة العربية، وتتصدر التنمية الحضرية المستدامة أولوية وأهمية كبرى على جدول أعماله.

وقد أقر المجلس في دورته رقم (32) الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية ,و أعتمدتها القمة العربية في دورتها رقم(27) للعام2016 في نواكشوط عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

وتنفيذاً للقرار 8/24 للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بشأن إنشاء منظومة الدعم الفني الاقليمي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ,بما في ذلك المنتدى الوزاري للدول العربية للإسكان والتنمية الحضرية في 19 نيسان/ أبريل 2013 , فقد تم عقد

P.O.Box 6274 (00200) Nairobi, Kenya. GIGIRI - UN Avenue, United Nations Crescent off Gigui Drive
Tel:+254 726 444897, Email: nairobi.mission@las.int

الدول العربية, بجانب أسباب أخرى , ، وقد لعب الشباب ,كما هو معلوم, دوراً أساسياً في إطلاق شرارة التغيير في المنطقة .وماتزال الجهود تجري على قدم وساق لتحقيق التنمية و النهوض بالشعوب العربية.

أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة
إن جامعة الدول العربية تسعى عبر مجلس وزراء الاسكان العرب لتحقيق الأهداف الآتية:

1- دعم واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تطوير وإنشاء مدن مستدامة في المنطقة العربية تكون أكثر أمنا، وأكثر شمولا، ومرونة ، والمساهمة من خلالها فى تنفيذ جدول أعمال التنمية الحضرية الجديد في الدول العربية، و التأكيد على ان الإنسان هو محورها.
2- تنفيذ الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030، من خلال وضع خطة تنفيذ إقليمية تأخذ في الاعتبار خطط العمل الوطنية.
3- الإستفادة من المنتدى الوزاري العربى للإسكان والتنمية الحضرية (AMFHUD) كآلية إستشارية للتعاون وتعزيز سياسات وإستراتيجيات الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في المنطقة العربية، في سياق الحوار الدولى الجاري حول أهداف التنمية المستدامة.
4- إرساء التعاون والتنسيق بين المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ونظيرة الافريقي: المنتدى الوزاري الافريقي للتنمية الحضرية المستدامة ، وذلك في إطار التعاون بين دول الجنوب؛
5- صياغة وتنفيذ وتعزيز شمولية السياسات الحضرية الوطنية، وإستراتيجيات الإسكان، والتشريعات التي تسمح بإنشاء أطر مؤسسية فعالة، وتطبيق خطط حضرية مستدامة، ورفدها بموارد مالية مناسبة لضمان حُسن التنفيذ على مختلف المستويات آخذين في الاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة مع تباين الاعباء؛
6- تقوية وتعزيز الرصد والتقييم المحلي والوطني والإقليمي من أجل تنفيذ أهداف السكن والتوسع الحضري المستدام، التى تم الإلتزام بها في أجنده التنمية المستدامة 2030 وجدول أعمال التنمية الحضرية الجديد.

المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وصدر عنه إعلان القاهرة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 الذي أقر الآتي:

- اتخاذ كافة الاجراءات لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة ,التي إنبثقت عن الموئل الثالث آخذين بعين الاعتبار أن الانسان هو محورها.
- إن المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة يعتبر آلية إستشارية لتعزيز سياسات وإستراتيجيات الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في الدول العربية تحت رعاية جامعة الدول العربية.
- أن يكون المنتدى الوزاري العربي هو المنبر التي تتفاعل فيه الرؤى المختلفة بهدف صياغة السياسات والإستراتيجيات الإقليمية وتسترشد بصياغاتها السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمحلية .كما يوفر المنتدى الآليات لتطوير مواقف إقليمية وآراء موحدة للمساهمة في الحوار التنموي الدولي وذلك للمساهمة في تنفيذ الهدف الحادي عشر وما يتبعه من غايات متعددة ,و تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة والأهداف ذات الصلة.

تعتبر الأجندةالحضرية الجديدة محددة وعملية وتتسق بشكل كبير مع الأطر الدولية الهامة التي تم التوصل إليها في عام 2015، بداية باعتماد إعلان سانداي للحد من مخاطر الكوارث في شهر مارس، وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية في شهر يوليو، وجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة فى شهر سبتمبر، واتفاق باريس المعتمد تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية في شهر ديسمبر 2016،

ويتطلب تنفيذ الاجندة الحضرية الجديدة الإعتراف بإحتياجات الدول التي تمر بحالات خاصة كتلك التي ترزح تحت الاحتلال، والبلدان التي تعاني من تدفق اللاجئين والنازحين وضرورة إيلاء اهتمام خاصّ بالمدن المتأثرة بالنزاعات والحروب والإحتلال والإرهاب، لا سيما المدن الأثرية والتاريخية والدينية، وعلى رأسها القدس الشريف، والتي يتم العمل على تدميرها وتغيير معالمها الأصلية وتزويرها لخلق واقع جديد للمهجرين داخلياً نتيجة للحروب والنزاعات والأزمات الداخلية والإرهاب.

وقد أصبح الدور الهام للمدن في إيجاد فرص إقتصادية أفضل من أولويات المنطقة خاصة في ظل الأوضاع التى ترتبت على الربيع العربي الذي كان نتاجا للظروف الإقتصادية في عدد من

7-تعزيز تبادل أفضل الممارسات، في إطار التعاون بين دول الجنوب، وزيادة الشراكات والتعاون مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك السلطات المحلية، والشركاء في جدول أعمال الموئل الآخرين، وتطوير مشاريع تكاملية، والإستثمار في التكنولوجيا والبحث العلمي، مع إدماج جهود المؤسسات العلمية، والمراكز البحثية، والجامعات على المستوى الوطني والإقليمي لتعزيز القاعدة المعرفية وبناء القدرات لدعم عملية اتخاذ القرار في مجال التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة العربية؛

8-التأكيد على ان إقحام مصطلحات تتعارض مع مبادئ ومفاهيم الدين والشريعة الاسلامية والديانات الاخرى، لا يصب في مصلحة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، بل ان التنفيذ الناجع والمستدام هو الذي ينبع من صميم المجتمع، ويحترم معتقدات وخصوصيات الدول، ويعمل على عدم المساس بمعتقداتها او التدخل في شئونها الداخلية؛

9-دعوة المجتمع الدولي إلى الإلتزام بتقديم الدعم الإنساني والإنمائي لكل الدول المتأثرة بالاحتلال وكذلك المجتمعات المضيفة للاجئين والنازحين والمهجرين داخليا في الدول العربية طوال فترة تواجدهم المؤقتة فيها، بما ينسجم مع القانون الدولي، ولحين عودتهم الى دولهم الاصلية؛

10- دعوة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الاستمرار في تقديم الدعم التقني في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية المستدامة وبرامج الإسكان على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية في المنطقة العربية، والطلب فى هذا الصدد من المجتمع الدولي توفير الدعم الملائم للبرنامج لتمكينه من الوفاء بالدور المنوط به في تنفيذ جدول أعمال التنمية الحضرية الجديد.

ختاما، أرجو الإشارة إلى أن الأمانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية / المكتب الاقليمي للدول العربية بصدد إعداد المخطط التنفيذي للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته،،،

MISSION: OF THE LEAGUE
OF ARAB STATES
NAIROBI

بعثة جامعة الدول العربية
نيروبي

الرقم :LAS/61/17

التاريخ :2017/5/16

سعادة الأخ السفير حسام زكى

الأمين العام المساعد

رئيس مكتب الأمين العام

تحية طيبة

**رسالة شكر من السفير الفلسطينى**

أرجو أن أبعث طيه رسالة الشكر الموجهة من سفير فلسطين فى أديس أبابا إلى السيد عميد السلك الدبلوماسى العربى ورئيس بعثة جامعة الدول العربية ورؤساء البعثات الدبلوماسية العربية فى نيروبى على جهودهم التى بذلت من أجل أعتماد مشروع القرار الفلسطينى فى اجتماعات الدورة رقم (26) للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

لكريم إحاطتكم,,

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام,,

السفير عبدالمنعم محمد مبروك

رئيس البعثة

نسخة مع التحية : مكتب نائب الأمين العام, رئيس القطاع السياسى, رئيس القطاع الإقتصادى , رئيس قطاع الشؤون المالية والإدارية , رئيس قطاع الإعلام, رئيس قطاع الشؤون العربية والأمن القومى, إدارة البيئة, إدارة أفريقيا, إدارة القرن الأفريقى , إدارة شؤون المراكز



P.O. Box 6274 (00200) Nairobi, Kenya. GIGIRI - UN Avenue, United Nations Crescent off Gigiri Drive
Tel:+254 726 444897, Email: nairobi.mission@las.int

EMBASSY OF
THE STATE OF PALESTINE
ADDIS ABABA-ETHIOPIA
OFFICE OF THE AMBASSADOR

سفارة دولة فلسطين
أديس أبابا - إثيوبيا
مكتب السفير

سعادة السفير عبدالرزاق هادي .....حفظه الله
عميد السلك الدبلوماسي العربي – نيروبي

سعادة السفير عبد المنعم محمد مبروك .....حفظه الله

رئيس البعثة الدائمة للجامعة العربية – نيروبي

أصحاب السعادة / الاخوة السفراء العرب المعتمدين لدى نيروبي..... حفظهم الله
تحية طيبة وبعد ،

أصالة عن نفسي ونيابة عن رئاسة دولة فلسطين وحكومتها ، أتقدم لسعادتكم بجزيل الشكر والعرفان على جهودكم المباركة التي بذلتموها في إنجاح إعتماد المقرر الخاص بفلسطين خلال اعمال الدورة ال 26 لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للاستيطان البشري . داعيا الله أن يوفق جهودهم لما فيه مزيد من التقدم والاستقرار والتنمية لدولكم الشقيقة ، ولما فيه من تطوير وتعميق للعمل العربي المشترك الذي من شأنه ان يعود بالخير على الجميع.

أن طيب مواقفكم الثابته والداعمة للقضية الفلسطينية ، ما هو الا دليل على عمق انتمائكم العربي ، وتحيزكم المطلق للقضايا العربية المشتركة وعلى رأسها القضية الفلسطينية

دمتم ذخراً لفلسطين وللقضايا العربية المشتركة

تقبلوا سعادتكم فائق الإحترام والتقدير

د. نصري أبو جيش
سفير دولة فلسطين لدى إثيوبيا وكينيا وأوغندا
الممثل الدائم لدى الإتحاد الإفريقي
وهيئات الأمم المتحدة بإفريقيا

P.O. Box 5800 Addis Ababa , Ethiopia | Tel.+251 113-722 592 / 93 | Fax +251 113 722 594 | Email:palembethiopia@yahoo.com

MISSION OF THE LEAGUE
OF ARAB STATES
NAIROBI

بعثة جامعة الدول العربية
نيروبي

الرقم :LAS/59/17

التاريخ:2017/05/13

06062
15 MAY 2017

سعادة الأخ د جمال جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان وموارد المياه

تحية طيبة

**المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**

**يعتمد القرارالفلسطيني**

1/ أعتمد المجلس الحاكم للمستوطنات البشرية بتوافق الأراء مشروع القرار المقدم من دولة فلسطين تحت عنوان (تطوير المستوطنات البشرية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ).( صورة مرفقة )

2/ وقد تقدم الوفد الفلسطينى بمشروع القرار بدعم من البحرين والسعودية والعراق بوصفهم أعضاء فى المجلس الحاكم حسب مقتضيات القواعد الإجرائية ,

3/ وكانت السفارة الصومالية قد سحبت دعم بلادها لمشروع القرار فى ظرف ضيق تحت ضغوط مكثفة من الجانب الأمريكي, مثلما فهمنا من مصادر فى السفارة , مما أثار لغطا فى أروقة الاجتماع , التى عمدت إلى التشكيك وإثارة الشائعات بأن القرار لا يحظى بتأييد الدول العربية الأعضاء فى المجلس الحاكم..

4/يذكر أن الوفدين الأمريكى والأوربى بقيادة ممثل الاتحاد الأوربى قد أعلنا تحفظهما بالكامل على النسخة الأولى من مشروع القرار بزعم أنه سياسى ويتعارض مع الطبيعة الفنية للبرنامج.

5/ و قد جرت مشاورت مكثفة , وراء الكواليس, قادها من الجانب العربى رئيس بعثة جامعة الدول العربية وسفير فلسطين فى أديس أبابا , وشارك فيها بصفة مسهلين سفير المملكة العربية السعودية ,وسفير سلوفاكيا الرئيس السابق للمجلس الحاكم , والوفد الأمريكى برئاسة مديرة شؤون المنظمات الدولية فى وزارة الخارجية ونائب السفير الأمريكى فى نيروبى بهدف التوصل إلى صيغة توافقية .

PO. Box 6274 (00200) Nairobi, Kenya. GIGIRI - UN Avenue, United Nations Crescent off Gigiri Drive
Tel:+254 726 444897, Email: nairobi.mission@las.int

6/ثم انخرط الوفد العربى في مشاورات مكثفة مع ممثلين لبرنامج الأمم المتحدة من أجل إعداد مشروع توافقى . وتم عرضه على الوفد الأمريكى الذى تلكأ فى نقل موافقة الوفد الإسرائيلى بزعم انتظار توجيهات من الحكومة فى تل أبيب .

7/ وقبل الشروع فى القراءة الأولى لمشروع القرار الفلسطينى تمت الدعوة الى لقاء تشاورى عاجل شارك فيه الوفد العربى المفاوض مع الجانب الأمريكى وسفير سلوفاكيا, وحضور سفير المملكة العربية السعودية لمراجعة النسخة المعدلة من المشروع , غير أنه لم يتم الحصول على إفادة بموافقة الطرف الآخر.

8/ و بعد فترة من الأنتظار والترقب قرر الجانب العربى السير فى مناقشة النسخة الأولى لمشروع القرار فى مرحلة القراءة الاخيرة .ولكن تم تعليق أعمال الجلسة لفترة قصيرة بعد تلقى الوفد العربى المفاوض دعوة عاجلة من الوفد الامريكى لمناقشة بعض بنود المشروع المعدل .

9/ وظل الوفد الأمريكى يتنقل فى حركة ماكوكية خارج قاعة الاجتماع بين الوفد العربى المفاوض والوفد الإسرائيلى حتى تمت الموافقة فى اللحظات الاخيرة على كل بنود المشروع المعدل .

9/وتم اعتماد المشروع المعدل بتوافق الأراء فى اجتماع لجنة الصياغة ,وكذلك فى الجلسة الختامية للمجلس الحاكم, وتنفست الوفود المشاركة وسكرتارية الاجتماع الصعداء بعد أن تم تفادى اللجوء إلى التصويت .

**تعليق:**

1/ ظلت الانظار معلقة طوال اجتماعات المجلس الحاكم على المشاورات التى تجرى للتوصل إلى توافق حول مشروع القرار الفلسطينى بسبب المخاوف من إمكانية حدوث أنقسام فى حالة عرضه على التصويت, مما سيعيد إلى الأذهان تجربة التصويت سيئة الذكر على القرار الفلسطينى فى اجتماعات الجمعية العامة للبيئة فى العام الماضى , والتى كادت تؤدى إلى أنهيارها.

2/ وقد كان الوفد العربى المفاوض متنبها لذلك بدعم من مجموعة السفراء والوفود العربية التى ظلت فى حالة أنعقاد مستمر للتشاور ومتابعة التطورات , ونشطت فى التحرك بفعالية لاستقطاب دعم الوفود المشاركة .

3/ و يشكل اعتماد القرار بتوافق الأراء إنجازا عربيا وفلسطينيا فى وجه معارضة اسرائيلية ظلت تسعى لكسب الوقت والمراوغة لمنع إجازته بدعوى أنه قرار سياسى.

4/ وفى المقابل كان الوفد الأمريكى المفاوض حريصا على اقناع الجانب الإسرائيلى بالموافقة على مشروع القرار المعدل, وأكدوا حرصهم فى أكثر من مناسبة موافقتهم عليه.

6/ ويستمد هذا القرار أهميته باعتباره أول قرار يصدر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية منذ أكثر من ست سنوات , وكان آخر قرار قد صدر فى 2011,مما سيوفر دعما أضافيا واستمرارية للمشروعات التى ينفذها البرنامج فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

7/ كما يجدد القرار الدعوة لتوفير الدعم المالى لصندوق التعاون الفنى لمقابلة إحتياجات المجتمعات الفلسطينية فى الاراضى المحتلة منذ 1967, الأمر الذى سيساعد فى تحسين فرص تحقيق السلام.

8/ ومن هنا جاءت, فى تقديرنا, المقاومة الإسرائيلية المستميتة لصدور القرار باعتباره يجىء فى أعقاب صدور قرارى منظمة اليونسكو لصالح فلسطين , وقبلها صدور قرار مجلس الأمن الدولى بشأن المستوطنات غير الشرعية ,مما سيزيد من إحكام العزلة على إسرائيل فى المنظمات الدولية

9/ وتمثل الجهود المكثفة التى بذلتها مجموعة البنفراء والوفود العربية تمرينا ممتازا على كيفية إدارة المعركة مع القوى المعادية للحقوق الفلسطينية , وكشف محاولاتها شراء الوقت والمراوغة . وتعتبر تجربة ناجحة يمكن الإستفادة منها فى الإعداد لمعركة مماثلة متوقعة سيدور رحاها فى ديسمبر القادم حول القرار الفلسطينى المقدم لاجتماعات الدورة الثالثة للجمعية العامة للبيئة .

10/ ولعلنا نوصى , والحال كذلك , أن يتم تقديم مشروعات القرارات العربية فى اجتماعات الدورة الثالثة للجمعية العامة للبيئة ,والتى تشمل قرارين مقدمين من دولة قطر , بوقت كاف يسمح بالإعداد الجيد , بما يمكن ان يوفر فرصا أفضل لنجاحها , على إن يتم دائما اعتماد القرارات التى تقدم للجمعية العامة للبيئة أوللمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من المجالس العربية ذات الصلة منعا للبس والتشويش .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام,,

السفير عبدالمنعم محمد مبروك

رئيس البعثة

<u>نسخة مع التحية : مكتب نائب الأمين العام, رئيس القطاع السياسى , رئيس قطاع الإعلام, رئيس قطاع الشؤون العربية والأمن القومى,رئيس القطاع الإقتصادى , رئيس مكتب الأمين العام, إدارة أفريقيا,إدارة القرن الأفريقى , إدارة المنظمات الدولية - , إدارة شؤون المراكز ,بعثات الجامعة</u>

Resolution 26/xxx Human Settlements Development in the Occupied Palestinian Territory

The Governing Council

[PP1] *Recalling* its resolution 19/18 (2003), in which it endorsed the establishment of the Special Human Settlements Programme for the Palestinian People and the Technical Cooperation Trust Fund, and its resolution 22/11 (2009), in which it called upon member States to provide financial support to the Special Human Settlements Programme for the Palestinian People and its Trust Fund

[PP2] *Recalling* Resolution 23/2 (2011) which called upon UN-Habitat to further focus its operations on housing, land, and planning issues, recognizing the quality of the technical assessments organized by UN-Habitat and acknowledging the progress made on these issues with the technical assistance of UN-Habitat

[PP3] *Acknowledging* the challenges to ensure the financial sustainability of the Special Human Settlement Programme of the Palestinian People and the Technical Cooperation Trust Fund

1. *Calls* on UN-Habitat to continue to focus its work where there are acute humanitarian and development needs as identified through technical assessments by UN-Habitat. Particular emphasis should continue to be devoted to the important needs of the Palestinian communities in the Occupied Palestinian Territory, since 1967, through strengthened UN Habitat Projects, as detailed in various UN Habitat reports, in full coordination with all concerned parties.

2. *Requests* the Executive Director of UN-Habitat to reconvene the Advisory Board to the Special Human Settlements Programme for the Palestinian People and the Technical Cooperation Trust Fund – with a particular emphasis on reviewing progress and supporting fundraising to meet identified gaps in view also of the implementation of the New Urban Agenda

3. *Calls upon* member states and other stakeholders in a position to do so to financially support the Special Human Settlement Programme for the Palestinian People and its Technical Cooperation Trust Fund

4. *Calls upon* all concerned parties to take practical measures that can foster sustainable urbanization in the Occupied Palestinian Territory, and in so doing improving the conditions for peace

5. *Requests* the Executive Director to report to the Governing Council at its upcoming session on progress with regard to the Special Human Settlements Programme for the Palestinian People, including progress in the mobilisation of financial resources for the Technical Cooperation Trust Fund.

FORUM BANDAR SEDUNIA

WUF9

HOST COUNTRY

GOVERNMENT OF MALAYSIA

IMPLEMENTING
THE NEW
URBAN AGENDA

KUALA LUMPUR • 7-13 FEB 2018

# المنتدى الحضري العالمي التاسع

## كوالالمبور، ماليزيا

## 7-13 فبراير 2018

SUSTAINABLE
DEVELOPMENT
GOALS

169

# اعتراف الدول الاعضاء بالمنتدى الحضري العالمي

تم الاعتراف بالمنتدى الحضري العالمي خلال "الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة واعتبار موئل الأمم المتحدة منصة قيِّمة ومهمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



ويعتبر المنتدى أداة غير تشريعية تضم جميع أصحاب المصلحة يعقده موئل الأمم المتحدة بإعتباره المؤتمر العالمي الأول حول القضايا الحضرية، ومعلما هاما لجمع مدخلات المنظمات متعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية.

يتميز المنتدى العالمي بالمصداقية والقوة وهو أحد ركائز موئل الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز دوره كمركز تنسيق للتحضر المستدام والمستقرات البشرية.

# الخطة الحضرية الجديدة

اعتمدت الخطة الحضرية الجديدة في تشرين الأول / أكتوبر 2016 في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة - الموئل الثالث في كيتو، الاكوادور. وهي نتيجة لإجماع فريد بين جميع الدول المشاركة.

الوثيقة تحدد رؤية مشتركة ومعايير عالمية للتنمية الحضرية في العقود المقبلة.



تأتي الخطة الحضرية الجديدة في لحظة حرجة، فلأول مرة في التاريخ يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن. المدن، إذا تم التخطيط لها وإدارتها بشكل جيد، ستصبح الأداة الرئيسية للتنمية المستدامة ولديها القدرة على حل الكثير من التحديات التي يواجهها كوكبنا اليوم.

تحدد الخطة الحضرية الجديدة رؤية المدن المستقبلية استنادا إلى علم التنمية الحضرية ومن خلال توفير الأدوات التي تتعامل مع المجالات الحاسمة.

# اهداف المنتدى الحضري العالمي التاسع

رفع الوعي حول التحضر المستدام بين أصحاب المصلحة وبما في ذلك الجمهور العام؛

تحسين المعرفة الجماعية حول التنمية الحضرية المستدامة من خلال المناقشات المفتوحة الشاملة، وتبادل الدروس المستفادة وتبادل أفضل النتائج والممارسات والسياسات الجيدة؛

زيادة التنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة والدوائر الانتخابية للتقدم في تنفيذ التحضر المستدام؛

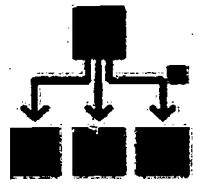

جمع مدخلات المنظمات متعددة الأطراف وأصحاب المصلحة فيما يخص مدى التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (بما يتماشى مع المادة 167 من الخطة الحضرية الجديدة)

# الجدول الزمني للمنتديات الاقليمية والعالمية

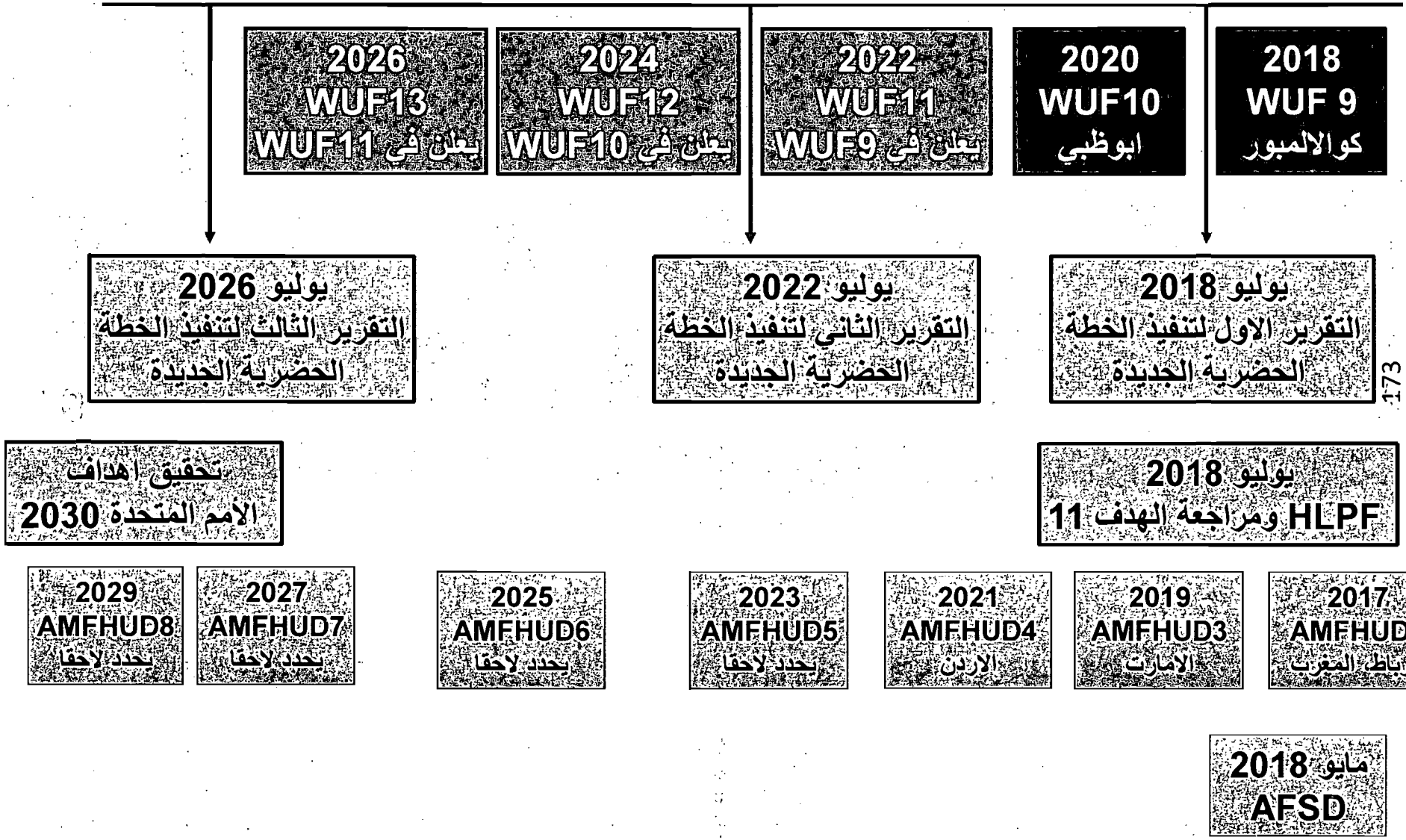

# أهمية المنتدى الحضري العالمي التاسع

- أول منتدى بعد اعتماد خطة عام 2030
- الاول بعد اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك خطة التنفيذ
- الأول لتقديم المدخلات فيما يخص تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة
- الأول للبناء على إرث العملية التحضيرية للموئل الثالث، فضلا عن الدروس المستفادة من المحافل العالمية السابقة
- يسعى للابتكار في بناء القدرات في اطار المنتدى
- يسعى لتطبيق التكنولوجيات الجديدة
- منصة لإدماج مدخلات المنظمات متعددة الأطراف وأصحاب المصلحة في إقرار التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة
- ينظم للمرة الثانية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (عقد المنتدى العالمي الرابع المعني بالمياه في نانجينغ في عام 2008)

# الموضوع المقترح للمنتدى الحضري العالمي التاسع

بالتنسيق مع البلد المضيف ضمن الإطار العام لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وبعد الحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة السادسة والعشرين لمجلس المحافظين "فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة "، الموضوع المقترح هو

## مدن 2030، مدن للجميع:
## تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

التركيز على تنفيذ وربط الخطة الحضرية الجديدة مع خطة عام 2030، فضلا عن مفهوم «**حتى لا يتخلف أحد عن الركب**" ومفهوم "**المدن للجميع**".

# المنتدى والخطة الحضرية الجديدة: 9 عوامل للتغيير

| | | |
|---|---|---|
| السياسات الحضرية الوطنية | تعزيز القوانين وأنظمة الحوكمة الحضرية | تحفيز الاقتصاد الحضري، خلق فرص العمل وتحسين ظروف العمل للجميع |
| تعزيز تمويل البلديات | التخطيط الاقليمي والتصميم الحضري | وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية الجيدة |
| توفير السكن الملائم لجميع فئات سكان الحضر | تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | الثقافة أساس التنمية الحضرية المستدامة |

# برنامج المنتدى الحضري العالمي التاسع

- سوف يتبع البرنامج السابق للمنتدى العالمي، ومنتدى أصحاب المصلحة في الموئل الثالث.

وسيشمل البرنامج WUF9:

- الجمعيات
- الموائد المستديرة الرفيعة المستوى
- الحوارات
- الجلسات الخاصة
- اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة
- الاحداث الجانبية، التشبيك والتدريب
- الأحداث الثقافية وأحداث المدينة
- المعرض
- السينما الحضرية
- الحديث الحضري

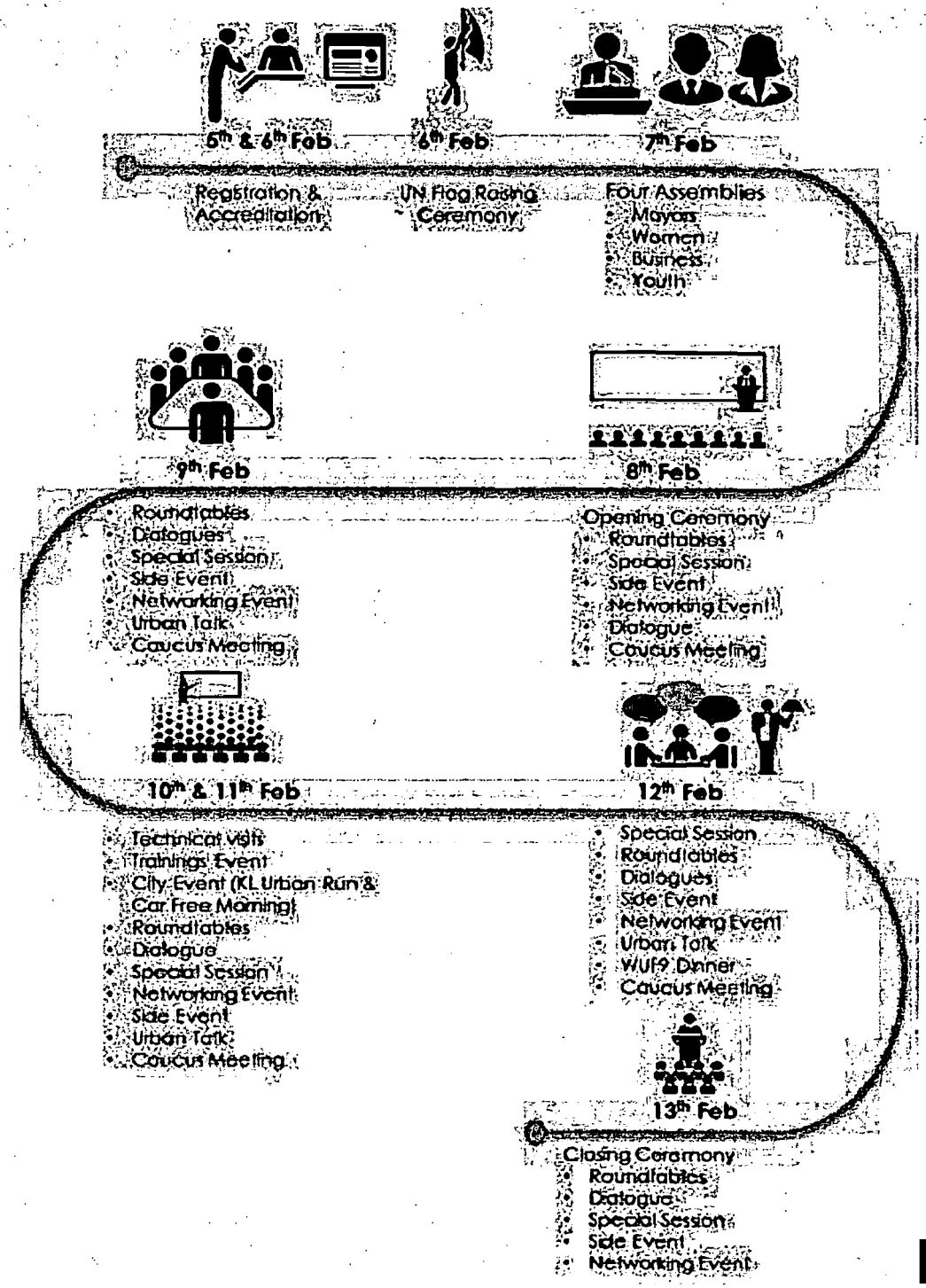

# احداث المنتدى الحضري العالمي 9

**الموعد الأقصى للتقديم :**
**24 نوفمبر 2017**

## أحداث التشبيك

تستغرق مدة ساعتين وينبغي أن تركز على تعزيز الشراكات، والدعوة إلى تحالفات جديدة أو إطلاق مبادرات مشتركة بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

## الأحداث الجانبية

تستغرق ساعة واحدة وينبغي أن تركز على أمثلة ملموسة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مثل المشاريع، والبحوث، والبيانات، وما إلى ذلك.



## أحداث التدريب

وينبغي أن تركز أنشطة التدريب على تطوير مهارات ومعرفة المشاركين في المنتدى، من خلال توفير نهج "كيفي" للتصدي للتحديات الإنمائية المبتكرة والأدوات والمنهجيات والأدوات اللازمة لدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

## المعرض

وهي مصممة لتوفير مساحة للبلدان وبرامج المدينة، لعرض الخدمات والمنتجات، والحلول الحضرية المبتكرة

# المنطقة العربية في المنتدى الحضري العالمي 9

- تحديد نقاط اتصال للمتابعة والتنسيق مع المكتب الاقليمي للدول العربية للموئل
- عرض الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وخطتها التنفيذية كتجربة اقليمية رائدة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة
- اقامة احداث جانبية مشتركة تجمع الدول والمدن العربية
- اجتماعات ثنائية للسادة الوزراء
- تنظيم اجتماعات لممثلي الدول العربية على هامش المنتدى للتشاور

الموعد الأقصى للتسجيل :
15 ديسمبر 2017
www.wuf9.org
wuf@unhabitat.org
#wuf9

MISSION OF THE LEAGUE
OF ARAB STATES
NAIROBI

بعثة جامعة الدول العربية
نيروبي

الرقم: LAS/133/17

التاريخ : 2017/11/02

12420

- 2 NOV 2017

سعادة الاخ د. جمال جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان وموارد المياه

تحية طيبة

**المؤتمر العربى الأول لإدارة الأراضى والعقارات**

**بالإشارة إلى مذكراتنا بشأن الموضوع أعلاه.أرجو إفادتكم بالآتى:**

1/تلقيت الرسالة المرفقة من السيد عمر سيالا رئيس وحدة الأراضى فى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والتى تفيد بتدشين الإجراءات المتعلقة بإنعقاد المؤتمر العربى الأول لإدارة الأراضى والعقارات والذى سستستضيفه دائرة الأراضى فى إمارة دبى فى الفترة 26-28 فبراير 2018 تحت الرعاية المشتركة للشبكة الدولية للأدوات والآليات العقارية والبنك الدولى وأتحاد المساحة العربى وجامعة الدول العربية.

2/ ويهدف المؤتمر إلى تبادل المعلومات , وتطوير الحوار والإبتكارات, ورفع مستوى الأهتمام بحوكمة الأراضى والإصلاحات فى مجال العقارات, من أجل ترقية التطور الاجتماعى والاقتصادى فى المنطقة .مرفق ورقة معلومات عن أهداف وترتيبات المؤتمر التى أعدتها دائرة الأراضى والأملاك فى حكومة دبى .

3/ وترجو الشبكة الدولية للأدوات والآليات العقارية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مساهمة جامعة الدول العربية فى الترويج للمؤتمر لدى الدول العربية والشركاء وأصحاب المصلحة .



P.O. Box 6274 (00200) Nairobi, Kenya. GIGIRI - UN Avenue, United Nations Crescent off Gigiri Drive
Tel:+254 726 444697, Email: nairobi.mission@las.int

4/ يعتبر مؤتمر الأراضى الأول من نوعه فى المنطقة العربية , وقد شاركنا فى بلورة فكرته عند حضورنا ورشة العمل بشأن حوكمة الأراضى فى الدول العربية التى عقدت على هامش مؤتمر البنك الدولى للأراضى فى واشنطن فى مارس 2016.

5/ ونسبة للأهمية والحاجة للتنسيق من أجل توفير فرص النجاح للمؤتمر بمشاركة مقدرة من الجهات المختصة فى الدول العربية , فإننا نقترح أن تتولى جامعة الدول العربية ممثلة فى إدراة البيئة والإسكان وموارد المياه مهمة الترويج للمؤتمر.

6/ومن المهم كذلك طرح الأمر على مجلس وزراء الإسكان العرب فى اجتماعهم القادم فى ديسمبر 2018 للتداول حول مشاركة الدول العربية ومؤسساتها , وإمكانية المساهمة فى تقديم أوراق عمل فى الموضوعات التى ستتم مناقشتها.

7/ وقد أبلغنى السيد عمر سيالا فى اجتماعنا اليوم بمشاركتهم فى اجتماع وزراء الإسكان العرب , وستقدم مساعدته السيدة أومبرتا تنويرا عن المؤتمر وأهدافه , مما يوفر فرصة سانحة لمزيد من التفاكر والتنسيق مع جامعة الدول العربية والوزارات العربية ذات الصلة .

8/ للتكرم بالإحاطة والإفادة بما يستقر عليه الرأى,

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام,,

السفير عبدالمنعم محمد مبروك

رئيس البعثة

نسخة مع التحية : مكتب نائب الأمين العام , رئيس القطاع السياسى , رئيس القطاع الإقتصادى , رئيس قطاع الإعلام, رئيس قطاع الشؤون العربية والأمن القومى ,رئيس مكتب الأمين العام , إدارة البيئة , إدارة المنظمات الدولية, إدارة أفريقيا,إدارة القرن الأفريقى إدارة شؤون المراكز

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

GLTN
الشبكة الدولية للأدوات والآليات العقارية

Nairobi, 18th October 2017

Dear Ambassador Mabrouk,

Subject: **Preparation** fof **the first Arab** Land **Conference** 26 -**28 February** 2018 ' **League** of Arab states **and UN-Habitat's partnership**

wish to convey our gratitude to the League of Arab States for the good partnership established with UN-Habitat to address land, urbanisation and development issues in the Arab Region. This collaboration has created the necessary basis to tackle effectively regional and' national challenges faced by the Arab people in the years to come.

We are glad to inform you that first Arab Land Conference – on which we have been working together and, that you have announced at the last session of the UN-Habitat Governing Council - has been launched: and the announcement is being circulated; The conference is co-organised by UN-Habitat, the Global Land Tool Network, the World Bank, the Dubai Land Department, the Arab Union of Surveyors and the League of Arab States. It will be hosted by the United Arab Emirates in Dubai on the 26 - 28 February 2018.

The objective of the conference is to exchange knowledge, promote dialogue and: innovation and raise the profile of land governance and real estate reforms: as a way to enhance the social and economic development of the legion:; More information on the conference can be found in .the conference announcements attached to this communication or on the web site http://arablandconference.com

Through this letter, I would like to request your support in sharing the conference announcement with Arab states Embassies and: other relevant stakeholders from the region to ensure. a high level participation to the event. Further, we would like to propose to include a short session to present the Conference to Ambassadors and representatives of Arab countries in one of the upcoming meetings that Yo "~bffice is/organising. Myself and my colleagues from GLTN/UN-Habitat would be happy to come along to answer specific questions from the audience, if needed.

Lastly, I would-be honoured to have the opportunity to discussthe-conference with you when you are available and get your guidance on what aspects *of* the topic should be highlighted.

We remain at your disposal to provide further information on the Conference and we look forward to have further exchanges with you in preparation of this important event.

Please accept the renewed assurances of our highest consideration.

'lours sincerely,

Mr. Oumar Sylla
Unit Leader, Land and Global Land Tool Network
Urban Legislation, Land and Governance Branch
United Nations Human Settlements Programme

To: H.E. Mr. Abdelmoneim Mohammed Mabrouk Ali
Head of Mission and Permanent Representative to UN-Habitat
'League, of Arab States

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

GLTN
الشبكة الدولية للأدوات و للآليات العقارية

Nairobi, 2nd of November 2017

Dear Ambassador Mabrouk,

**Subject:** **Preparation for the first Arab Land Conference 26 -28 February 2018 - League of Arab states and UN-Habitat's partnership**

Following up on our previous letter in 18th October 2017, GLTN in glad to list the collaborative actions as we see the League of Arab states office in Nairobi can contribute as co-orgniser of the first Arab Land Conference:

- Sharing the'conference announcement with the Arab states Embassies in Nairobi
- Sharing the conference announcement with all relevant stakeholders from the region and respective housing and land ministries to ensure a high level participation to the event.
- Debrief and share the conference announcement and information with the headquarters of the League of Arab States in Cairo on the,-first Arab Land Conference and if possible securing the participation of the head of League of Arab states
- Discuss the participation of the League of Arab states in the conference and keep the GLTN team informed
- Ensuring a high visibility League of Arab states in the first Arab Land Conference and leading a session or a high level panel

Please accept the renewed assurances of our highest consideration.

Yours sincerely,

Mr. Oumar Sylla
Unit Leader, Land and Global Land Tool Network
Urban Legislation, Land and Governance Branch
United Nations Human Settlements Programme

To : H.E. Mr. Abdelmoneim Mohammed Mabrouk Ali
Head of Mission and Permanent Representative to UN-Habitat
League of Arab States

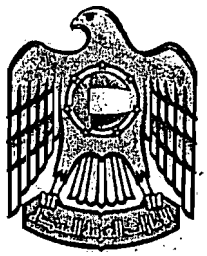

# المؤتمر العربي الأول لإدارة الأراضي والعقارات

## إعلان

**تتشرف حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة** بالشراكة مع البنك الدولي والشبكة العالمية لأدوات الأراضي وموئل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد العربي للمساحة إن تعلن عن أول مؤتمرعربي لإدارة الاراضي باستضافة دائرة الأراضي والأملاك في دبي، الإمارات العربية المتحدة، بين 26-28 فبراير 2018.

**الهدف** من المؤتمر هو تبادل المعرفة وتعزيز التعاون الإقليمي وتنمية القدرات والإبتكار في مجال إدارة الأراضي والإصلاح العقاري لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.

**سيعقد المؤتمر برعاية حكومة دبي وجامعة الدول العربية.** ومن المتوقع أن يحضر المؤتمر وزراء ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى،ومهنيون وأكاديميون وممثلون عن القطاع الخاص ووكالات مانحة وممثلون عن المجتمع المدني.

**وتتركز المواضيع الرئيسية والعروض التقديمية للمؤتمر على المنطقة العربية كالآتي:**

1. الوصول إلى الأراضي لأغراض الأعمال التجارية والاستثمار المستدامين
2. سياسة الإسكان والأراضي
3. تكنولوجيات جديدة لدعم نظم تسجيل الأراضي والعقارات وسياسات تقييم الممتلكات والضرائب
4. التعليم والبحث وبناء القدرات في مجال سياسات الأراضي وتنظيمها وإدارتها
5. حماية حقوق الأراضي و الملكية للمشردين واللاجئين من أجل تسهيل عملية إعادة الإعمار
6. حماية حقوق المرأة في الأراضي

دائرة الأراضي و الأملاك
Land Department

GLTN
UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

**لمحة عامة:** إن المنطقة العربية تمر بعقد من التغير العميق، حيث هناك تقدم ملحوظ في بعض البلدان مصحوب بصعوبات في بلدان أخرى. يوجد لدى البلدان العربية على المستوى الفردي احتياجات وأولويات ومشاكل وسياسات اقتصادية واجتماعية متميزة. وبينما توجد اختلافات واضحة على المستوى الوطني، يمكن ملاحظة القواسم المشتركة والاتجاهات الإقليمية بين الدول العربية. وهناك إدراك متزايد بأن طريقة تنظيم الأراضي واستخدامها وإدارتها تشكل عنصر أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتطبيق حقوق الإنسان وتطلعات سكان المنطقة، مما يجعلها حجر الزاوية الرئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون المؤتمر العربي الأول لإدارة الأراضي والعقارات منبرا لمناقشة الخبرات الوطنية المختلفة، وأحدث الأبحاث والتدخلات والابتكارات في قطاع الأراضي.

وسيشمل **برنامج المؤتمر الذى يستمر ثلاثة أيام** حفل افتتاح رفيع المستوى، وجلسات على المستوى الوزاري، وموائد مستديرة فنية، وعرض أوراق بحثية، ودروس رئيسية. وسيتم تنظيم فعاليات جانبية بالتوازي مع المؤتمر الرئيسي.

**المشاركون** y الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الإنمائية والإنسانية مدعون إلى تأكيد حضورهم عن الطريق التسجيل على الموقع الإلكتروني للمؤتمر ***http://arablandconference.com***. رسوم التسجيل قدرها 100 دولار أمريكي للشخص (50 دولارا أمريكيا للطلاب) للتسجيلات المبكرة (30 نوفمبر)، التسجيل المتأخر سيكون 200 دولار (100 دولار أمريكي للطلاب).

**الحضور و التمويل:** من المتوقع أن يقوم المشاركين بتمويل حضورهم أو الاتصال بنظرائهم لطلب التمويل. ويتوفر تمويل محدود للمشاركين الذين سيتم اختيار أوراقهم البحثية أو عروضهم في جلسات المؤتمر. وسيصدر المنظمون مذكرة لوجستية لتسهيل هذه الترتيبات.

**تقديم الأوراق البحثية (اختياري) و / أو العروض (إلزامي):** يمكن للخبراء والباحثين تقديم الأوراق البحثية أو العروض ذات صلة بالمواضيع الستة للمؤتمر. وينبغي أن تكون لغة الملفات المرسلة باللغة العربية أو الإنكليزية فقط. الموعد النهائي لتقديم الطلبات هو 30 نوفمبر 2017. وستتم مراجعة الأوراق / العروض من قبل لجنة علمية تتألف من ممثلي الوكالات المنظمة. ستعرض فقط الأوراق / العروض المختارة في المؤتمر. ويمكن الاطلاع على توجيهات مفصلة بشأن كيفية إعداد وتقديم الأوراق البحثية والعروض على الموقع الاكتروني للمؤتمر.

ترتيبات الرعاية ممكنة للمنظمات والشركات والمؤسسات التي على استعداد لدعم المؤتمر وتأمين حضور لهم ومساحة لعرض منتجاتهم و منشوراتهم في أماكن مخصصة في المؤتمر. وسيتم مشاركة المزيد من المعلومات حول ترتيبات الرعاية في وقت لاحق.

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير
و الإسكان و سياسة المدينة

الوزير

3533

السيد وليد العربي
مسؤول قسم الإسكان والتنمية المحلية
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية
جامعة الدول العربية

12 يونيو 2017

**الموضوع:** تنظيم الدورة الثانية للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية.

بعد انعقاد الدورة الأولى للمنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بجمهورية مصر العربية، خلال الفترة الممتدة ما بين 20 و22 ديسمبر 2015 ، يشرفني أن أبلغكم أن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، بالمملكة المغربية، تعتزم تنظيم الدورة الثانية للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وذلك من 21 إلى 23 ديسمبر 2017 بالرباط، لطرح رؤى عربية جديدة وإيجاد حلول كفيلة لمواجهة التحديات العمرانية والاقتصادية والبيئية في الوطن العربي، إضافة إلى تبادل الخبرات وعرض التجارب الرائدة وأفضل الممارسات في مجال وضع وتتبع تنفيذ خطط وبرامج الإسكان والتنمية الحضرية.

كما سيعمل هذا المنتدى على تعزيز أواصر التكامل الإقليمي واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها مع التوجهات الدولية وذلك في سياق الحوار الدولي الجاري حول التنمية المستدامة وتماشيا مع أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وبالأخص الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة".

وستعرف أشغال وفعاليات هذا المنتدى عقد جلسات تخصص لمناقشة القضايا المتعلقة بالإسكان وسياسة المدينة والتنمية الحضرية المستدامة، يحضرها رؤساء المدن والجهات والبلديات والمؤسسات العربية المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية والجامعات والأكاديميون، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، وممثلي المنضمات الدولية والشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف.

كما يسعدني أن أخبركم احتضان المملكة المغربية لأشغال مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته الرابعة والثلاثين، تزامنا مع انعقاد المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية في دورته الثانية، كما كان الشأن عليه خلال احتضان جمهورية مصر الشقيقة للدورة الأولى للمنتدى.

وتفضلوا، بقبول خالص عبارات الود والتقدير.

وزير إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة

محمد نبيل بنعبد الله



وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة
زاوية زنقة الجزر و الجير، قطاع 16، حي الرياض، الرباط 10000، المغرب
الهاتف :71/72 70 57 37 05 (212) الفاكس: 08 71 57 37 05 (212)

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF INFRASTRUCTURE
DEVELOPMENT

الإمارات العربية المتحدة
وزارة تطوير البنية
التحتية

الرقم: ٢٥٦٤

13 JUL 2017

**الدكتور / جمال الدين جاب الله** **المحترم،،،**

**وزير مفوض – مدير إدارة البيئة والإسكان و الموارد المائية**

**القطاع الاقتصادي – الأمانة العامة جامعة الدول العربية**

**ص. ب 11642 – فاكس: 002025740331 -002025761017**

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته

**الموضوع: دعوة لاستضافة المنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية لعام 2019.**

يطيب لنا أن نهديكم أطيب التحيات ونتمنى لكم مزيداً من التقدم والازدهار.

بالإشارة الى الموضوع المذكور أعلاه، ترغب دولة الإمارات العربية المتحدة أن تعبر عن رغبتها في استضافة المنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المزمع عقده في عام 2019، حيث يعتبر هذا المنتدى فرصة تعبر عن حرص الدولة لتبادل الخبرات والمعرفة ويتم عرض التجارب وأفضل الممارسات خلال جلسات علمية وموضوعية تشترك فيها جامعة الدول العربية متمثلة في مجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب و الهيئات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية و دولة الإمارات العربية المتحدة متمثلة بوزارة تطوير البنية التحتية و برنامج الشيخ زايد للإسكان و مشاركة جميع الهيئات الإسكانية في الدولة.

في حال الموافقة على استضافتنا للمنتدى سيتم موافاتكم بخطة العمل ومحاور المواضيع المقترحة.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام ...

وكيل الوزارة

نسخة: وكيل الوزارة،
الوكيل المساعد لشؤون الإسكان والتخطيط الحضري



ص.ب 1828 P.O.BOX • دبي DUBAI • الإمارات العربية المتحدة UNITED ARAB EMIRATES • هاتف TEL 600500500
ص.ب أبوظبي P.O. BOX ABU DHABI 878 • ص.ب الشارقة P.O. BOX SHARJAH 1515 • ص.ب رأس الخيمة P.O. BOX RAS AL KHAIMAH 458 • ص.ب الفجيرة P.O. BOX FUJAIRAH 60
www.moid.gov.ae

**Waleed ElSayed ElAraby**

**From:** <Mai Asfour <mkasfour@gmail.com
**Sent:** Sunday, July 16, 2017 12:17 PM
**To:** Waleed ElSayed ElAraby; waleed elarabi; Director General
**Subject:** المنتدى الوزاري العربي الثالث

سعادة الدكتور جمال الدين جاب الله

تحية وبعد

اشارة الى البند الثامن من قرارات مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب رقم (ق 8 - د ع 32 - 2015/12/22) بخصوص استضافة المنتدى الوزاري العربي الثالث، حيث ابدت المملكة الأردنية الهاشمية رغبتها باستضافة المنتدى الثالث عام 2019

ارجو سعادتكم العلم بتأكيد رغبة المملكة الأردنية الهاشمية باستضافة المنتدى الوزاري العربي سواء كان عام 2019 او 2021 حسب الترتيبات مع الدول الشقيقة الأخرى..

راجيا التكرم بموافاتنا بأية مستجدات ليتسنى لنا اتخاذ الاجراءات حسب الأصول

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

م مي عصفور

مديرة ادارة السياسات الاسكانية
المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري
وزارة الأشغال العامة والاسكان
المملكة الاردنية الهاشمية

Arch. Mai Khalil Asfour
م. مي خليل عصفور
Senior director for Housing policies
Housing and Urban Development Corporation
Amman - JORDAN
tel:+962 797313236
fax: +962 6 4618109

المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى الجامعة العربية
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
القاهرة
CAIRO

العدد: 3/ج/49/7080
التاريخ: 2017/10/24

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية اطيب تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية، وبالاشارة الى مذكرة الامانة العامة المرقمة 3/2371 في 2017/10/11، تتشرف بإدراج نقاط الاتصال بوزارة الاعمار والاسكان في جمهورية العراق، الخاصة بالمنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية.

- عنوان الجهة المختصة في الوزارة : قسم الدراسات / شعبة المجلس.
- البريد الالكتروني : studiesdep.moch@gmail.com .

**تغتنم المندوبية هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها واحترامها.**

2017.10.24

12005
24 OCT 2017

**الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية**



9, Mohamed Mazhar St., Zamalek
Cairo
www.mofa.gov.iq
cairep@mofa.gov.iq
Tel.: +202 27358087 | +202 27352633
Fax: +202 27365075

FROM : IRAQ EMBASSY FAX NO. :0227352633 24 Oct. 2017 03:21PM P1

المملكة المغربية

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

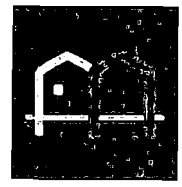

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة

# الدورة الثانية للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية

## "تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية"

## الرباط – المملكة المغربية

## 21-22 ديسمبر 2017

# "إعلان الرباط"

**نحن الوزراء العرب للإسكان والتعمير، المجتمعون في المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية، المنعقد في الرباط بالمملكة المغربية في الفترة من 21 إلى 22 دجنبر/ديسمبر 2017، تحت شعار "تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية ".**

نعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا للمملكة المغربية على الجهود المبذولة في استضافة وعقد الدورة الثانية للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية، ونقدر عاليا الرعاية الملكية السامية على أشغاله، ونثمن الرسالة الملكية السامية باعتبارها خارطة طريق شاملة ومندمجة لتحقيق التنمية المستدامة وخاصة بما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة لتحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

2030 والتي أقرت في القمة العربية بنواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، ورؤيتها التي تهدف إلى إقامة مناطق حضرية متكاملة ومندمجة وآمنة ومستدامة وقادرة على الصمود ورفع التحديات والمنافسة وتوفر مستوى حياة أفضل للمواطنين في المنطقة العربية.

**الاعتبارات:**

**إدراكاً** منا أن الدورة الثانية للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية هي أول اجتماع إقليمي لوزراء الإسكان والتنمية الحضرية منذ اعتماد الخطة الحضرية الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية (الموئل الثالث) المنعقد في أكتوبر 2016 في كيتو بالإكوادور؛

**تأكيداً** منا على الالتزامات الحكومية للدول العربية والمتضمنة

في خطة التنمية المستدامة 2030، ولا سيما الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" والالتزامات الواردة في الخطة الحضرية الجديدة نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة؛

**اغتناماً** منا لفرصة انعقاد الدورة الثانية للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية بأرض المملكة المغربية الشقيقة، لتعزيز تعاوننا من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في البلدان العربية على المستوى الاقليمي والوطني والمحلي؛

**إقراراً** منا بأن المنطقة العربية تعد من بين المناطق الأكثر تمدنا في العالم، وأن إدارة هذا التمدن والتخطيط له بشكل جيد، يمثل

محركاً أساسياً للتوصل الى تنمية مستدامة وشاملة إذا ما تمت إدارته والتخطيط له بشكل جيد ؛

**ووعياً** منا بأن حالات عدم الاستقرار السياسي والأزمات الممتدة والكوارث الطبيعية والتأثيرات المناخية قد أثرت سلباً على وظائف المدن العربية، وأن النزوح الواسع النطاق أثر سلباً على زيادة المخاطر التي تواجه السكان النازحين والمجتمعات المستضيفة ؛

**إدراكاً** منا بأن الثقافة هي المفتاح لجعل المدن فضاءات حيوية، جذابة وخلاقة ومستدامة، مما يجعلها في قلب التنمية الحضرية، كما تشهد على ذلك المعالم التاريخية والتراث الحضاري والعمراني الأصيل والتقاليد الثقافية العريقة؛

**نوصي بما يلي:**

1. اعتماد الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين بالمنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة كوثيقة مرجعية للتنمية الحضرية المستدامة
2. إنشاء هيئات مؤسسية تمكن من بلورة وتنفيذ استراتيجيات متكاملة وسياسات حضرية على الصعيد الإقليمي والوطني والجهوي والمحلي وذلك لضمان مساهمة عائدات القيمة المضافة للتمدن والتنمية في تحسين مستويات المعيشة لجميع الفئات المجتمعية من دون استثناء.
3. اعتماد وإقرار الخطة التنفيذية الأولى للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية 2030.

4. تقوية الالتزام بحماية التراث بجميع أشكاله وتعزيز أشكال التعبير الثقافي باعتباره من العوامل الدافعة نحو التنمية الحضرية المستدامة، والاعتراف بالثقافة كونها عنصراً أساسياً للبيئة الحضرية عالية الجودة.

5. دعوة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب إلى إدماج قضايا التنمية المستدامة على الموقع الالكتروني للمجلس بهدف تنسيق الجهود والمبادرات البحثية بين الخبراء والمؤسسات الجامعية ومكاتب الخبرة والدراسات ويضطلع بأدوار تحيين وتوحيد التشريعات والقوانين.

6. وضع آلية لتعزيز التعاون بخصوص منظومات التكوين والتدريب وتأهيل الموارد البشرية وتشجيع الابتكار والإبداع

في قضايا دمج الاستدامة والجودة والنجاعة الطاقية والملاءمة مع التغييرات المناخية في الإطارات المبنية.

7. بلورة رؤية عملية وتنفيذية للتحول الرقمي للمجالات وتحفيز إنشاء مدن ذكية وتطوير الخدمات الإلكترونية الضرورية بشأن التنمية الحضرية وتعزيز التدبير اللامادي وإنشاء نظم رصد وتقييم مشتركة وشاملة تتماشى مع نظم الدول الأعضاء من خلال تعزيز المعرفة ونقل التكنولوجيا؛

8. تكثيف التشاور وتعبئة وتعزيز الجهود وإشراك جميع الهيئات الحكومية والسلطات المحلية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وباقي الفاعلين الآخرين في جميع مراحل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة تماشياً مع اختصاصاتهم، وتحفيز فرص التعاون بين الدول العربية فيما

بينها ومع بلدان الجنوب من حيث تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

9. تقديم مخرجات الدورة الثانية للمنتدى العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد بنيويورك في شهر تموز-يوليو 2018 تحت عنوان "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود" وذلك لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز بشكل خاص على الأهداف الحضرية والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

10. المشاركة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة المقرر عقده في شهر إبريل من عام 2018 وعرض إعلان الرباط

باعتباره إحدى الآليات الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

11. حث جامعة الدول العربية على تعزيز التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي تدعم تنفيذ ورصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، بما في ذلك عملية المتابعة والمراجعة، وتقديم المخرجات الإقليمية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

12. المشاركة الفعالة في الحضري العالمي التاسع (WUF9) الذي سيعقد في كوالالمبور في فبراير 2018.

13. الدعوة إلى تفعيل وتنفيذ القرار رقم 2/26 الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته السادسة والعشرين لعام 2017 والذي يهدف إلى تعزيز دور

هذا البرنامج في الاستجابة للأزمات والكوارث من خلال إنشاء صندوق طوعي لتسهيل النشر السريع لفرق عمل موئل الأمم المتحدة في الأزمات وحالات الطوارئ في المناطق الحضرية.

14. دعوة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تنفيذ ما جاء بالقرار رقم 9/26 الذي اتخذه المجلس في دورته السادسة والعشرين لعام 2017 بشأن فلسطين.

15. التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة كبقية شعوب العالم، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بإنتهاء الاحتلال الاسرائيلي وإزالة المستوطنات من كافة الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وفي مقدمتها

القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الطبيعي في الاستغلال المستدام لثرواته ومصادره الطبيعية.

16. الترحيب باستعداد حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة المنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية في عام 2019، ودعوة الدول العربية إلى تحديد نقاط اتصال وطنية للتنمية الحضرية المستدامة لدعم الدولة المضيفة للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية ومتابعة تنفيذ النتائج على المستوى الوطني بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية والأطراف الوطنية ذات الصلة.

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
صادر ١٣٤٤
٢٧ مارس ٢٠١٧
المرفقات
رئيس قطاع الإسكان

**وزارة الإسكـــان**
**والمرافـق والمجتمعات العمرانيـة**
**قطاع الاسكان والمرافق**

**السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله**
**مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة**
**الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب - جامعة الدول العربية**

**تحية طيبة ... وبعد**

إلحاقاً لكتابنا رقم ١٠٩٥ بتاريخ ٢٠١٧/٣/٩ بشأن **البند التاسع : التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال الإسكان والتعمير** والمرفق به المقترحات حول أوجه التعاون مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية والواردة من (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء).

**وفي هذا الشأن** يرجى التفضل بالإحاطة أن مقترحات قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكـان والمرافـق والمجتمعات العمرانيـة هي على النحو التالي:

- عقد دورات تدريبية تنظمها روسيا في مجال نظم الأغلفة الذكية للمباني المتكيفة مع المحيط الخارجي "Adaptive facade systems" .
- عقد دورات تدريبية تنظمها الهند حول سبل محاربة العشوائيات والتجارب الرائدة في مجال الاسكان لمواجهة هذه الظاهرة .
- عقد دورات تدريبية تنظمها الصين في مجال ( الاسكان منخفض التكاليف - تصميم المباني ذات المساحات الصغيرة ) .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بما يلزم .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**مستشار الوزير**
**لشئون قطاع الإسكان والمرافق**
**مهندسة /**
**{نفيسة محمود هاشم}**

إدارة الاتصالات
28 MAR 2017
رقم الوارد : 1253
مرفقات :

210

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة - القصر العيني تليفون : ٢٧٩٢٦٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٢٦٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥٦٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

م / نفيسة - قطاع الإسكان - خطابات البند التاسع - جامعة الدول العربية ٢٠١٧ - رمضان / B

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع

صادر ١٨٧
٢٤ أبريل ٢٠١٧

**السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله**

**مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة**

**الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب - جامعة الدول العربية**

**تحية طيبة ... وبعد**

الحاقاً لكتبنا لسيادتكم والتي آخرها الكتاب رقم ١٣٤٢ بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٧ بشأن **البند التاسع : التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال الإسكان والتعمير** والمتضمن مقترحات قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية حول أوجه التعاون مع التجمعات الاقليمية والدول العربية .

**وفي هذا الشأن** أرجو أن أرفق لسيادتكم صورة كتاب السيد د.م / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني المؤرخ ٢٠١٧/٤/٣ مرفقاً أسطوانة مدمجة (CD) بشأن مقترحات الهيئة حول أوجه التعاون مع التجمعات الاقليمية والدول العربية .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،**

**مستشار الوزير**

**لشئون قطاع الإسكان والمرافق**

**مهندسة /**

**{نفيسة محمود هاشم}**



العنوان ١٠ ش إسماعيل أباظة - القصر العيني تليفون ٢٧٩٢٦٥٤٩ فاكس ٢٧٩٢٦٥٤٠ الرقم البريدي ١١٥٦١ البريد الإلكتروني housesector@yahoo.com

الهيئة العامة للتخطيط العمراني
General Organization for Physical Planning
مكتب رئيس مجلس الادارة

العمراني
CD + ٢ + ١١٢٠
٢ ٤ ٢٠١٧

**المهندسة/ نفيسة محمود هاشم**

**مستشار الوزير لشئون قطاع الإسكان والمرافق**

**تحية طيبة وبعد،،،**

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم (١٢-١) بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢ بشأن قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (٣٣) والتي عقدت يوم ٢٠١٦/١٢/٢٠ بشأن البند التاسع: التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال الإسكان والتعمير.

مرفق لسيادتكم مجالات التعاون المقترحة من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني والتي يمكن مناقشتها مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية، وكذلك نسخة على قرص مدمج (CD).

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،**

**رئيس مجلس الإدارة**

**دكتور مهندس/ عاصم عبد الحميد الجزار**

وارد ١٢٧٧
٣ ابريل ٢٠١٧
CD +٣



Ismail Abaza st. El Kasr El Eini - Cairo 11516 Egypt
Tel. +2 02 - 27921520 / 21 Fax +2 02 - 27921512 E-mail: gopp2@mail.net.eg

## مجالات التعاون المقترحة من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني

- **تبادل الخبراء فى التخصصات التى تهم كلا الطرفين والتى تشمل ما يلى:**
  - التنمية الحضرية المستدامة.
  - تطوير سياسات واستراتيجيات التخطيط العمرانى وإعداد المخططات العمرانية على المستوى القومى والمحلى.
  - وضع سياسات وآليات تطوير المناطق غير المخططة (العشوائية) والمتدهورة ومعالجة المبانى السكنية بها.
  - وضع خطط عمل إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية (الوطنية والمحلية)، وإعداد المؤشرات الحضرية وأنظمة الرصد العمرانى.
  - تطوير الخطط الاستراتيجية للمناطق الحضرية والريفية.
  - كيفية الاستفادة من أنظمة المعلومات الجغرافية لإعداد قاعدة البيانات الجغرافية وذلك فى المخططات العمرانية.
  - تطوير القوانين والتشريعات المنظمة للعمران.
  - التطوير المؤسسى للأجهزة المعنية بالتخطيط العمرانى.
  - شبكات المياه والصرف الصحى والطرق.

- **تبادل المعلومات والوثائق الخاصة بـ:**
  - دلائل الأعمال للمخططات الاستراتيجية للمدن والقرى.
  - استراتيجيات التنمية العمرانية الإقليمية.
  - استراتيجيات التنمية العمرانية للمدن والقرى.
  - استراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والمتدهورة.
- **عقد الندوات وورش العمل بين البلدين في مجالات الاهتمام المشتركة**

**ويمكن تحقيق هذا التعاون عن طريق بعض الآليات منها:**
- تبادل الدراسات والتقارير من خلال المواقع الالكترونية.
- تشجيع زيارات الخبراء من كلا الجانبين.
- التنسيق المشترك فى الندوات والمؤتمرات والمشاركة فى المعارض.

## Proposed fields of cooperation

- **Exchanging experts specialized in fields of common interest for both parties including: (a detailed program to be agreed upon in this respect).**
  - Sustainable urban development.
  - Urban planning at regional and local levels.
  - Policies and mechanisms of informal settlements development and informal housing treatment.
  - National and local urban observatories work plans, and indicators preparation.
  - Strategic plans for urban and rural areas.
  - Preparation of geographic databases in urban plans using, Geographic Information Systems (GIS).
  - Developing laws and legislations organizing development.
  - Institutional development for urban planning institutions.
  - Infrastructure.

- **Exchanging information and documentation on:**
  - Cities and villages strategic plan guidelines..
  - Regional urban development strategies.
  - Cities and villages urban development strategies..
  - Informal and deteriorated areas development strategies.

- **Holding joint seminars and workshops on fields of common 'interest.**

**Cooperation can be achieved through variousmechanisms including:,**

- Exchanging studies and reports via electronic sites.
- Encouraging experts' visits from both sides.
- Common coordination in seminars and conferences, in addition to participation in exhibitions.

The Permanent Representative
of the STATE OF QATAR
to the Arab League
Cairo

المندوبية الدائمة لدولة قطر
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

التاريخ: ٢/٥/٢٠١٧م

2017/0033279/5

المندوبة الدائمة لدولة قطر لدى

فاكس

**تهدى المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية المستدامة ).**

ويسرها أن تشير إلى مذكرة الأمانة العامة الموقرة رقم (٥/٥٧٤) بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٤م، بشأن موضوع " التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير " .

وتود إحاطة الأمانة العامة بمقترحات الجهات المعنية بدولة قطر حول الموضوع المشار إليه أعلاه وهي على النحو التالي: " تقترح التعاون مع الاتحاد الأوروبي وروسيا في مجال استخدام بدائل مواد البناء الحديثة قليلة التكلفة ومجال المواد العازلة للرطوبة – طرق ومواد العزل الحراري – في الحوائط الخارجية للمباني " .

**تغتنم المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب مجدداً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية المستدامة ) عن وافر احترامها و تقديرها .**

05533

2 - MAY 2017

م/ع

2-36,

١٠ شارع الثمار – المهندسين هاتف : ٤ / ٠٢٣٧٦٠٤٦٩٣ فاكس : ٠٢٣٧٦١٥٥٨٦ مباشر المندوبية : ٠٢٣٣٦٧٦٩٩
10, EL Themar St., Mohandessine Phone : 02 37604693 /4 Fax : 02 37615586 Direct: 02 33367699
E-mail: cairo@mofa.gov.qa

The Permanent Mission
of the Sultanate of Oman
to the Arab League of States
"Cairo"

البعثة الدائمة
لسلطنة عمان
لدى جامعة الدول العربية
"القاهرة"

**تهدي مندوبية سلطنة عمان الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة " القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة ".**

اشارة الى مذكرة الامانة رقم ٥/٥٧٤ بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٤م، بشأن التعاون العربي مع التجمعات الاقليمية والدول الاجنبية في مجال الإسكان والتعمير.

يسر المندوبية ان ترفق بالطي مقترحات الجهات المختصة بالسلطنة (وزارة الاسكان) حول اوجه التعاون مع التجمعات الاقليمية والدول الاجنبية في مجال الاسكان والتعمير.

للتكرم بالاطلاع وإتخاذ اللازم.

**تنتهز المندوبية هذه المناسب لتعرب للامانة العامة عن فائق تقديرها واحترامها.**

06164
16 MAY 2017



الرقم: ٢٠١٧/٨/٢٤ - ٢٥٥/٥ التاريخ ١٨ شعبان ١٤٣٨ - ٢٠١٧/٠٥/١٤ الصفحة - صفحة - ١

- الإقتراح على سنغافورة لعقد دورات تدريبية أو ندوة عن تجربة الإسكان الاجتماعي لديهم :-

استطاعت الحكومة السنغافورية في تغيير سياسات الدولة تجاه الإسكان برسم إستراتيجية طويلة المدى خاصة بالإسكان الإجتماعي عندما واجهت مشكلة انتشار الأحياء الفقيرة في عام ١٩٦٠م ، حيث أسست مجلس الإسكان والتطوير في نفس السنة وشهدت تغير جذري في نمط الحياة في سنة ١٩٨٠م ، أصبح (٩٠ %) من المواطنين يملكون مساكن والبقية باستئجار مساكن بأقساط منخفضة ، علماً بأن التطوير أفقي على هيئة شقق بسبب عدم توفر مساحات كافية لبناء فلل .

- الاقتراح على السويد لعقد دورات في مجال المواد مسبقة الصنع :-

حيث أن(٨٥ %) من المساكن ( فلل أو شقق سكنية ) بنيت عن طريق مواد مسبقة الصنع ، حيث أنها أعلى نسبة عالمياً وتليها دول أخرى بنسبة ( ١٥ %) علماً بأن السويد تهدد بأنواء مناخية قاسية البرودة .

- الاقتراح على الصين لعقد دورات في مجال المواد مسبقة الصنع :-

الصين تصنع مساكن بعشرات الآلاف سنوياً ، علماً بأن الصين لها كثافة سكانية عالية وتهدد بالزلازل ووجود شركات صينية مثل Broad Sustainable Building استطاعت أن تبني بنايات مرتفعة بأقل وقت مقارنة بطرق البناء التقليدية ، حيث أن آخر إنجازاتها بناية مؤلفة من (٢٢٠) دور في منطقة شانجشا والتي استغرقت (٩٠ ) يوم للبناء فقط ، والميزة الإضافية في ذلك أن المنازل المسبقة الصنع تضيف إلى القطاع اللوجستي ، حيث أن مجال المباني والإنشاءات يتحول من مجال إنشائي بحت إلى مجال لوجستي أيضاً ويفتح مجال شاسع للتوظيف في منطقة الخليج العربي بالأخص كونه مجال حديث ويتجه للتطوير التكنولوجي في المنطقة .

The Permanent Representative
of the STATE OF QATAR
to the Arab League
Cairo

المندوبية الدائمة لدولة قطر
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

2017/0049923/5

التاريخ : ٢٠١٧/٧/١٩

المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى فاكس

**تهدي المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي/إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية).**

ويسرها أن تشير إلى مذكرة الأمانة العامة الموقرة رقم (٥/٥٧٣) بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٤م، بشأن موضوع **الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة**.

تود المندوبية إحاطة الأمانة العامة بأن الجهات المعنية بدولة قطر توّلت دراسة الموضوع، وتوصلت إلى المقترح التالي:

تطلب اللجنة الفنية العلمية الاستشارية من الدول الأعضاء تقديم تقارير لمتابعة تحقيق مقاصد الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، تتضمن ما يلي:

١. التشريعات والخطط والمشروعات التي تتماشى مع مقاصد الهدف الحادي عشر المشار إليه.

٢. ما يفيد وضع خطة شاملة على مستوى الدولة تعتمد سياسة واضحة للتوسع العمراني والتوزيع السكاني.

٣. تشجيع التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، لتبني معايير وقائية تخفف من الآثار السلبية على البيئة من التلوث الناجم عن النشاطات الاقتصادية فيها.

٤. القيام بدور إقليمي مبادر وبارز في مجال تقييم وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ.

٥. الاستفادة من التجارب الناجحة وتعميمها على الدول الأعضاء.

**تغتنم المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي/إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية) عن فائق احترامها وتقديرها.**

المندوبية الدائمة لدولة قطر
القاهرة

08301
19 JUL 2017

١/٤



١٠ شارع الثمار – المهندسين هاتف : ٤ / ٢٣٧٦٠٤٦٩٣ ٠ فاكس : ٢٣٧٦١٥٥٨٦ ٠ مباشر المندوبية : ٠٢ ٣٣٣٦٧٦٩٩
10, EL Themar St., Mohandessine Phone : 02 37604693 /4 Fax : 02 37615586 Direct : 02 33367699
E-mail: cairo@mofa.gov.qa

المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى الجامعة العربية
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
القاهرة
CAIRO

العدد: 4848/49/ج/3
التاريخ 2017/7/25

تهدي مندوبية جمهورية العراق الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي- ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية)، وبالاشارة الى تقرير وقرارات مجلس الاسكان والتعمير العرب في دورته (33) والذي عقد في المملكة العربية السعودية بتاريخ 2017/12/20، نتشرف أعلامها الاجراءات التي اتخذتها جمهورية العراق بصدد الهدف الحادي عشر من اهداف التنمية المستدامة 2030 في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وامنة ومرنة ومستدامة.

تغتنم المندوبية الدائمة هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها.

المرافقات:

- اجراءات

08535

25 JUL 2017

الامانة العامة لجامعة الدول العربية/ القطاع الاقتصادي/ ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية

223

9, Mohamed Mazhar St., Zamalek
Cairo
www.mofa.gov.iq
cairep@mofa.gov.iq
Tel.: +202 27358087 / +202 27352633
Fax: +202 27365075

جمهورية العراق
وزارة الاعمار والاسكان
والبلديات العامة

Republic Of Iraq
Ministry Of Construction And Housing
& Municiplities Public

الدائرة: الفنية
القسم: الدراسات

العدد: ٢٠٥٥٩
ف/٣/٣/٧
التاريخ: ١٧ / ٧ / ٢٠١٧

الى / وزارة الخارجية / الدائرة العربية

م/ اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

تحية طيبة ...

اشارة الى تقرير وقرارات مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دورته (٣٣) المنعقدة في المملكة العربية السعودية يوم ٢٠١٦/١٢/٢٠ عن البند العاشر الخاص بالاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة / الفقرة اولاً المتضمنة تكليف اللجنة الفنية العلمية الاستشارية النظر في كيفية متابعة اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وخاصة الهدف الحادي عشر ( جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وامنة ومرنة ومستدامة ومايحتويه من غايات )

نرفق اليكم تقرير يوضح اجراءات حكومة العراق حول رصد تحقيق الهدف الحادي عشر المذكور اعلاه.

يرجى التفضل بالاطلاع وابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية ( القطاع الاقتصادي – ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية ) بذلك حيث سيتم مناقشته خلال الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.. مع التقدير

المرفقات :-

تقرير(١٤) صفحة

المهندس
استبرق ابراهيم الشوك
وكيل الوزارة
١٧/ ٧/ ٢٠١٧

نسخة منه:

- مكتب السيدة الوزير / شعبة المتابعة / اشارة الى هامش السيدة الوزير في ٢٠١٧/٧/٧ ، يرجى التفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد الوكيل (أ. استبرق ابراهيم الشوك) ... مع
- لتخطيط/ اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة/ اشارة الى كتابكم المرقم ١٢٥٩٤/١/٣ في ٢٠١٧/٦/١٣ ، يرجى التفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- cairep@mofaml.gov.iq
- Environment.dept@las.int
- waleedelarabi@hotmail.co

مع نسخة من المرفقات/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.

- الدائرة الفنية / قسم الدراسات / مع الاوليات.
م/ رنا كمال ٧/١٢



العراق- بغداد- الكرخ- ساحة المتحف
ص.ب ٨٠٣٣ مكتب بريد الصالحية
Tel. (+964)(01) 5373029 - +964(01) 5372381

Iraq-Baghdad-Alkarkh-AlMathaff Sq.
P.O.Box: 8033 AlSalhy Post Office
Web:http://www.moch.gov.iq

## اجراءات جمهورية العراق بصدد الهدف الحادي عشر من اهداف التنمية المستدامة2030
## جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وامنة ومرنة ومستدامة

### الغاية رقم (1) ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات اساسية ملائمة وامنة وميسورة التكلفة ورفع مستوى الاحياء الفقيرة بحلول 2030 :

### 1- تحديث وثيقة سياسة الاسكان الوطنية في العراق :

تضمنت وثيقة سياسة الاسكان الوطنية في العراق 2010-2016 ستة اهداف سعت الى تحقيقها لتامين السكن وتطوير قطاع الاسكان في العراق ويمكن تلخيص اهم الملاحظات الخاصة برصد وتقييم الاهداف بالجدول ادناه:

| ت | الاهداف كما وردت في السياسة | الملاحظات | المقترحات |
|---|---|---|---|
| 1 | تيسير عملية الحصول على سكن لائق لجميع العراقيين | 1. العملية غير متكاملة والالية غير واضحة<br>2. عدم تكامل تعريف السكن اللائق | 1. توفير السكن اللائق لجميع العراقيين<br>2. تطوير تعريف السكن اللائق بما يتلائم الهدف 11 من اهداف التنمية المستدامة 2030 |
| 2 | زيادة كفاءة الانتاج السكني | توجد ثلاث تجارب لانظمة انشائية لبناء وحدات سكنية حصلت الموافقة على اعتمادها في المشاريع التي تنفذها وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة / في مرحلة التقييم لما بعد الاشغال | |
| 3 | زيادة خيارات العراقيين بالنسبة لنوع السكن والموقع وخصائص الحيازة ( الملكية) | لا توجد خيارات تتناسب مع القدرة الاقتصادية للمواطنين لحد الان. | |
| 4 | زيادة قدرة الحكومة لتلبية احتياجات الفئات الخاصة واولئك الذين لا يستطيعون تحمل نفقات سكن مناسب | 1. توجه المجلس الوطني للاسكان لفئات المهجرين وشهداء وزارة الدفاع والداخلية وذوي الاحتياجات الخاصة بتخصيص نسب محددة من الوحدات السكنية ضمن مشاريع وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة مقابل امتيازات تخص قيمة ومدة تسديد الكلفة واحيانا موقع الوحدة السكنية ولاسيما لذوي الاحتياجات الخاصة .<br>2. مشاريع لسكن ذوي الدخل المنخفض والفقراء عبر مشاريع السكن ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر.<br>3. مشاريع المساكن الاقتصادية<br>4. تبنت وزارة الهجرة والمهجرين بناء وحدات سكنية واطنة الكلفة لفئات عنايتها. | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 5 | تحسين كفاءة المنتجات السكنية بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة والتاثيرات البيئية | لا توجد تحسينات في هذا المجال لحد الان. | |
| 6 | سحب المنازل لتحسين وتوسيع المأوى الحالي | تم تخصيص مبلغ 850 مليار دينار ضمن مبادرة البنك المركزي لقروض صندوق الاسكان بواقع 50 مليون دينار كحد اعلى مخصصة لبناء وترميم وشراء الوحدات السكنية في المجمعات الاستثمارية في بغداد وعموم المحافظات تسدد على مدى 10 سنوات تتم استعادتها باقساط شهرية متساوية ضمن المدة بمعدل 470.000 دينار شهريا فيما تبلغ نسبة الفائدة المفروضة على منح القروض 2 % سنويا لصالح البنك المركزي. | |

وحيث ان الاهداف الستة وضعت استنادا الى خمسة مبادي فان التعديل لا بد ان يشمل المبادئ الاساسية وكما ياتي:

| ت | المبادئ كما وردت في السياسة | الملاحظات | المقترحات |
|---|---|---|---|
| 1 | لا بد من توضيح دور القطاع العام الحكومي في مجال الاسكان ليكون توجيهي واشرافي يركز على توفير البيانات وتحليلها ومراقبة الانتاج الاسكاني وجودته وتوفير البنى التحتية مع القانونية والتشريعية | 1. ضرورة تعزيز قدرات الجانب الحكومي في مجالي الاشراف والتوجيه وبناء قواعد البيانات.<br>2. الاستفادة من كفاءة القطاع العام في توفير خدمات البنى التحتية وصياغة التشريعات وتعديلها وتامين البيئة القانونية المناسبة للعمل. | الدور التمكيني الفعال للقطاع العام مع الالتزام بتوفير السكن للفئات الهشة مع تطوير قدراته الاشرافية والتوجيهية |
| 2 | التوجه الى الانتاج الصناعي للوحدات السكنية ودعم شركات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بالبناء والعقار | | |
| 3 | بناء نظام تمويل واقراض للاسكان لتمكين الشراء | لا تزال اليات وخيارات الاقراض وابواب الاستفادة منها محددة مع تجنب المضاربات التجارية الدخول في هذا المجال. | |
| 4 | دعم العمل بمبدا اللامركزية وتفويض الصلاحيات من المركزية الى | دخل قانون مجالس المحافظات حيز التنفيذ من اب 2015 | التوجه نحو اعتبار الاسكان شان محلي |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | الحكومات المحلية لتخطيط استعمالات الاراضي والبنية التحتية كلما كان ذلك ممكنا | | |
| 5 | اعتماد اساليب جديدة للاسراع في توفير الوحدات السكنية منها الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومراجعة معايير الاسكان والتنمية المستدامة | 1. لايزال الاستثمار الإسكاني ناشئا في العراق<br>2. لا تزال معايير الاسكان قيد المراجعة والتحديث<br>3. سيتم اصدار تقرير لاهداف التنمية المستدامة 2030 برؤية وطنية. | |

في ضوء ما تقدم تم اتخاذ الخطوات التالية في مجال تحديث وثيقة سياسة الاسكان في العراق:

- مناقشة سياسة الاسكان من قبل خبراء منتخبين من اجل اختيار اكثر السياسات الفرعية ملائمة من كل محور من المحاور السبعة للسياسة التي تتضمنها الوثيقة حيث تم دراستها وفق توافقها مع وثائق السياسات الوطنية الاخرى وخطة التنمية الوطنية جنبا الى جنب مع القوانين والانظمة المتاحة حاليا لضمان التنفيذ السليم والسلس فيما بعد.
- تم تحليل السياسات المختارة بدقة ومناقشتها بشكل اكثر عمقا وتفصيليا كخطة عمل من قبل الخبراء للوصول الى توافق على مجموعة من السياسات لصياغتها ضمن خارطة طريق للمضي قدما ليتم تنفيذها على المدى القصير ، هذه الخارطة ستمهد الطريق عند تنفيذها لمراجعة وتحديث باقي السياسات ليتم تنفيذها على المديين المتوسط والبعيد.
- سيتم عرض خارطة الطريق في المجلس الوطني للاسكان لاستحصال التوصيات بشانها قبل مصادقتها من قبل مجلس الوزراء حيث ستضاف عند مصادقتها لتكون احد الركائز الاساسية التي وضعتها الحكومة العراقية الى جانب السياسات الاخرى ذات الصلة (خارطة الطريق لادارة الارض، خارطة الطريق للبرنامج الوطني لتسوية تجمعات السكن العشوائي، خطة التنمية الوطنية، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر) التي تم تحديثها للوصول الى مستقبل حضري افضل وفقا للاجندة الحضرية الجديدة.

## 2- تطوير القطاع الخاص:

من حيث تشجيع دوره في توفير البنى التحتية من خلال استراتيجية القطاع الخاص التي تتبناها وزارة التخطيط.

## 3- معالجة العشوائيات :

اذ بلغت نسبتها حسب المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي للعراق المنجز من قبل الجهاز المركزي للاحصاء 9.9% لعام 2013 . وقد تضمنت وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر في محصلتها الرابعة "توفير سكن ملائم للفقراء " ،لذا تشكلت لجنة توجيهية عليا يرأسها الامين العام لمجلس الوزراء في ظل ارتفاع نسب التجمعات العشوائية في عموم المناطق الحضرية في العراق ، حيث بلغت المساكن العشوائية في محافظات العراق عدا اقليم كردستان والمحافظات التي تعرضت الى الارهاب ، نينوى ، صلاح الدين ، الانبار ، نسبة قدرها اكثر من ( 15%) من مجموع المساكن في العراق ، وبلغ سكان العشوائيات نسبة قدرها اكثر من (12%) من مجموع السكان في العراق ، كما تم اقرار خريطة طريق البرنامج الوطني لاعادة تأهيل وتسوية تجمعات السكن العشوائي في العراق بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 279 لسنة 2015 والتي اعدت بدعم فني من منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية الهيبتات والتي تضمنت أطر عمل لكل من المحور ( الفني والاداري ، القانوني والتشريعي ، المحور المالي ، المؤسساتي ) ، ولتنفيذ خارطة الطريق تم تشكيل لجان فرعية في المحافظات ترتبط باللجنة التوجيهية العليا تتولى مهمة الإشراف على ادارة المشروع فضلاً عن لجان فنية عن الدوائر ذات العلاقة اذ تم جمع المعلومات عن التجمعات والمساكن العشوائية في المناطق الحضرية لجميع المحافظات ، وتأشيرها على الخرائط تمهيدا لاختيار مناطق تحدد وفقاً لمعايير معينة لغرض اعداد دراسات للترقية أو الازالة حسب قاعدة البيانات والمسح الشامل واستخدام انظمة خاصة بذلك بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في

عمل يتضمن عدة مراحل تشمل اطر للعمل الفني / الاداري ، واطر العمل القانوني / التشريعي ، الاطار المالي ، اطر العمل المؤسساتي ، ومستلزمات سائدة للعمل والمتابعة .

وفي سياق العمل الفني والاداري ضمن مرحلة التهيئة والاعداد تم انجاز الآتي :

- انتاج وطباعة خرائط عدد (1462) خريطة في وزارة التخطيط (الادارة التنفيذية لستراتيجية التخفيف من الفقر وبالتنسيق مع الجهاز المركزي للاحصاء) وبالاعتماد على الصور الفضائية الحديثة عالية الدقة لتثبيت مواقع العشوائيات .
- تم تثبيت مواقع تجمعات السكن العشوائي حيث تم بناء قاعدة بيانات جغرافية ووصفية لكافة التجمعات في المنطقة الحضرية .
- سيتم تنفيذ مسح ميداني لمناطق السكن العشوائي في المناطق الحضرية والذي سيدعم تحديد نوع التدخل في كل عشوائية ( ارتقاء ، اعادة توطين ) وكذلك تحديد اليات معالجة هذه الظاهرة بشكل مستدام .
- سيتم تنفيذ بيئة تجريبية في ثلاث محافظات في المرحلة الاولى للمشروع .
- في اطار العمل القانوني / التشريعي ، تم تحويل مسودة قانون معالجة التجاوزات السكنية الى مجلس الوزراء للموافقة وارسالها الى مجلس النواب .
- في الاطار المالي ، تم مناقشة مسودة قانون تطوير العشوائيات في مجلس شورى الدولة، لتسهيل توفير التمويل للمشروع ليتم بعدها ارساله الى مجلس الوزراء ومجلس النواب لإقراره .

**الغاية رقم (2) توفير امكانية وصول الجميع الى نظم نقل مأمونة وميسورة الكلفة ويسهل الوصول اليها ومستدامة وتحسين السلامة على الطرق ولاسيما من خلال توسيع نطاق النقل العام مع ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات الاشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن :**

في هذا المجال تم تشكيل لجان تعمل من اجل احالة مشروع القطارات ( المترو ) في مدينة بغداد الى التنفيذ بإحدى اليات التمويل المناسب ، ويتضمن التصميم الخاص بها التنويع في وسائط النقل .

**الغاية رقم (3) تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام والقدرة على تخطيط وادارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام :**

**1- اعداد ستراتيجية للتنمية الحضرية في العراق لعام 2015:**

لغرض تحديد البدائل التنموية الحضرية من خلال اعتماد مخرجات استراتيجيات تنموية على مستوى المحافظات التي تم البدء باعدادها بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهبيتات ) ضمن برنامج التنمية المحلية - المرحلة الثانية المنفذ من قبل UNDP بالتنسيق مع وزارة التخطيط والمحافظات والممول من قبل الاتحاد الاوربي ، و تاخذ هذه الاستراتيجيات بنظر الاعتبار الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . كما تعتمد مؤشرات مركبة تتعلق بمؤشرات نوعية الحياة ومؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات البنى التحتية ، علماً ان اختيار المدن للتنمية الحضرية المستقبلية تعتمد على محاور النقل والامكانات التنموية والمزايا النسبية للمحافظات الزراعية والصناعية والسياحية والتي يتم على اساسها تحديد العقد التنموية الحضرية ومراكز الاستقطاب لكل محافظة ، وبيان علاقتها بالمحافظات المجاورة لتحقيق التنمية الحضرية الاقليمية والوطنية ضمن فئات متعددة تضم كل فئة المحافظات المتجاورة أو المتشابهة في خصائصها .

اضافة الى ما تم ذكره فهناك عدة محاور ودراسات يتم تنفيذها حاليا بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ( الهبيتات ) في مجال الخدمات الاساسية والبنى التحتية والاقتصاد الحضري لمناطق مختلفة من العراق وباسلوب تشاركي وتشمل :

أ. اعداد دراسة للتنمية المكانية الصناعية .
ب. اعداد مخطط اساس للنقل الحضري .
ج. اعداد قاعدة بيانات عن المتوفر من المخزن للاراضي لاستعمالات الارض المستقبلية

د. تحسين تنفيذ الميزانية البلدية للقطاعات الحضرية .
هـ. وضع دراسة لاحدى مناطق التوسع الحضري واختيار افضل البدائل .
و. اعداد خطة هيكلية للمدن التي تضررت من العمليات الإرهابية في العراق .

## 2- الخطط الهيكلية للمحافظات :

من خلال رسم وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية والتنمية المكانية ضمن المحاور التالية:

المستوى الأول/ في مجال اعداد الخطط الهيكلية للمحافظات:

نطاق التاثير/ المستوى الوطني والمستوى الاقليمي:

- انجزت وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة خلال الفترة(2007-2015) الخطط الهيكلية للمحافظات التالية: (المثنى،بابل، البصرة، ميسان، ذي قار، كربلاء المقدسة، النجف الأشرف ،صلاح الدين،الانبار، واسط ، القادسية) وكذلك الخطة الهيكلية لمحافظة ديالى/ قيد الانجاز)
- خططت الوزارة لانجاز الخطط الهيكلية لمحافظتي (كركوك ونينوى) عند توفر التخصيصات المالية.
- اما بالنسبة لمحافظة بغداد فان اعداد خطة هيكلية لها يتطلب التنسيق المشترك والمباشر بين أمانة بغداد ووزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة وذلك لكون :
  - انجزت أمانة بغداد المخطط الانمائي الشامل لمدينة بغداد 2030 والذي يمتد نطاقه الجغرافي العمراني ويتداخل مع التصاميم الاساسية وحدود الوحدات الادارية المحادة لامانة بغداد .
  - انجزت وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة التصاميم الاساسية لمراكز الاقضية والنواحي المحيطة بمدينة بغداد..

رؤية الخطط الهيكلية من منظور الكفاءة والجدوى الاقتصادية:

- أعادة رسم إستراتيجية جديدة ( مكانية وتنموية ) للمحافظات تسعى لوضعها على أعتاب القرن الواحد والعشرين وأحداث نقلة نوعية ( عمرانية وتنموية واقتصادية واجتماعية وخدمية ) فيها ولأجل التخطيط والتنفيذ واستثمار الإمكانات البشرية والطبيعية للمحافظات بما يعطي للسلطات والمؤسسات المحلية مجالاً واسعاً لرسم الخطط والبرامج التنموية المحلية
- إعداد مخطط لترجمة العلاقات التنموية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى كل محافظة(بحدودها الادارية) ولمدة (20 سنة) الى مفردات التوزيع المكاني بحيث تحقق تلك العلاقات التنموية اهدافاً محددة ويكون التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية المختلفة جزء مهماً في التوصل إلى تحقيق تلك الرؤية.

المجا_ الهيكلية للمحافظات:

- تهدف الخطط الهيكلية التي تم انجازها الى رفع معدلات النمو الاقتصادي بكافة ( معدل دخل الفرد الخدمي الصحي ,التعليمي ,الإسكاني ,البيئي ,الصناعي ,الزراعي..... الخ ) للسكان وذلك من خلال نشر مشاريع التنمية في كافة المحافظات
- التخطيط والتنفيذ و الإمكانات البشرية والطبيعية للمحافظة ي للسلطات والمؤسسات المحلية مجالاً واسعاً لرسم الخطط والبرامج التنموية المحلية .

الأهداف الرئيسية للخطط الهيكلية:

تهدف الخطة الهيكلية بشكل رئيسي الى تقليص الـ التنموية بين المحافظات وتطوير مستوياتها الحضرية والتنموية من خلال

- ربط الإمكانات التنموية للمحافظة بمخطط التنمية الوطنية وخطط تنمية المحافظات الأخرى من خلال تنفيذ مشاريع على مستوى ( اكبر من المستوى المحلي المنظم بالحدود الادارية لكل محافظة).
- اعادة تقييم ودراسة التأثيرات التنموية لمواقع المشاريع الاستراتيجية (المطارات, محطات توليد الكهرباء, مصافي النفط, خطوط لطاقة الكهربائية, المشاريع الارواية، مجمعات البتروكيمياويات، المواني، المشاريع الصناعية الكبرى، حقول ومجمعات النفط، الجامعات ، مواقع مجمعات الثروات المعدنية...الخ) والتي لها تأثير مشترك على المستوى الإقليمي بين المحافظات.
- تسهل على المحافظة والسلطة المحلية توجيه الإستثمارات الوطنية والعالمية الى أفضل المواقع التي يتم تهيأتها لمشاريعهم.
- دراسة حجوم المستوطنات (الحضرية) ونموها العمراني المستقبلي وامكانات زيادة رقعتها العمرانية من خلال تأثرها بالمشاريع التنموية الجديدة .
- رسم آفاق تخطيطية لنشر المستوطنات (الريفية) من خلال إقامة المشاريع الزراعية والاروائية لتامين استقرار السكان

- دراسة الإمكانات العمرانية لنمو المستوطنات الريفية باتجاه جعلها مستقرات (حضرية) جديدة تؤمن خدمة لمجموعة من القرى والتجمعات الريفية المحيطة بها .
- تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية للعقود القادمة.
- السعي للمحافظة على البيئة وتقليص المؤثرات السلبية للمشاريع الصناعية وتأثير الفضلات الصناعية والغازات والفضلات الصلبة على المستوطنات ومصادر الثروات الطبيعية والأنهار والمسطحات المائية .
- رسم سياسات تنمية قطاعات المياه والصرف الصحي .
- تطوير الإمكانات السياحية في المحافظة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية .
- تنمية المحميات الطبيعية والحفاظ عليها باعتبارها جزءاً من الثروات الوطنية .
- رسم سياسات وتوجهات الخطط والبرامج الإسكانية وتوجيه مجاور التوسعات العمرانية للمدن والمستقرات الحضرية من خلال استقراء معدلات الطلب على الوحدات السكنية.
- رسم محاور لمستقرات بشرية(مدن جديدة) من خلال ربطها بمواقع المشاريع الاستراتيجية والتنموية في المحافظة.
- دراسة نمط وتوجهات الهجرة بين المحافظات من جهة وبين المدن والقرى داخل المحافظة .
- دعم وتطوير المناطق الحدودية مع الدول المجاورة وجعلها مناطق استقبال دولية واستثمارها (كمناطق حرة ) للأغراض التجارية.
- المعلومات المجمعة والتي يتم تحليلها:
  - دراسة إقليمية تتضمن التأثر المتبادل بين المحافظة والمحافظات المجاورة لها.
  - رسم خارطة اساسية Layers عن طبيعة المحافظة (الجيولوجية ، الزراعية ، الاروائية ، خطوط الخدمات ، الاثارية ... الخ) .

<u>منهجية اعداد الخطط الهيكلية ووضع البدائل المختلفة واختيار البديل الأفضل للسياسة التنموية لتطوير المحافظات:</u>

وضع سيناريوهات وبدائل متنوعة للتنمية (القطاعية والمكانية) لاتقل عن (ثلاثة سيناريوهات) في ضوء الواقع ومرحلة التحليل بالإضافة إلى الإمكانات والموارد المتاحة لكل قطاع أو فقرة واختيار البديل الأفضل بموجب معايير التقييم.

- .مخرجات الخطة الهيكلية:

تقدم الخطط الهيكلية وثائق أساسية تتمثل بما يلي:-

- (تقارير) مكتوبة لتوضيح سياسة الخطة للمحافظة وأفكارها الرئيسية وأساليب التنفيذ ومراحله.
- مخططات وخرائط توضيحية للمحافظة ومدنها لترجمة السياسة المكتوبة إلى وثائق مكانية .
- مخططات وخرائط توضيحية (لكل قطاع انتاجي أو خدمي) في المحافظة ومحاور تنمية وتوقيع المشاريع الخاصة بكل قطاع.
- سياسة مكتوبة (تقارير) للبديل الأفضل أو الخطة لكافة المراحل مع خرائط قطاعية تنموية.
- خرائط متنوعة لشرح أفكار الخطة على شكل رسومات وبيانات توضيحية.
- منظومة معلومات جغرافية(GIS) قابلة للتحديث للخطة الهيكلية

- التقنيات الساندة للخطط الهيكلية:

تم دعم واسناد كل خطة هيكلية منجزة بما يلي:

- صورة فضائية (حديثة في فترة الاعداد للخطة الهيكلية) لعموم الرقعة الجغرافية للمحافظة وبدرجة دقة مناسبة لها
- منظومة معلومات جغرافية(GIS) قابلة للتحديث للخطة الهيكلية.

- تحقيق مبدأ التوازنة المكانية بالتنمية على صعيد :
  - المحافظة والمحافظات المجاورة لها ضمن الإقليم.
  - مركز المحافظة والمدن الكائنة ضمنها.
  - تحقيق مبدأ الموازنة بين المستقرات الحضرية والريفية في المحافظة.
  - تأهيل المشاريع المقترحة للمحافظة من مواردها الذاتية.
  - دراسة الإمكانيات التنموية المتاحة في المحافظة (الطبيعية والبشرية).
  - دراسة التأثير المتبادل بين المحافظة والمحافظات المحيطة بها.

- تضمين خطط الوزارات القطاعية(الاتحادية والحكومات المحلية) وتوقيع مشاريعها (المنفذة والمقترحة) على الأرض ضمن المحافظة.
  - رسم شبكة من (المحددات) في منطقة الدراسة والتي تمثلها المحددات والمحرمات (النفطية، الزراعية، الاروائية، الجيولوجية، الفيزياوية ... الخ).
  - رسم المؤشرات التنموية ومجالات التطوير (المشتركة بين هذه المحافظة والمحافظات المجاورة ضمن الاقليم) والتي يمكن أن تنفذ على المدى القريب أو البعيد.
  - إمكانيات المحافظة الطبيعية والبشرية والاقتصادية في (خدمة) المشاريع المكملة في محافظات أخرى.
- رسم سيناريوهات تمثل اتجاهات حركة السكان وتوقعات النمو السكاني والعمراني لمدن وقصبات المحافظات.
  - دراسة التأثيرات البيئية للمشاريع الحالية والمقترحة مستقبلاً.
  - دراسة نمط توزيع المستقرات الحضرية وحجومها وعلى مراحل الخطة والتصاميم الأساسية لها.
  - دراسة التجمعات الريفية واتجاهات نموها وتطورها العمراني وإمكانية رفع المستوى الإداري لبعض منها إلى مستوى (مركز حضري) وربط عدد من القرى به.
  - رسم استراتيجيات التطوير المستقبلي في مجال شبكات النقل الإقليمية والدولية وتحديد الطرق ومسارات الحركة وسهولة الدخول إلى أهم مراكزها التنموية.
  - تحديد (تأشير مواقع) المشاريع الأساسية التي لها تأثير على رفع المستوى المعاشي للسكان (الصناعية والتنموية بكافة أنواعها) وتوفير فرص عمل للمواطنين وتحديد نوع النشاطات الاقتصادية والخدمية.
  - رسم سياسة تنموية لتطوير المستقرات القائمة ضمن المناطق الحدودية إن وجدت.

- قدمت الخطط الهيكلية المنجزة خرائط رقمية تضمنت الطبقات التالية:
  - شبكات الطرق و الشوارع و الجسور و التقاطعات الرئيسية (خارج حدود البلديات).
  - مواقع المستقرات الحضرية و الريفية
  - الخطوط الكنتورية لأقرب ( 5م ) .
  - شبكات الارواء و البزل .
  - الانهر و المسطحات المائية .
  - خطوط نقل الطاقة الكهربائية ( الضغط العالي و الفائق ) .
  - المواقع الصناعية ( المعامل).
  - محطات الطاقة الكهربائية.
  - المشاريع الاستراتيجية.
  - السدود
  - الغابات و المحميات .
  - مناطق الثروات المعدنية.
  - مصافي النفط الرئيسية.

- محطات توليد الكهرباء.
- خطوط انابيب النفط و الغاز.
- مناطق الاثار التراثية الرئيسية.
- مسارات خطوط السكك الحديد الرئيسية والمحطات(خارج حدود البلديات).

<u>إهداف الخطط الهيكلية في مجال التوجه نحو اللامركزية</u>

يسعى العراق الآن الى التوجه نحو النظام اللامركزي والذي يهدف للمحافظة على مرونة عالية في رسم سياسات وبرامج التنمية للمحافظة , مما يجعل من الاعتماد على إعداد خطة هيكلية شاملة للمحافظة اسلوباً ومنهجاً علمياً لتطوير الواقع التنموي لها .

- تطوير المستقرات البشرية (الحضرية) الى مستوى أعلى اداريا وما يحققه ذلك من تطوير وتنمية واستثمارات وجذب سكاني للمدينة
- تطوير المستقرات الريفية ذات مستوى النمو و الخدمة المؤثرة في خدمة السكان الى مستوى أعلى اداريا وما يحققه ذلك من تطوير وتنمية واستثمارات وجذب سكاني للمدينة

- في مجال استخدام الطاقة النظيفة

قدمت الخطط الهيكلية لعدد من المحافظات التي تتوفر فيها الامكانيات الطبيعية بسبب موقعها الجغرافي (محاور لاستحداث وتنمية مشاريع خدمية واقتصادية تدخل ضمن التنمية المستدامة وذلكفي مجالات توليد الطاقة الكهربائية (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)

- دراسة المحافظة ضمن موقعها الاقليمي وتاثيرها المتبادل مع المحافظات المجاورة لها

حيث ان نطاق تاثير كل نشاط اقتصادي أو خدمي وحدود تاثيره واستفادة السكان منه لا يرتبط بـ(الحدود الادارية لاي محافظة) ولكون المشاريع الاستراتيجية والحيوية في كافة القطاعات ذات (نطاق وطني او اقليمي) فان الخطط الهيكلية ساهمت بشكل مباشر في ربط وتبادل التاثير التنموي الاقتصادي والخدمي للمحافظات المتجاورة.

<u>المشاركة في الاعداد للخطط الهيكلية:</u>

تم مناقشة مراحل اعداد الخطط الهيكلية في كل محافظة مع كافة الجهات والمؤسسات المعنية في كل محافظة ولكل مرحلة يتم اعدادها من مراحل الخطة الهيكلية
كما تم مشاركة كافة المعنيين في المحافظات في ورش العمل والبرامج التدريبية والندوات واللقاءآت التي نظمت خلال فترة اعداد الخطة الهيكلية حيث كان لهم دوراً اساسياً في توجيه وتقويم مفردات الخطة الهيكلية وانضاج سيناريوهات تطوير وتنمية المحافظة بكافة قطاعاتها .

- الهيئة المشرفة على تنفيذ الخطة الهيكلية

نظمت الخطط الهيكلية التي تم انجازها (آلية للتنفيذ) تمثلت بتشكيل(هيئة مشرفة على تنفيذ الخطة الهيكلية) في كل محافظة كما تم تحديد (الهيكل التنظيمي) لهيئات تنفيذ الخطط الهيكلية والجهات المعنية بادارتها وتنفيذها وتقديم الاستشارات الفنية لكافة الدوائر والجهات المعنية بالتنفيذ.

- دراسات للمدن الجديدة واقتراح مواقع لها حول مدينة بغداد وضمن نطاق تاثيرها الاقليمي
- انجاز الخطط الهيكلية لمحافظتي(كركوك ونينوى)
- العمل على اعادة توزيع السكان وتشجيع اسكانهم في (المدن الصغيرة) اي (مراكز النواحي والأقضية الصغيرة) من خلال توجيه وتوقيع انشطة اقتصادية

<u>المستوى الثاني/ في مجال اعداد استراتيجات تطوير المدن وتحديث مخططاتها الاساسية</u>

نطاق التاثير / المستوى الاقليمي والمستوى المحلي

خلال الفترة (2007-2015) تم انجاز استراتيجات تطوير وتحديث مخططاتها الاساسية للمدن التالية:
- كافة مراكز المحافظات عدا(الموصل)
- كافة مراكز الأقضية في عموم المحافظات(باستثناء عدد محدود منها في محافظة نينوى)
- مراكز أقضية ونواحي في محافظات(الأنبار وصلاح الدين)بوشر بها ولم تنجز بسبب الظروف الأمنية التي حصلت في تلك المحافظات،ويتم اكمالها بعد ان يستكمل تحريرها باذن الله تعالى.
- عدد كبير من (مراكز النواحي)في عموم المحافظات
- سيتم استكمال انجاز استراتيجات تطوير المدن(الاخرى) وتحديث مخططاتها الاساسية عند رصد التخصيصات المالية.

الية التنفيذ

تم انجاز مشاريع استراتيجات تطوير المدن وتحديث مخططاتها الاساسية من خلال:
- التخصيصات المالية في الموازنات الاستثمارية السنوية للمديرية العامة للتخطيط العمراني.
- التخصيصات المالية في الموازنات الاستثمارية السنوية لتنمية الأقاليم في المحافظات.

الواقع الحالي للمدينة:

يشغل سكان المدن كافة الاستعمالات الحضرية المحددة بموجب التصميم الأساس للمدينة ( سكن , خدمات مناطق خضراء, طرق مباني عامة ,مناطق صناعية). ومن الحقائق الأساسية أن الواقع العمراني والحضري لعموم المدن في العراق يمكن أن يوصف بأحسن الأحوال بأنه (ضعيف) ويعاني من مشاكل خدمية وبيئية وعمرانية وذلك من خلال مستوى الخدمات الآتية:
- شبكات البنى التحتية ( الماء , الكهرباء،المجاري،الطرق , الهاتف ...الخ )
- الوحدات والمجمعات السكنية .
- الخدمات البلدية .
- تردي مستوى البيئة الحضرية .
- المناطق الخضراء والترفيهية .
- المناطق الصناعية .

يضاف إلى ذلك نشوء ظاهرة ( النمو العشوائي غير المبرمج) في المدن والتجاوز على الاستعمالات المحددة بالتصاميم الأساسية لها وهذه ظاهرة جديرة بالدراسة والاهتمام لما لها من تأثير كبير على الواقع العمراني والخدمي والبيئي للمدن.

أساليب المعالجة الحالية:

رغم قيام المؤسسات الحكومية والبلدية خلال الفترات السابقة بمحاولات لأغراض( الإصلاح والترميم ) لمفاصل الواقع البيئي والعمراني والخدمي المتردي للمدن في كافة قطاعاتها, الا أن هذه المعالجات بقيت ( قاصرة ) عن أحداث نقلة نوعية وقفزة حقيقية بواقعها وذلك لكون المدينة تمثل ( كياناً متكاملاً ) بكافة مفاصله وأجهزته الحيوية وقد ترتب على ( المعالجات السابقة ) عدم الترابط والتكامل في تنسيق صرف التخصيصات المالية والجهود البشرية والآلية بسبب عدم وجود ( مخطط تنظيمي وتوجيهي حديث وكفوء) يحقق التكامل الوظيفي ويؤمن ربطاً متكاملاً للنسيج الحضري في كل مدينة بمستوى عالي من الكفاءة والمرونة.

واقع التصاميم الأساسية الحالية

أن التصاميم الأساسية لعموم المدن في العراق قد تم أعدادها في عقود السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. أن تسارع النمو السكاني والعمراني(خلال الألفية الثالثة) وازدياد الحاجة لإعادة التنظيم استعمالات الأرض الحضرية لمواجهة المستجدات ورسم إستراتيجية تنمية عمرانية للمدن جعل تلك التصاميم (قاصرة) عن تلبية احتياجات السكان للخدمات والسكن والمناطق

الترفيهية والصناعية ، كما أصبحت شبكات الطرق المحلية والرابطة فيها غير مؤهلة لمواجهة النمو المتزايد لحركة المركبات داخل المدن ومنها إلى المدن الأخرى.

منظور الكفاءة والجدوى الاقتصادية

بهدف توحيد الجهود الفنية والاقتصادية والخدمية وتكامل الرؤيا القطاعية لكافة الجهات الإنتاجية والخدمية (الفاعلة) في كل مدينة يتطلب إعادة رسم إستراتيجية جديدة ( مكانية وتنموية ) لكل مدينة تسعى لوضعها على أعتاب القرن الواحد والعشرين وأحداث نقلة نوعية ( عمرانية وتنموية واقتصادية واجتماعية وخدمية ) في كل مدينة باعتبار ان لها تأثير مباشر متبادل مع مركز المحافظة وكافة مراكز الأقضية والنواحي والقرى في المحافظة.

أهداف مشروع تحديث التصميم الأساسي للمدينة

- أعادة تنظيم شبكات الطرق المحلية والرابطة .
- استحداث مساحات وقطاعات جديدة للأغراض السكنية .
- أعـــادة ترتيب واستحداث مناطق للخدمات العامة والأبنية الحكومية (الصحية , التعليمية الثقافية , الاجتماعية , الترفيهية .... الخ ).
- إعادة توزيع الكثافات الإسكانية في المدينة واستحداث أنماط جديدة للسكن فيها
- أعادة تأهيل مركز المدينة القديمة واعتماد سياسة الحفاظ على الموروث العمراني فيها .
- استحداث مناطق صناعية جديدة ومشاريع استثمارية وتنموية لتوفير فرص عمل للسكان .
- دراسة وحل المشاكل المرورية في مركز المدينة وقطاعاتها المختلفة بهدف تحقيق الانسيابية في حركة النقل الداخلي والنقل بين مدن المحافظة والنقل الإقليمي .
- تقوية ودعم وإعادة تنظيم مواقع محطات ومسارات خطوط شبكات البنى التحتية في المدينة ومصادر التغذية .
- رسم سياسة جديدة لخدمات البلدية وتطوير الواقع البيئي للمدينة ومعالجة النفايات السائلة والصلبة ومصادر التلوث المؤثرة على حياة السكان .
- خلق بيئة جاذبة للفرص الاستثمارية الجديدة في المدينة من خلال استحداث مواقع ومساحات جديدة للمشاريع الاستثمارية وكذلك إعادة تأهيل لمواقع ومناطق مهمة أو منتخبة في المدينة وعرضها لأغراض الاستثمار الرؤية للخطط الهيكلية من منظور الكفاءة والجدوى الاقتصادية.

الدراسات التي قدمتها مشاريع استراتيجيات تطوير المدن وتحديث تصاميمها الاساسية

الدراسة الاقليميه وظهير المدينة
اجراء الدراسات التالية-:
- دراسة المنطقة المحيطة بالمدينة
- الدراسة الاقليمية للمدينة

ويجب ان تشمل هذه الدراسات:

1) موقع المدينة وعلاقتها بالمدن الأخرى الواقعة في نفس الإقليم أو المحافظة وتحديد الترابط العضوي بينهم والسبل الكفيلة بتقوية هذا الترابط.
2) دراسة نطاق تأثير المدينة بالاعتماد على معايير متعددة وبحث الخصائص الاقتصادية والمكانية لاقليم المدينة وظهيرها ، من اجل استخراج المؤشرات التخطيطية المهمة لتحديد افاق التوسع المستقبلي للمدينة ودراسة الامكانات والمحددات البيئية والطبيعية والبشرية التي من شانها توجيه استراتيجيات التنمية الاقليمية للمنطقة الواقعة في حدود التأثير المباشر للمدينة.

- **السكان و القوى العاملة**

تشمل هذه الدراسة جميع النواحي المتعلقة بالخصائص الديموغرافية واتجاهات النمو ومعدلاته و تصنيف السكان حسب فئات العمر والجنس والنشاط الاقتصادي والبيئة وغير ذك من التصانيف التي تساعد على تكوين صورة واضحة عن السكان في سنة الإساس وسنة الهدف وتحديد قدرة وقابلية المدينة على النمو والتطور بشكل منتظم وعلى استيعاب الزيادات السكانية المتوقعة. كما تشمل هذه البيانات عدد الاسر وحجومها ومعدل الدخول الشهرية العاملة وغير العاملة والبطالة .... الخ على ان يتم توفير تلك البيانات لأكثر من تعداد مباشر.

- **دراسات الإسكان**

تشمل هذه الدراسة جميع النواحي المتعلقة بقطاع الاسكان في المدينة من حيث اعداد الوحدات السكنية وتصانيفها كأنماط السكن ، الكثافات السكنية ، العجز الاسكاني والحالة الانشائية والمساحة و عدد غرف النوم وغيرها من التصنيف والبيانات التي تمكن من اجراء تقييم عالي الدقة لواقع الاسكان في سنة الاساس وتحديد المتطلبات في سنه الهدف وبضمنها اقتراح سياسات لاعادة توزيع الكثافات الاسكانية بما يضمن تخفيف الضغط عن مركز المدينة ويضمن ايضا توزيع متوازن لانماط السكن المختلفة على مساحة الرقعة الجغرافية للمدينة.

- **دراسة الصناعة والتخزين**

تشمل هذه الدراسة جميع النواحي المتعلقة بالنشاط التخزيني والصناعي في المدينة من حيث اعداد المشاريع وتصانيفها حسب الحجم ، النوع ، الانتاج المواد الاولية المطلوبة وفئة التلوث وتحديد مواقعها على الخرائط بالاضافة الى بيانات العاملين ( عددهم ، انواعهم ) وكل ما من شانه توفير صورة واضحة عن طبيعة النشاط الصناعي والتخزيني في المدينة في كل من سنة الاساس وسنة الهدف ,واقتراح توزيع الفعاليات الصناعية الحالية والمقترحة على الرقعة الجغرافية للمدينة وفقا للموارد المادية والبشرية المتاحة والكامنة مع الاخذ بنظر الاعتبار تحديد المعالجات البيئية لها.

- **دراسات النشاط التجاري والاعمال**

تشمل هذه الدراسة جميع النواحي التجارية من حيث اعداد المشاريع وتصانيفها الى تجارة جملة ومفرد , وتثبيت مواقعها على الخرائط كما يشمل ذلك بيانات العاملين في الانشطة وكل ما من شانه إعطاء صورة واضحة عن هذه الانشطة وتوزيع واعادة توزيع المراكز التجارية على مستوى الرقعة الجغرافية للمدينة ويشمل ذلك المراكز الحالية والمقترحة في كل من سنة الإساس وسنة الهدف.

- **الابنية الادارية والخدمية العامة**

تشمل هذه الدراسات جميع النواحي المتعلقة بتوفير الخدمات العامة للسكان كالتعليم والصحة والانشطة الاجتماعية والثقافية كالنوادي الاجتماعية ومراكز تنمية الشباب والمرأة وغير ذلك , كما تشمل بيانات المؤسسات العامة والحكومية وتثبيت جميع تلك المواقع على الخرائط وتشمل ايضا بيانات عن احجام تلك الخدمات والعاملين فيها وتحديد مستوى اداء الخدمة والنواقص وكل مامن شانه ان يعطي تقويما دقيقا لواقع تلك الخدمات مع تحديد معايير كل خدمة على ضوء ما معتمد في العراق او تحسينه بما ينسجم مع المعايير الاقليمية والدولية وتحديد الحاجة المستقبلية لإعداد المباني والقوى العاملة لكل نشاط في سنة الاساس وسنة الهدف

- **دراسة خدمات البنى التحتية والخدمات الاساسية (الماء ، الكهرباء ، المجاري ، الهاتف ...)**

يتطلب ذلك دراسة واقع حال الشبكات الحالية وتحديد كفائتها ( الخطوط وتحملها ، المحطات الرئيسية وحجومها ) وتحديد مستواها وفق المعايير المحلية والدولية ، باتجاه تحديد احتياجاتها المستقبلية وتغييرها او رفع مستوى الخدمة ، المتطلبات ، العجز ، التهرؤ ، التقنيات الجديدة للتطوير لكل خدمه او شبكة

- **دراسات النقل والمرور**

وتشمل هذه الدراسة كل ما يتعلق بالنقل والمرور وتشمل شبكة شوارع المدينة كالحجوم المرورية وكيفية تولد وانجذاب الرحلات وخطوط الرغبة وتحديد الرحلات النمطية والاغراض السائدة لها ، وكل مايلزم للحصول على نماذج الطلب على النقل ومواقف المركبات وغير ذلك مما له الاثر المباشر على عملية التخطيط الاساسي للمدينة . وعلى الاستشاري بيان المسوحات التي سيقوم باجرائها في هذا الصدد واساليب اجرائها بشكل واضح . وبناء على ذلك تعد مقترحات تخطيط شبكات النقل إضافة الى التصاميم التفصيلية للتقاطعات المختلفة و مقترح ربط شبكة النقل الاقليمية بالمدينة.

- **دراسات طبيعية وبيئية**

تشمل الدراسة اللازمة لاعداد تقويم دقيق لبيئة المدينة الطبيعية ويضم ذلك الهواء والماء والتربة وتحديد بؤر التلوث وانواعه ورصد البيانات المناخية للمدينة الهواء , الحرارة , الرطوبة ... الخ وجميع الظواهر الطبيعية والبشرية التي تؤثر في بيئة المدينة وسبل معالجة الظواهر السلبية وتطوير الظواهر الايجابية فيها.

- **دراسة مركز المدينة**

تشمل هذه الدراسة (دراسة عامة) للمنطقة المركزية للمدينة ووضع الحلول العامة الكفيلة بمعالجة المشاكل الحضرية التي يغاني منها المركز

- **دراسة الأبنية الدينية ومجاوراتها وسبل الحفاظ عليها وتطويرها**

يتطلب ذلك دراسة واقع الحال والاحتياجات المستقبلية لتطوير المنطقة وان ذلك يتطلب عناية خاصة بالارث الحضاري لها مع مراعاة العادات والتقاليد للسكان وارتفاعات الابنية المحيطة بالمراكز الدينية ويتم تحديد مثل هذه الامور مع الجهات المختلفة قبل توقيع العقد لمراعاة صفات المدينة بالإضافة إلى دراسة التشريعات والقوانين المحلية وابداء المقترحات بصدد تطويرها.

- **دراسة تفصيلية لمناطق ذات خصوصية**

وتشمل دراسات لمناطق ذات ميزات خاصة وعلى سبيل المثال لا الحصر الجانب السياحي لها , المناطق التجارية ( ضمن المناطق القديمة و التقليدية في مركز المدينة او الحديثة ضمن الإحياء الجديدة )،المناطق الترفيهية , المناطق الخضراء و المفتوحة على مستوى المدينة والمناطق الصناعية(الحرفية والصناعية الحديثة )أو أجزاء منها ، مناطق مركزية وتشمل مراكز ( المحلة ، الحي ، القطاع ) ،

- **دراسة وتحليل مشكلة المتجاوزين**

دراسة مشكلة التجاوز على الأراضي المخصصة وفقا للمخطط الأساس الحالي من قبل المواطنين ولا سيما في الاونه الأخيرة مما يسبب مشاكل حضرية وبيئية كبيرة والتي تنعكس بشكل سلبي على واقع المدينة ومستقبلها وتتطلب هذه الدراسة الاهتمام بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للمتجاوزين لوضع الحلول التي من شانها القضاء على هذه الظاهرة دون التأثير على الظروف المعاشية للمواطنين للمتجاوزين او على استعمالات المخطط الاساس للمدينة.

- **دراسة الامكانات الاستثمارية في المدينة**

دراسة الامكانيات الاستثمارية سواء كانت اجنبية او محلية التي من شانها تطوير الواقع الاقتصادي للمدينة والسياحي وتحسين المستوى الاقتصادي للسكان والحكومة المحلية والاقتصاد الوطني بشكل عام . لذا على الاستشاري ان يقوم بدراسة الامكانات الاستثمارية للمدينة على المديات القريبة والبعيدة ،كما على الاستشاري ان يقوم بوضع السياسات الاستثمارية المكانية في المدينة بما يضمن سلامة تنفيذ المخطط الاساس مستقبلا وتقليل احتمالات التجاوز عليه.
(موضوع مهم ) تنفيذ (مرحلية) انجاز المخططات الإساسية لتحقيق الاستيعاب التصميمي لتلك المخططات لغاية سنة الهدف وبالاعتماد على :

- اسلوب الاملاء الحضري

- اسلوب التكثيف (للسكان والمساكن) ضمن قطاعات المدينة أو مركزها التراثي او التاريخي
- تنفيذ القطاعات السكنية الجديدة وفق ما حدده لها المخطط الاساس المحدّث من (كثافات سكانية) و(نمط اسكاني)

مخرجات مشاريع استراتيجات تطوير المدن وتحديث تصاميمها الاساسية

- تقارير وخرائط تفصيلية لكل استعمالات الأرض الحضرية والبنى التحتية في المدينة ولغاية سنة الهدف
- تقارير وخرائط استعمالات الأرض لتطوير مركز المدينة ولمناطق منتخبة في كل مدينة اضافة لخارطة تصميم قطاعي لمحلة سكنية(ضمن التوسعات العمرانية الجديدة في المدينة)
- منظومة معلومات جغرافية (قابلة للتحديث) لعموم الاستعمالات ضمن حدود التصميم الاساسي الجديد للمدينة.
- صورة فضائية(بوقت المباشرة باعداد التصميم الاساس الجديد للمدينة) وبمقياس بحدود(0،5)م.
- خارطة لـ(مرحلية تنفيذ التصميم الاساس الجديد) لغاية سنة الهدف.

المشاركة في الاعداد لمشاريع استراتيجات تطوير المدن وتحديث تصاميمها الاساسية:

تم مناقشة مراحل اعداد استراتيجات تطوير المدن وتحديث تختاميمها الاساسية في كل محافظ مع كافة الجهات والمؤسسات المعنية في كل محافظة ولكل مرحلة يتم اعدادها من مراحل كما تم مشاركة كافة المعنيين في المحافظات في ورش العمل والبرامج التدريبية والندوات واللقاءات التي نظمت خلال فترة اعداد استراتيجات تطوير المدن وتحديث تصاميمها الاساسية حيث كان لهم دوراً اساسياً في توجيه وتقويم مفردات المشروع وانضاج سيناريوهات تطوير وتنمية المدينة بكافة قطاعاتها واستعمالات الأرض فيها.
في نهاية المشروع يقدم External Hard Disk لكل مراحل العمل من ضمنها التقارير والخرائط والمخططات بكافة انواعها.

مراحل المشروع

تضمنت مراحل المشروع المراحل التالية:
- مرحلة جمع المعلومات والمسوحات الميدانية والدراسة الإقليمية للمدينة .
- تحليل المعلومات.
- أعداد بدائل للتصميم الأساسي والسيناريوهات وبما لا يقل عن (3) بدائل واختيار البديل الأفضل
- تقديم مسودة التصميم الأساس ومسودة التصاميم المطلوبة
- تقديم التصميم الأساس والتصاميم التفصيلية النهائية المطلوبة .

**الغاية رقم (4) تعزيز الجهود الرامية الى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي والعالمي :**

ويتم حاليا اعداد دراسة عن اعادة تأهيل مدينة البصرة القديمة مع منظمة الهبيتات ويتضمن العمل دراسة المخاطر التي تواجه المنطقة التراثية في البصرة القديمة والتي تشمل : التدهور العمراني ، التحول في الانشطة الاقتصادية ، الضغط على العقارات ، تدهور البنى التحتية ، التغيرات في حركة السكان كانتقال اصحاب المنازل الاثرياء ليحل محلهم المستأجرين من الفقراء , كما ان نجاح الجهود في عملية تأهيل مدينة البصرة القديمة يتطلب منهج للتخطيط المتكامل لتطوير وصيانة منطقة التراث والذي يشمل الاعداد المؤسسي ، البيئة ، الاطار التشريعي ، الخدمات الاجتماعية العامة ، التمويل ، الاقتصاد وتوفير فرص العمل ، الثقافة العامة والتوعية ، العمران السكني والبنى التحتية . فضلاً عن اعداد ادلة وضوابط للبناء .

**الغاية رقم ( 5) التقليل الى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الاشخاص المتضررين ، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الاجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث المتصلة بالمياه ، مع التركيز على حماية الفقراء والاشخاص الذين يعيشون في ظل اوضاع هشة بحلول عام 2030:**

وحسب المسوحات الخاصة بالجهاز المركزي للاحصاء فان هناك تحسن بالأعمار حسب مؤشر الوفيات لكل 1000 مولود حي في العراق حيث اصبحت (25.2%) عام 2015 بعد ان كانت (38%) لعام 2011.

**الغاية رقم (6) الحد من الاثر البيئي السلبي الفردي للمدن**

العمل مستمر بشان ايلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات كما ورد في الخطط الهيكلية والمخططات الاساسية انفة الذكر

**الغاية رقم ( 7) الاستفادة للجميع من المناطق الخضراء**

العمل مستمر مع الوزارات المعنية بشان ايلاء الاهتمام بالاماكن العامة ، والامنة وشاملة للجميع كما يمكن الوصول اليها ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الاعاقة والاهتمام بالمساحات الخضراء ضمن التصاميم الاساسية ومشاريع البلديات ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة ومنها الارصفة وارتفاعها وقضايا اخرى كما في مشروع تحديث معايير الاسكان الحضري .

أ. **دعم الروابط الايجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية ، من خلال تعزيز التنمية الوطنية والاقليمية**

ويجري العمل حاليا على توجه لاعداد ستراتيجيات للتنمية الريفية عمرانيا واقتصاديا واجتماعيا من خلال مسح شامل للقرى واخذ عينة من الاسر الريفية لجميع محافظات العراق ، لغرض اختيار قرى مرشحة للتطوير وفقاً لمعايير معينة هي ( عدد السكان ، وقوعها على طرق المواصلات وسهولة الوصول اليها ، توفر جانبا من الخدمات وفرص العمل ، توفر الاراضي الزراعية ، العلاقات والتفاعل الاجتماعي مع القرى المجاورة ... الخ ) لغرض انشاء المشاريع التنموية فيها وبما يخدم سكانها وسكان القرى المجاورة لها والتي تقل فيها مقومات التنمية ,فضلاً عن تحديد القرى التي بامكانها الاعتماد على المراكز الحضرية القريبة بعد تحديد المسافة بينها وبين هذه القرى وبالتالي تبادل المنفعة ، وذلك لتحقيق تنمية مكانية وطنية شاملة ولتعزيز الادوار والروابط التنموية بين الحضر والريف تم انجاز المسح في سبع محافظات وفي صدد الحصول على النتائج وتشمل ( البصرة ، النجف ، ميسان ، القادسية ، بابل ، المثنى ، ذي قار ، كربلاء ) .

ب. **النسبة المنوية للمدن التي تنفذ استراتيجيات للحد من المخاطر والقدرة على التكييف التي تتوافق مع الاطر الدولية المقبولة**

يجري العمل بحلول 2020 على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية والتي تعتمد على تنفيذ سياسات وخططا متكاملة من اجل شمول الجميع ، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتخفيف من تغيير المناخ والتكيف معه ، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث ، مع وضع وتنفيذ الادارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات بما يتماشى مع اطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015 - 2030

ج. **النسبة المنوية للدعم المالي لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد: لازالت غير متوفرة لحد الان .**

ويجدر الاشارة هنا الى بعض التحديات (فضلا عن التحديات المالية) التي تواجه استراتيجية الاسكان والتنمية الحضرية التشريعات التخطيطية وعدم مواكبتها للتطورات العمرانية وفي صدد الموضوع نود الاشارة الى انجاز قانونين :

- قانون التخطيط العمراني : القانون في طور المصادقات والذي يهدف الى تخطيط وتنظيم استعمالات الارض وتطويرها عمرانيا وتعزيز دور الحكومات المحلية في اعداد وتنفيذ المخططات العمرانية ,ويعنى بالمخططات العمرانية الاتجاهية والهيكلية والمحلية .
- قانون ادارة البلديات : لم يزل ايضا في طور المصادقات كما حدد هذا القانون وظائف البلديات من حيث اقرار ومراقبة اقتراح المخطط العمراني المحلي من خلال تنظيم وتحديد المساحات التي تتم الموافقة لامتداد العمران اليها على ضوء المتطلبات الصناعية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وغيرها ، وتقسيم المدينة على قطاعات سكنية تتوافر فيها مناطق عمرانية وصناعية وتجارية ، مع تنسيق الاعمال بين القطاعات بصورة مريحة وسريعة واقتصادية ، وحساب التطورات المتوقعة للمدينة خلال مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة مع تحديد مدة العمل في المخطط العمراني المحلي ، واقتراح اعداد تصميم مفصل لكل قطاع ضمن التصميم الاساس ،فضلاً عن الوظائف الاخرى .

# مرفق رقم 40

وزارة الإسكـــان
والمرافق والمجتمعات العمرانيـة
قطاع الاسكان والمرافق

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
صادر ٢٩٨٥
٢٤ أكتوبر ٢٠١٧
المرفقات
رئيس قطاع الإسكان

إدارة الاتصالات
25 OCT 2017
3387
رقم الوارد :
مرفقات :

**السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله**

**مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة**

**الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية**

**تحية طيبة ... وبعد**

الحاقاً لكتابنا لسيادتكم رقم ٣٥٨٠ بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٠ بشأن قـرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (٣٣) يوم ٢٠١٦/١٢/٢٠ رقم (ق ١٠ - د.ع ٣٣ - ٢٠١٦/١٢/٢٠ ) بخصوص الفقرة (أولاً) من البنـد العاشر : الاستراتيجية العربية للتنمية الحضرية المستدامة والإسكان التي تنص علي أن " **تكليف اللجنة الفنية الاستشارية النظر في كيفية متابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وخاصة الهدف الحادي عشر (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة آمنة ومرنة ومستدامة ) وما يحتويه من غايات** " .

وقد تضمن الكتاب عاليه أن الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية تقوم بإعداد المخططات الاستراتيجية العامة لمدن الجمهورية التي تحتوي علي مجموعة من الدارسات المتخصصة التي تغطي كافة مقاصد الهدف المشار اليه عاليه وكذا تحتوي أيضاً علي قائمة من المؤشرات التي تقوم بمتابعة تنفيذ تلك المخططات التي تحقق رؤية الهيئة في تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة .

**وفي هذا الشأن** نود الإشارة تفصيلاً الى رؤية الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لمتابعة غايات ومقاصد الهدف الحادي عشر على المستويين القومي والمحلي ذلك على النحو التالي:

**أولاً : المستوى القومي:**

- تحديث أعمال المخطط الاستراتيجي القومي ( خريطة التنمية العمرانية لمصر ) والذي يعد دستور التنمية العمرانية لمصر وبناء عليه تم إعداد المخططات الاستراتيجية علي كافة المستويات المكانية .
- إعداد دراسات لنطاقات التنمية المكانية ( الأقاليم التنموية ) التي تشكل خريطة مصر في ظل توجهات المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ومتطلبات إعادة توزيع الثروات والموارد لتلبية متطلبات واحتياجات السكان والانشطة وتوجهات ومتطلبات التنمية علي المستوي الاقليمي ، هذا بالإضافة الي إعداد المخططات الاستراتيجية لمحافظات الجمهورية علي ، وهذا يتوافق مع بعض من مقاصد الهدف المشار اليه عاليه ومنها:
  - دعم الروابط الايجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والاقليمية .
- دراسة للمنظور البيئي للتنمية العمرانية علي المستوي القومي لتحديد الملامح الرئيسية للتنمية العمرانية المتوافقة مع الظروف البيئية مع الوضع في الاعتبار حساسية البيئة وقدرتها علي استيعاب الدرجات المختلفة من الانشطة العمرانية والحضرية بدون احداث ضرر بها . وهذا يتوافق مع بعض من مقاصد الهدف المشار اليه عاليه ومنها :
  - الحد من الاثر البيئي السلبي في المدن . 240

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة – القصر العيني تليفون : ٢٧٩٣١٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٣١٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

**ثانياً : المستوي المحلي:**

- إعداد المخططات الاستراتيجية العامة لمدن الجمهورية بهدف تحقيق ما يلي:
  - تمكين المجتمعات المحلية من تحديد أولويات واستراتيجيات التنمية.
  - خلق فرص عمل جديدة بالمدن مما يسهم في تطوير الاقتصاد المحلي.
  - تمكين المجتمعات من إدارة التغيير ورؤية المستقبل بشكل أفضل.
  - تحفيز المشاركة العريضة من كافة شركاء التنمية بالمدينة.
  - تطوير خطط عمل ذات نتائج وأهداف وبرامج زمنية مع توزيع للأدوار والمسئوليات والميزانيات مع تشجيع الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص .

**وهذه الأهداف يتم الوصول اليها من خلال مجموعة من الدراسات المتخصصة ( عمرانية - اقتصادية - بيئية - اجتماعية - بنية اساسية) التي تغطي العديد من مقاصد الهدف المشار اليه عاليه ومنها:**

- ضمان حصول الجميع علي مساكن وخدمات اساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ورفع مستوي الاحياء الفقيرة .
- تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام والقدرة علي تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية علي نحو قائم علي المشاركة ومتكامل بحلول عام ٢٠٣٠ .
- توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع .

**وكذا تحتوي هذه المخططات علي قائمة من المؤشرات التي تقوم بمتابعة التقدم في تنفيذ تلك المخططات .**
**مما سبق يتضح رؤية الهيئة نحو تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة .**

**برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بما يلزم.**

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**مستشار الوزير**

**لشئون قطاع الإسكان والمـرافـق**

**مهندســـة /**

٢٠١٧/١٠/٢٢

**{نفيســة محمـود هـاشـــم}**



العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة - القصر العيني تليفون : ٢٧٩٢٦٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٢٦٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

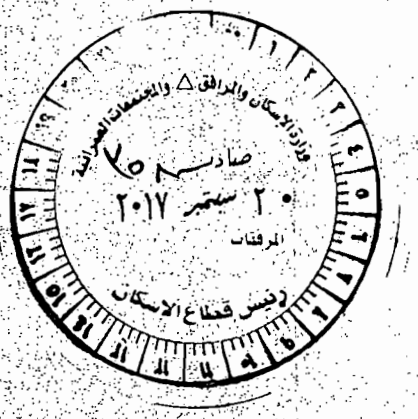


**السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله**

**مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة**

**الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية**

**تحية طيبة ... وبعد**

بالإشارة الـــي قـــرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (٣٣) يوم ٢٠١٦/١٢/٢٠ رقـــم (ق ١٠ - د.ع ٣٣ - ٢٠١٦/١٢/٢٠ ) بشان **البنـــد العاشر : الاستراتيجية العربية للتنمية الحضرية المستدامة والإسكان** .

الفقرة (اولاً) التي تنص علي أن **" تكليف اللجنة الفنية الاستشارية النظر في كيفية متابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وخاصة الهدف الحادي عشر ( جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة امنة ومرنة ومستدامة ) وما يحتويه من غايات "** .

**وفـي هذا الشأن** يرجي التفضل بالإحاطة أن الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية تقوم بإعداد المخططات الاستراتيجية العامة لمدن الجمهورية التي تحتوي علي مجموعة من الدارسات المتخصصة (عمرانية - اقتصادية - بيئية - اجتماعية - بنية اساسية) التي تغطي كافة مقاصد الهدف المشار اليه عاليه وكذا تحتوي أيضاً علي قائمة من المؤشرات التي تقوم بمتابعة تنفيذ تلك المخططات التي تحقق رؤية الهيئة في تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**مستشار الوزير**

**لشئون قطاع الإسكان والمـــرافق**

**مهندســـة /**

**{نفيســـة محمـــود هـاشـــم}**

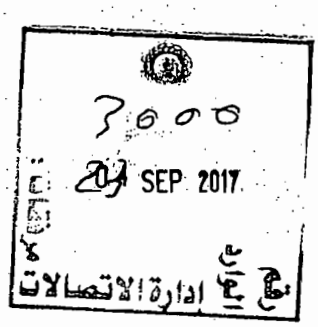


العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة – القصر العيني تليفون : ٢٧٩٢٦٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٢٦٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

# مرفق رقم 41

UN-HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

# خطة تنفيذ

# الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة



مسودة 1

تهدف الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 (الإستراتيجية) إلى طرح رؤية للإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة العربية خلال الخمسة عشر عامًا القادمة لضمان "**أن تكون المستقرات البشرية متكاملة ومستدامة مرنة قادرة على المجابهة والمنافسة وتوفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي**" ولتحقيق هذه الرؤية، تم صياغة ست غايات رئيسة تضمنت خمسة وثلاثين هدفًا في جميع مجالات الإسكان والتنمية الحضرية وتحقيق جودة الحياة في المناطق السكنية. وتشمل الغايات: 1-ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش؛ 2-ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الإجتماعية؛ 3-تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع الدول العربية؛ 4-تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء قدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية؛ 5-تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية؛ و6-تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. و قد أقرت الإستراتيجية خلال القمة العربية لعام 2016 في موريتانيا لفترة زمنية تبلغ خمسة عشر عامًا من 2015 إلى 2030 على أن تخضع للمراجعة كل 5 خمس سنوات.

## نطاق المرحلة الأولى لخطة التنفيذ:

تهدف الخطة الخمسية الأولى (2015-2020) إلى وضع خارطة طريق للدول العربية لإدراج غايات وأهداف الاستراتيجية في سياساتها الوطنية والمحلية، وتمكين مؤسساتها من بدء التغيير في نهجها في تخطيط وإدارة التنمية الحضرية. لا تسعى الخطة إلى تقديم قائمة ثابتة من التدخلات تطبقها جميع الدول العربية؛ بل إنها تعترف بحقيقة أن البلدان العربية لديها سياقات متنوعة ومعدلات تحضر ومستويات تنمية مختلفة. ومن ثم، فهي تعمل نحو إطلاق سلسلة متصلة من التدخلات الاستباقية بناء على طلب الدول العربية، تتناسب مع خصوصياتها وتتماشى مع أولوياتها وتستجيب لاحتياجات مجتمعها، وكذلك، تأخذ بعين الإعتبار كافة الالتزامات العالمية التي تبنتها المنطقة حتى الآن ومنها الخطة الحضرية الجديدة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاقية باريس للمناخ الناشئة عن مؤتمر الأطراف في نسخته 21 وغير ذلك. ومن الضروري، في السنوات الأولى من التنفيذ، من الضروري وضع الأساس لآليات وأطر للتنسيق تكون ذات تأثير إيجابي على المناطق الحضرية، بما يسهم في تحقيق التنمية المكانية المتوازنة والمستدامة في المنطقة على مدار السنوات القادمة. وفي هذا الصدد، تستند الخطة تحديدًا على ثلاث ركائز: -

**1- إصلاح السياسات (على الصعيد الوطني)**

يستلزم مراجعة سياسات التنمية الحضرية الوطنية الحالية وتصميم سياسات جديدة للمستقبل من أجل وضع نهج منسق ومتكامل وأكثر فعالية للمؤسسات الحضرية للتصدي للتحديات والقضايا الحضرية الناشئة.

**2- بناء القدرات المؤسسية (على الصعيدين الوطني والمحلي)**

يقوم على تمكين الحكومات الإقليمية والوطنية والمحلية عبر القطاعات الحضرية من أداء مهامها بفعالية من خلال تزويدها بالمعارف والمهارات القائمة على الاحتياجات التي من شأنها تمكينها من حوكمة وإدارة المدن والبلدان. ويتم التركيز على دمج هذا العنصر طوال سنوات الخطة الخمسة عشر.

3- التنسيق بين القطاعات وبناء الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والتبادل الإقليمي (جميع المستويات)

يستوجب المشاركة الفعالة من جانب جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية عبر جميع القطاعات المتصلة بالتنمية الحضرية للعمل معًا بطريقة تكاملية. وينبغي أن يكون القطاع الخاص وغيره من الوكالات الإنمائية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية جزءًا لا يتجزأ من هذه العملية. ويساعد تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على حفز الإمكانيات عبر الحدود وبدء الحوارات الإقليمية وتبادل المعارف وتعزيز التنفيذ على مستوى البلدان والمدن.

**الإجراءات الموصي باتخاذها هي:**

وفي ضوء الأهداف والركائز المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان العربية أن تختار وتنفذ أي من الإجراءات التالية الموصي بها - على سبيل المثال لا الحصر - طبقًا لاحتياجاتها المحلية وتحديات النمو الحضري.

**على الصعيد الإقليمي:**

يركز العمل على تبادل المعرفة والتعلم فيما بين الأقران واستعراض أهم الخبرات والحلول المحلية والوطنية والدولية التي حققت نجاحا لمواجهة التحديات الحضرية التي تواجه البلدان العربية. ويوفر حيزًا للدعوة لتشجيع مشاركة عدد لا يحصى من أصحاب المصلحة، وإقامة شراكات مختلفة والاتصال بالمناطق الأخرى فضلاً عن الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية والإقليمية.

وفي هذا الصدد، يمكن إنشاء "**مجموعة العمل العربية المعنية بالتنمية الحضرية المستدامة**" والتي سوف تضم مجموعة من مجتمعات الممارسة التي تركز على مواضيع محدده بهدف إحصاء الممارسات الحضرية المستدامة والتحديات والدروس المستفادة من المنطقة وجميع أنحاء العالم وتعريف بلدان المنطقة بأدوات ومنهجيات التنمية الحضرية الجديدة والمبتكرة. على أن تقوم إحدى بلدان المنطقة بتنسيق واحدة من مجتمعات الممارسة التي سوف يتم انشاؤها على أساس التناوب لمدة سنتين وبعضوية عدد من ممثلي البلدان الأخرى. وعلى كل مجتمع التوافق حول مجموعة من المواضيع الفرعية التي ينبغي التركيز عليها للمناقشة وتنظيم اجتماعات لتبادل المعارف على المستوى دون الإقليمي على مدى السنوات الخمس. وتتضمن عضوية كل مجتمع ممارسة أطراف ممثلين عن المنظمات المحلية الحكومية وغير الحكومية للعمل كمراقبين للمناقشات والتعبير عن آرائهم. وفي هذا الصدد، تقترح المواضيع الآتية: -

1 -الحصول على مسكن ملائم ومستويات معيشة أفضل

2 -التخطيط والتصميم الحضري الشامل وتحسين الأحياء الفقيرة

3. تقاسم الرخاء الاقتصادي وتحفيز التمويل البلدي

4 -حماية الموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها

5 -الحوكمة القائمة على الأدلة والتشريعات النافذة

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية كمنصة للرصد وتبادل المعلومات والمناصرة لتتبع التقدم المحرز لتنفيذ خطة العمل الحضرية العربية وتحقيق أهدافها وتأمين الدعم السياسي رفيع المستوى للتحضر كمحرك للنمو والازدهار للجميع. ويقوم كل مجتمع مشارك خلال المنتدى بتنظيم عدد من الجلسات لعرض حالة عمله وأنشطته وعرض كيف يمكن أن يحدث التغيير الحضري في المنطقة، وفقا لذلك.

**الموضوع الأول - الحصول على مسكن ملائم ومستويات معيشة أفضل**

**على الصعيد الوطني:**

1- إعداد واعتماد وإنفاذ إطار إسكان شامل يقوم على أبعاد الإسكان الخمسة (1 -المتكاملة 2 الشاملة، 3- بأسعار معقولة، 4 -كافية، 5 -تطوير المستقرات العشوائية)، وتعزيز تكامل الأطر السياسية الشاملة على جميع المستويات جنبًا إلى جنب مع تقييم وضع الإسكان الذي من شأنه أن تستمد منه مجموعة من التوصيات لاعتمادها في سياسة الإسكان؛

2- مراجعة وتنويع خيارات تمويل الإسكان لجميع مستويات الدخل (الإعانات المتبادلة والرهون العقارية وتمويل المساكن الاجتماعية والإيجارات، وآليات الائتمان بلا ضمان للبناة/الملاك، والائتمان للمطورين والمقاولين ومنتجي مواد البناء، والأدوات ذات الأغراض الخاصة التي يمكن استخدامها لحشد المزيد من الإيرادات المختلفة والموسعة)؛ وتطوير سياسات الترخيص والتأجير التي تدعم تكوين التعاونيات المجتمعية وأوضاع الإقامة المختلفة.

3- وضع وتنفيذ سياسات حضرية وطنية توفق بين السياسات القطاعية الوطنية القائمة والخطط الحضرية العالمية والإقليمية مع مراعاة السياقات الوطنية من أجل توفير إطار عمل وطني ومتماسك يوجه التنمية المستقبلية للنظام الحضري الوطني. وعلى هذه السياسات أن تأخذ في الاعتبار الاتجاهات الحالية والمستقبلية المتعلقة بتكوين السكان وتوزيعهم والتوقعات الديمغرافية والتقييم الاقتصادي والظروف البيئية في البلد.

4- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية الوطنية المسؤولة عن السياسات الحضرية (التنسيق الأفقي)؛ ومواءمة المستويات الوطنية والإقليمية والبلدية (التنسيق الرأسي).

5- تعزيز تقديم الخدمات والبنية الأساسية بكفاءة وبأسعار معقولة من أجل التوسع الحضري المستدام (توسيع المدن المخطط له وإعادة التأهيل الحضري والتخطيط الحضري والحكم والإدارة في جميع المناطق).

6- اعتماد / مراجعة وإنفاذ سياسات ولوائح وقوانين البناء والتقسيم لضمان اتساقها مع المعايير العالمية (مثل "المبادئ الصحية للإسكان" الصادرة عن منظمة الصحة العالمية)، وإدماج السلامة والأمن في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمحلية؛

7- إجراء تقييمات قطرية لمتطلبات التصميم الحضري للمدن المتوسطة والمدن التجارية بما في ذلك تحديد الشركاء المهتمين بالمشاركة في مبادرات التصميم الحضري المبتكرة

**على الصعيد المحلي:**

8- بناء قدرات السلطات المحلية على تطبيق المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالتخطيط والتصميم الحضري والإقليمي وصياغة النظم الأساسية واللوائح ذات الصلة التي من شأنها توجيهها نحو التنمية الحضرية المستدامة، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المحلية التي يمكن أن تيسر الاتفاقات بين البلديات (التنسيق بين البلديات)؛

9- تنفيذ استراتيجية على مستوى المدينة من خلال المبادرات والشراكات مع المجتمعات المحلية التي تعمل على منع الجريمة عن طرق تحسين التماسك الاجتماعي ومشاركة المجتمع؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على النهج التشاركي المحلي بإدماج الأمن كبعد شامل في عملية صنع القرار.

10- تطوير خطط التوسع والتكثيف المحلي لتمكين المدن من استيعاب النمو المتوقع في المستقبل (بما في ذلك إدماج النازحين داخليًا) وتقليل تكاليف النقل وتقديم الخدمات مع مراعاة مبادئ الاستخدام المختلط

والتنوع الاجتماعي وزيادة الاتصال. إلى جانب ذلك، بناء قدرات مدراء المدن والمخططين على أدوات تمديد المدن وتكثيف التخطيط وتعزيز تقنيات البناء المتاحة محليًا والسليمة بيئيًا لتشجيع أساليب توفير الطاقة وحماية صحة الإنسان.

11- تطوير خدمات البنية الأساسية والتنمية في المناطق الريفية واعتماد سياسات تكفل الإنصاف في توفير الخدمات وتقديمها إلى جميع الفئات في المناطق الريفية، فضلًا عن تدريب المرأة الريفية وبناء قدراتها من أجل تعزيز مشاركتها في المشاريع الإنمائية لاسيما في إطار الأنشطة المدرة للدخل الأسري والمشاريع الإنمائية كثيفة العمالة في المناطق الريفية.

12- إجراء تقييمات للمساحات العامة ومراجعة إجراءات السلامة لتحديد الاحتياجات المحلية وتوفير فرص الانتعاش والتنشيط وإعادة التصميم (مع التركيز على الأحياء المهمشة) إلى جانب مراجعة القوانين والأنظمة وبالتزامن مع ذلك، ينبغي تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التحسين المادي للمساحات العام مع مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والإدارة (المزيد من التنقل والنفاذ للمشاة ومزيد من الأماكن الترفيهية...)

13- تعزيز قدرات البلديات المحلية على رفع مستوى المستقرات المهمشة وأدوات التخطيط والتصميم على نطاق المدينة ونظم إدارة المعلومات الإقليمية التي تمكنها من تحسين توجيه الاستثمارات، واستكمال المستندات والخرائط البلدية لضمان عدم السماح بخطط التنمية السكنية في الأراضي المعرضة للأخطار البيئية أو الخطرة.

## الموضوع الثاني: تصميم وتخطيط حضري شامل وتطوير الأحياء الفقيرة على الصعيد الوطني:

1- وضع سياسات وطنية للأراضي بحيث تنسق التنمية المكانية وتخصيص الموارد بين الحكومات الوطنية والمدن إلى جانب بناء قدرات السلطات لتعجيل تنفيذ إصلاحات الأراضي وتبسيط نظم معلومات الأراضي.

2- إجراء تقييم قانوني وتنظيمي لحيازة الأراضي وتطبيق نموذج عودة السكان المهجرين في بلدان ما بعد الأزمات من أجل فرز المظالم المتعلقة بالأراضي والممتلكات وتوفير حلول مستدامة لإدماج الأسر التي أعيد توطينها من خلال عملية قائمة على أصحاب المصلحة المتعددين.

3- مراجعة أنظمة التخطيط الحضري لتعكس بدقة أنماط التسوية على أرض الواقع، مع النظر في امكانية اعتبار مواقع استضافة النازحين داخليا كحلول مستديمة، مثل تخطيط المخيمات كإمتدادات للمدن؛ وتقليل العوائق الإدارية وغيرها من العوائق أمام النازحين للسماح بالمشاركة النشطة في التنمية الحضرية (على سبيل المثال السماح للنازحين بالحصول على إذن بالبقاء بدلا من أن يطلب منهم العودة إلى منطقة المنشأ)؛

4- إجراء تقييمات لاحتياجات ما بعد الصراع / ما بعد الكارثة من منظور حضري يركز على الإسكان والأراضي والتخطيط والتنمية الحضرية لتغذية خطط الإنعاش والإعمار والخدمات الأساسية وبرامج إعادة تأهيل البنية الأساسية الحيوية وجهود العودة الآمنة.

5- تطبيق النهج القائم على المناطق في تخطيط المساعدات الإنسانية والإنمائية والاستجابة للنازحين والمجتمعات المحلية المضيفة والحكومات المحلية، على أساس منظور التنمية الحضرية المنصف والشامل؛

6- إنشاء نظم تنقل مستدامة في المناطق الحضرية من أجل تحقيق وصول أكثر إنصافا إلى خدمات التنقل وتحسين الإنتاجية الاقتصادية وخفض الآثار البيئية السلبية.

7- الشروع في عملية تشاور واسعة النطاق بين أصحاب المصلحة لتطوير استراتيجيات التنقل الحضري التي تتكيف مع الاحتياجات المحلية والمجدية من الناحية المالية وتحديد حلول النقل العام الفعالة والذكية (خطط جمع وإتاحة البيانات الذكية)

8- تحديد أنماط الشوارع والمباني والأراضي وترتيبات بنائها من أجل تعزيز ملائمتها للحياة وتناسقها وسهولة التنقل والنفاذ والتماسك الاجتماعي والإنتاجية الاقتصادية والمساعدة على تحقيق التوازن بين المجالات العامة والخاصة.

9- تشجيع التخطيط المشترك للتجمعات السكنية والخدمات والعمل والنقل متعدد الوسائط والنقل العام بالتكامل مع خيارات المشي وركوب الدراجات التي تقلل من التكلفة والوقت والتأثير البيئي للسفر.

10- تنمية الجيوب العمرانية وتجديد وتحديث النسيج الحضري القائم بما في ذلك الأراضي الحضرية الشاغرة والأراضي المهجورة والأماكن العشوائية والأحياء الفقيرة والمستقرات غير الرسمية (سواء كانت تفتقر إلى الحيازة أو المساحة الكافية أو الدائمة أو الوصول إلى المياه أو الصرف الصحي) وأن توفر تعويضًا عادلا للنقل.

11- وضع استراتيجيات للتنمية في المدن والمناطق الحضرية وبرامج لتحسين الأحياء الفقيرة من أجل زيادة كفاءة استخدام الأراضي والموارد الطبيعية وتحسين استثمارات البنية التحتية وتوسيع الشبكات وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الإقليمية.

**على الصعيد المحلي:**

12- تشجيع إدارة الأراضي على نطاق المدينة من خلال اعتماد أدوات محلية مبتكرة على مستوى الأحياء (مثل برمجيات نموذج ملكية الحيازة الاجتماعية التي تمثل نظامًا للمعلومات لإدارة الأراضي لصالح الفقراء، والمنهجية التشاركية والشاملة لإعادة تكييف الأراضي) جنبًا إلى جنب مع التدريب الملائم لموظفي البلديات والمجتمعات المحلية لضمان التنفيذ الفعال وتمكين إدارة الأراضي الحضرية الشاملة لمناصرة الفقراء مع إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

13- تطبيق نهج النظام الإيكولوجي على المدن والمناطق النائية، كاستراتيجية للإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد الطبيعية التي تعزز الحماية والإستخدام المستدام لها بطريقة منصفة.

14- اعتماد قوانين الإسكان الشاملة والسياسات الضريبية المناسبة للأراضي والممتلكات التي من شأنها أن تعزز نظم الضرائب البلدية وتزودها بأدوات مالية فعالة تسجل زيادات في قيمة الأراضي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى زيادة إيرادات البلديات وزيادة تمويل الإسكان.

15- تطوير المهارات وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة في البلديات مثل المستشارين المحليين وموظفي البلديات ومسؤولي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ومؤسسات التدريب المحلية بشأن تطبيق أدوات التخطيط التشاركية وأدوات وضع الميزانية التشاركية التي تتيح فرص لمشاركة المجتمع المدني على مستوى المدينة وتساعد السلطات الحكومية المحلية في إدارة التخطيط التشاركي ووضع الميزانية وتشمل أدوات التخطيط التشاركية المحتملة أدوات للتعداد ورسم الخرائط والمبادئ التوجيهية لإدارة البرامج.

16- تعزيز القدرة المؤسسية للحكومات المحلية على تخطيط الإمتداد الحضري وتوفير وإدارة الخدمات للمناطق المستقرة حديثًا واستعادة حقوق ملكية الأراضي المفقودة ؛

17- تدريب الحكومات المحلية على تخطيط أنماط المستقرات الأكثر إدماجا التي من شأنها أن تقلل من الاختناقات المرورية واستهلاك الطاقة.

18- تقييم وتنقيح الخطط الحضرية والإقليمية للمدن الوسيطة والمدن التجارية، كجزء من نظام وطني متسق ووظيفي للمدن لإدماج المناطق الريفية وقاعدتها الاقتصادية ووظائفها التجارية؛ وتصميم حلول متوازنة بين الموارد الطبيعية والفرص الاقتصادية. وستعزز هذه النتائج دور المدن الوسيطة ومدن السوق داخل النظام الحضري الوطني.

## الموضوع الثالث: تقاسم الرخاء الاقتصادي وتحفيز التمويل البلدي

### على الصعيد الوطني:

1- وضع استراتيجيات وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية الحضرية لإدماجها في استراتيجيات المدينة لتعزيز نهج كلي للتنمية الحضرية وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للمدن.

2- تقديم تدخلات مستدامة لتوفير سبل العيش من خلال نهج قائم على تعدد الفاعلين والمشاركين يستند إلى تحليل سلسلة القيمة لعملية التجديد الحضري على مستوى المستقرات مع التركيز على توفير التدريب على المهارات وبناء القدرات للفئات الضعيفة (النساء والشباب والنازحين) وتمكينها اقتصاديا.

3- بناء رأس المال الاجتماعي من خلال تعزيز الشبكات الاجتماعية وبناء قدرات منظمات المجتمع المحلي وتصميم شبكات الأمان المجتمعي للربط بين السكان ومستويات الحكومة المختلفة. وهناك نهج مفيد يتمثل في إجراء تحليل للاحتياجات والخدمات في كل تسوية بحيث تخلق فرص عمل تخدم احتياجات المجتمع وخدمات يستطيع المجتمع أن يقدمها.

4- إنشاء مركز خدمات حضري موحد يستهدف الفئات الضعيفة ويقدم الخدمات التالية: تحديد والاجتماع مع الشركاء التنفيذيين والماليين؛ وإجراء تقييم للفئات الضعيفة لتحديد احتياجاتها واحتياجات المجتمعات المحلية؛ تحديد مصادر التمويل وتقديم المساعدة الفنية في بناء المركز الموحد وتدريب الموظفين في مجال عملهم.

5- إنشاء مسارات للنقل والطاقة مع إمكانية خلق بيئة مواتية لإنشاء مراكز صناعية تزود المستثمرين الإقتصاديين والتجاريين بالبنية التحتية والخدمات السليمة بيئيا. ويمكن لمسارات النقل والطاقة أن يكون لها حدائق تولد طاقة إضافية من الموارد المتاحة محليا باستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة صغيرة النطاق مثل مزارع الرياح والطاقة الشمسية والغاز الحيوي ومحطات الطاقة الكهربائية وأنظمة الطاقة الحرارية الأرضية.

6- تنظيم منتديات بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين للعمل في ممرات التنمية بما فيها البلديات؛ جنبا إلى جنب مع صياغة سيناريوهات التنمية الإقليمية للممرات وإعطاء الأولوية لدعم التخطيط الحضري لمراكز الممرات للاستفادة من البنية التحتية القائمة والمخطط لها (الطرق وخطوط نقل الطاقة وخطوط أنابيب النفط والغاز والسكك الحديدية) من أجل توجيه نمو الأولويات الحضرية الجديدة.

### على الصعيد المحلي:

7- تقييم آليات توليد الإيرادات البلدية القائمة وتحديد آليات مبتكرة ومستدامة (تحديد قيمة الأراضي والوصول إلى أسواق رأس المال والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتركيب الأنظمة الآلية... الخ) استنادًا إلى وعي أفضل لاقتصادات المدن وأصولها المحلية لتحسين التخطيط ووضع الميزانية على مستوى المقاطعات وتعزيز قاعدة الإيرادات للحكومات المحلية.

8- ضمان وجود بيئة تمكينية لدر الدخل وأنشطة ريادة الأعمال على المستوى المحلي من خلال تحديد الفرص المالية والقيود القانونية و المؤسسية على تولد الدخل للتغلب عليها لضمان نجاح المبادرات المحلية

9- وضع مبادئ توجيهية لوضع السياسات المالية للبلديات وتشجيع اعتماد نظم آلية للإدارة المالية والإبلاغ على الصعيد المحلي.

10- تدريب موظفي البلدية على أدوات تقييم اقتصادهم الحضري واستغلال أصولهم المحلية وفرص التنمية الحضرية للنمو.

11- تزويد الحكومة المحلية بممارسات جيدة لتصميم وتنفيذ وتقييم الآليات المدرة للدخل التي تتناسب مع خصوصيات المدينة مثل التقاط قيمة الأراضي والوصول إلى أسواق رأس المال وتحديد المشاريع القابلة للتمويل التي تكون جذابة للقطاع الخاص وخصخصة جمع الإيرادات البلدية ودر الدخل من إصدار التصاريح لمشغلي الأعمال، وتشكيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخصخصة تقديم الخدمات البلدية والحصول على المنح من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والشركاء في التنمية وتنظيم حملات "شراء المحلي" ومشاريع التنمية الإبداعية ومتنزه الأعمال والتنمية ومعارض التوظيف والأعمال التجارية وتنظيم استخدام المساحات العامة والتصميم الحضري ... الخ.

## الموضوع الرابع-حماية الموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها

1- مراجعة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020 وخطة العمل العربية للتعامل مع تغير المناخ في ضوء الخطة الحضرية الجديدة، وأجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس بشأن المناخ والتشجيع على التوقيع على هذه الاتفاقية (بالنسبة لأولئك الذين لم يوقعوا بعد)

2- وضع واعتماد خطط وطنية طموحة وشاملة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ومبادرات خضراء ذات أهداف فعالة، مطابقة لمعدلات التحضر الحالية، للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من حدة المخاطر لتمكين الانتقال التدريجي إلى اقتصاد منخفض الكربون، وإقامة البنية التحتية وتوفير الخدمات الحضرية. وينبغي أن تدرج الخطط بشكل جيد في الأهداف الإنمائية الأوسع للبلدان / المناطق / المدن.

3- تبني استراتيجيات التنمية الحضرية منخفضة الانبعاثات التي تأخذ بعين الاعتبار منظور الشباب والنوع واللامركزية. وهي تشمل آثار تغير المناخ وتقييم هشاشة الأوضاع؛ ومخزونات الغازات الدفيئة في المدينة وغيرها من الدراسات المتعمقة ذات الصلة ووضع خطة عمل لتغير المناخ وإدماج تغير المناخ في التخطيط والإدارة الحضريين؛ ودعم حوارات السياسات بين الحكومات الوطنية والمحلية وفرص التبادل بين الأقران بما في ذلك التعاون بين المدن.

4- تعزيز مواد البناء ذات الكفاءة في استخدام الطاقة (مثل مبادئ تصميم المباني) والحلول السكنية الملائمة والمستديمة بيئيا من أجل تطوير المساكن الرسمية وبرامج تحسين الأحياء الفقيرة والوقاية منها من أجل تحقيق البنية الأساسية والخدمات الحضرية السليمة بيئيا. وينبغي أن يتم البحث عن الحلول عن طريق التصميم التشاركي للمساكن، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات وتطلعات فقراء الحضر والفئات الضعيفة بما في ذلك الأسر التي تعولها النساء.

5- تطوير أدوات زيادة الوعي وتبادل المعرفة وبناء القدرات حول تخطيط الطاقة الحضرية المستدامة (الرسوم والإصلاح المالي البيئي، مراجعة الإنفاق البيئي العام، أدوات الحماية الاجتماعية، المحاسبة الخضراء، الإدارة المتكاملة للموارد المائية ... إلخ)، لتحسين العدالة الاجتماعية مع تعزيز الأهداف البيئية.

6- استعراض جميع تصميمات البنية الأساسية للحكومة المركزية والمحلية وخطط استخدام الأراضي لضمان وضع التكيف مع تغير المناخ بعين الاعتبار، وأن تكون أكثر استعدادا للكوارث، استنادا إلى تقييم شامل ومتعدد للمخاطر والذي سوف يشكل خط الأساس لخطط التأهب الحضري وخطط الطوارئ.

7- الاضطلاع بالجوانب الحضرية لعمليات تقييم الاحتياجات المتعددة في مرحلة ما بعد الصراع / ما بعد الكوارث التي تنفذها الوكالات التنوعة، بما في ذلك الإسكان والأراضي والتخطيط والبيئة الحضرية والتحضير لإعادة الإعمار وإعادة بناء المساكن والخدمات الأساسية وإصلاح البنية الأساسية الحضرية والأراضي والممتلكات المفقودة وإعادة التوطين، وإدارة الأنقاض وتنظيفها، وسبل كسب العيش والاقتصاديات الحضرية؛

8- تشجيع البحوث الرامية إلى زيادة معالجة المياه المستعملة في المناطق الحضرية لإعادة استخدامها في النظم الزراعية ونظم المياه المستعملة الطبيعية في المستقرات البشرية النائية والمعزولة في ظل تضاؤل مصادر المياه.

**على الصعيد المحلي:**

9- تطبيق نموذج الهشاشة الحضرية على مستوى المدينة لضمان الاستمرارية الوظيفية للحكومة المحلية من خلال دورة الكوارث بدءًا من رسم خرائط المخاطر وتحليلها ثم تقييم المخاطر والضعف في المناطق الحضرية (تحديد المخاطر وتحديد متطلبات التحديث لبرامج البناء لتكون أكثر أمانًا) تليها إعداد خطط إنعاش واستجابة شاملة. وتشمل هذه العملية المجتمع المدني والمخططين الحضريين والقطاع الخاص لتسهيل إقامة شراكات مبتكرة لصياغة وتمويل مشاريع وخطط التخفيف من آثار الكوارث.

10- بناء وتعزيز قدرات الاستجابة الوطنية للسلطات الوطنية والمحلية على تخطيط تغير المناخ والتكيف معه ورسم خرائط للأخطار وتحليلها والتخفيف من أخطار الكوارث بغية بناء الأسس لتحقيق الانتعاش الحضري المستدام وإعادة البناء.

11- وضع مبادئ توجيهية للإدارة المتكاملة للمياه والصرف الصحي والنفايات في البلديات لمساعدتها على إقامة نظم سليمة تلبي احتياجاتها، تستند إلى رسم الخرائط القطاعية والتحليل التقني والمالي.

## الموضوع الخامس- الحوكمة القائمة على الأدلة والتشريعات النافذة

1 إجراء تقييم للإطار القانوني الحضري على المستوى الوطني يمكن أن يكون شاملًا أو يستهدف أولوية معينة (الأرض أو التخطيط أو تمويل البلديات. الخ) لتحسين شفافية وكفاءة واستجابة الحوكمة الحضرية وتوجيه الإصلاحات التنظيمية نحو تحفيز مشاركة المواطنين وقدرتهم على مساءلة الأجهزة الرسمية.

2 مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية بما في ذلك القوانين والمدونات والقواعد والمراسيم التي تقيد توفير المساكن بأسعار معقولة لضمان منع اي ممارسات تحيزية تحول دون تأجير أو بيع ممتلكات لشخص ما على أساس العرق أو الدين أو العرق أو الجنس أو الحالة الاجتماعية (الحق في المدينة)؛

3 مواءمة الأطر القانونية الحضرية مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة واعتماد أو تعزيز الأدوات وقدرات الإنفاذ الحكومية على جميع المستويات في مجال التخطيط والإدارة في المناطق الحضرية والإقليمية

4 تنشيط المراصد الحضرية الوطنية والمكاتب الإحصائية وإدماج المؤشرات الحضرية في قواعد بياناتها لتمكينها من إنتاج إحصاءات أفضل (على شبكة الإنترنت) عن الاتجاهات والظروف الحضرية، قابلة للمقارنة دوليًا. ويمكن أن تسترشد بمنهجية مؤشر ازدهار المدن.

5 بناء قدرات السلطات على المستويات المركزية والمدن والأحياء على جمع البيانات وتحليلها ونشرها وزيادة وعيها بالمصادر الحالية للمعلومات والأدوات الفعالة من حيث التكلفة لجمع البيانات. ويمكن للبلدان الحصول على الدعم في جمع البيانات من المرصد الحضري العالمي لموئل الأمم المتحدة والشراكة العالمية للأمم المتحدة من أجل بيانات التنمية المستدامة.

6 دمج مؤشرات خطة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة/ وأهداف التنمية المستدامة / مؤشر ازدهار المدن (حينما يتم التوافق عليها) في نظم المعلومات الوطنية بما يسمح للبلدان العربية برصد التقدم المحرز نحو جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة.

7 جمع وإدارة بيانات الهجرة والنزوح واللجوء من أجل تجنب الضغط على المدن والموارد المتاحة.

8 بناء قدرات البلديات والمكاتب الإحصائية لجمع بيانات دقيقة وحديثة عن نمط المستقرات للنازحين داخليا والعائدين في المدن المضيفة.

9 إعداد التقارير الوطنية للمدن العربية الكبرى لجمع وتحليل ونشر البيانات الخاصة بالعُقد الرئيسة للنمو في جميع أنحاء المنطقة واشراك الممارسين والباحثين في المناطق الحضرية وبناء منصة لتبادل المعلومات والتعليق على السياسات بشأن الإدارة الحضرية على أساس محلي ووطني وإقليمي

10 إنشاء منصة معارف حضرية محلية تربط السلطات المحلية بالأوساط الأكاديمية لتكون بمثابة منصة لتبادل المعلومات تستند إلى الأدلة لجميع أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية بشأن القضايا الحضرية وتوفير تدفق مستمر من البحوث والمعارف القائمة على الطلب وتطويعها حسب احتياجات المدن لتوجيه خطط التنمية المكانية الخاصة بهم.

11 تعزيز قدرة السلطات المحلية على استخدام الحكم الرشيد، والتخطيط والإدارة الحضريين المناسبين في مجال منع الجريمة والعنف والحد منهما على الصعيد المحلي من خلال عملية تشاركية منتظمة تركز على ثلاث ركائز: أ -الجريمة المؤسسية ومنع العنف بما في ذلك التشريعات وأطر الإنفاذ؛ ب -منع الجريمة الاجتماعية بما في ذلك التصدي للخطر والحرص على سلامة النساء والفتيات؛ ج -منع الجرائم الظرفية التي تركز على البيئة المادية.

## المبادئ / القضايا التوجيهية

وبالإضافة إلى الركائز والتدخلات الموصى بها، تقترح خطة التنفيذ عددا من المبادئ التوجيهية التي لا غنى عنها والتي ينبغي إدماجها في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع الأنشطة والسياسات. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون لجميع المبادرات المتخذة على جميع المستويات في إطار الخطة التنفيذية للإستراتيجية تأثير إيجابي على هذه القضايا:

- *الشمولية وتعميم مراعاة نظور النوع الإجتماعي*

ضمان مشاركة ومساهمة جميع أصحاب المصلحة بشكل متساو في معالجة قضايا التحضر بما في ذلك أكثر الفئات تهميشا وحرمانا، مع مراعاة تعميم المنظور الاجتماعي في تخطيط وصياغة وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والأنشطة المقررة والموارد المخصصة لتقديم الخدمات.

- *الاستناد على حقوق الإنسان والتركيز على النتائج*

ينبغي الاستناد على احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتطبيقها في إطار كل نشاط ومبادرة مع التركيز على نتائج ومؤشرات محددة عند التخطيط لجميع المشاريع بما يتفق مع أهداف واستراتيجيات خطة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (التأثير طويل الأجل).

- *التماشى مع الأولويات الوطنية والخصوصيات المحلية*

يجب أن تكون أهداف السياسات والمشاريع والأنشطة المقررة متسقة مع الخصوصيات المحلية والاحتياجات المتنامية لكل بلد عربي وتساهم في تحقيق أولوياته الوطنية.

- *المشاركة والتمكين*

يجب إشراك المواطنين في التخطيط وصنع القرار وتمكينهم من التعبير عن أرائهم، بما في ذلك جميع الفئات المجتمعية (مع التركيز على الفئات الضعيفة مثل الشباب والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمهاجرين والنازحين ... الخ) لتحفيز الدول العربية.

- *إشراك القطاع الخاص المسؤول اجتماعيا*

تمشيا مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يتم وضع إطار لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الحضرية والبنية التحتية بطريقة أوسع وأكثر تكاملا بما يحقق الاستفادة من ديناميكيتها ومواردها المالية مع مراعاة تحملها المسؤولية عن أدائها وضمان مكافحة انتهاكات الحقوق. وسيحدد الإطار القطاعات ذات الأولوية لإمكانية إشراك القطاع الخاص والذي من شأنه أن يدر منافع متبادلة له ولسلطات الدولة. ويمكن إنشاء فريق عمل استشاري يضم ممثلي للقطاع الخاص يكون تابع للحكومة لمناقشة كيفية إزالة الحواجز التشريعية والبيروقراطية التي تحد من دور القطاع الخاص. وينبغي تعزيز إدماج معايير الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة في نماذج الأعمال الأساسية للشركات الخاصة لضمان الاستثمار المستدام. ويمكن للحكومات تيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال زيادة كفاءة المؤسسات العامة؛ وتحسين مهارات المديرين على المستويات الوسطى والعليا للتعامل مع مفاهيم تحليل التكاليف والفوائد والقيمة مقابل المال والمبادئ الأخرى ذات الصلة كجزء من عمليات صنع القرار والتخطيط. ويمكن إنشاء وحدات متابعة الشراكات بين القطاع العام والخاص في البلديات أو على الصعيد الوطني لتحفيز الحوار بين أصحاب المصلحة حول البيئة التنظيمية والسياساتية والإصلاحات الضريبية التي من شأنها أن تحفز دور القطاع الخاص.

## مستويات وآليات التنفيذ

يتحمّل مجلس الوزراء العرب للإسكان والتعمير مسؤولية تقرير الهياكل اللازمة لتطبيق الخطة التنفيذية للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، والتي من المقترح أن تشمل:

- **مجموعة العمل العربية المعنية بالتنمية الحضرية المستدامة** وهي لجنة فنية استشارية إقليمية ترأسها الأمانة الفنية لمجلس وزراء العرب للإسكان والتعمير وتضم ممثلي الوزارات العاملة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية في البلدان العربية (رؤساء اللجان الوطنية) والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لموئل الأمم المتحدة. تختص اللجنة بتوجيه ورصد تطبيق الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، فضلًا عن تقديم التقارير عن مدى التقدم المحرز إلى مجلس وزراء العرب للإسكان والتعمير. تنعقد اللجنة مرتين في السنة لمتابعة أعمال مجموعات الممارسة السابق ذكرها ومدي قيام الدول العربية بإدراج غايات واهداف الاستراتيجية في سياساتها الوطنية بالإضافة إلى التخطيط لمبادرات إقليمية وتعبئة الموارد والتنسيق مع اللجان العربية الإقليمية الأخرى ذات الصلة. كذلك، تختص اللجنة بتمثيل المنطقة العربية في المنتديات والمنابر الحضرية العالمية والإقليمية.

- **تشكيل اللجان الوطنية** بمشاركة مختلف القطاعات من أجل: (1) ضمان الالتزام رفيع المستوى وإشراك السلطات المحلية؛ 2) التنسيق بين الوزارات ومع أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان التآزر بين القطاعات؛ 3) تحفيز التخطيط المشترك والمشاريع متعددة القطاعات؛ 4) مراقبة التقدم المحرز من خلال وضع إطار وطني للمراقبة؛ 5) تعزيز التعاون وإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية من خلال التعاون مع الهيئة الاستشارية غير الحكومية؛ 6) تقديم تقرير إلى اللجنة الفنية الاستشارية الإقليمية سنويًا، وإعداد وتقديم تقرير مرحلي إلى المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية كل سنتين. وينصب التركيز الرئيسي للجان الوطنية على ضمان إتباع نهج يستند على النتائج لزيادة أوجه التآزر بين القطاعات ومعالجة التحديات الحضرية الشاملة على نحو واف.

- إنشاء **هيئة استشارية غير حكومية** لمتابعة أداء اللجان الوطنية وتقديم المشورة الفنية في تنفيذ خطة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بما يعزز من مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار في اللجان الوطنية، ورصد مدى اعتبار المبادئ التوجيهية (مراعاة المنظور الإجتماعي وحقوق الإنسان والشباب والبيئة) في المبادرات التي تنفذها اللجان الوطنية.

## الحوكمة القائمة على الأدلة والتشريعات النافذة

| الاجراءات الاقليمية | الإجراءات الوطنية |
|---|---|
| التشاور حول كيفية تنفيذ البعد الحضري في أجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 ورصد مؤشراتها الحضرية على المستوى المحلي و الوطني والاقليمي ودعم جهود الدول من خلال ورش العمل الاقليمية لبناء قدرات المكاتب الاحصاء الوطنية والمراصد الحضرية | إجراء تقييم للإطار القانوني الحضري على المستوى الوطني يمكن أن يكون شاملاً أو يستهدف أولوية معينة (الأرض أو التخطيط أو تمويل البلديات، الخ) لتحسين شفافية وكفاءة واستجابة الحوكمة الحضرية وتوجيه الإصلاحات التنظيمية نحو تحفيز مشاركة المواطنين وقدرتهم على مساءلة الأجهزة الرسمية. |
| | مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية بما في ذلك القوانين والمدونات والقواعد والمراسيم التي تقيد توفير المساكن بأسعار معقولة لضمان منع اي ممارسات تمييزية تحول دون تأجير أو بيع ممتلكات لشخص ما على أساس العرق أو الدين أو العرق أو الجنس أو الحالة الاجتماعية (الحق في المدينة)؛ |
| | مواءمة الأطر القانونية الحضرية مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة واعتماد أو تعزيز الأدوات وقدرات الإنفاذ الحكومية على جميع المستويات في مجال التخطيط والإدارة في المناطق الحضرية والإقليمية |
| دمج مؤشرات خطة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة/ والأهداف التنمية المستدامة / مؤشر ازدهار المدن (حينما يتم التوافق عليها) في نظم المعلومات الوطنية بما يسمح للبلدان العربية برصد التقدم المحرز نحو جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة. | تنشيط المراصد الحضرية الوطنية والمكاتب الإحصائية وإدماج المؤشرات الحضرية في قواعد بياناتها لتسكينها لإنتاج إحصاءات أفضل (على شبكة الإنترنت) عن الاتجاهات والظروف الحضرية، قابلة للمقارنة دوليًا. ويمكن أن تسترشد بمنهجية مؤشر ازدهار المدن. |
| تفعيل المرصد الحضري العربي وانشاء قاعدة بيانات عربية تتصل بالمكاتب الاحصائية الوطنية والمراصد الحضرية للمدن العربية وتوفر بوابة موحدة للمعرفة حول أهم المظاهر الحضرية للمنطقة العربية | |
| | إعداد التقارير الوطنية للمدن العربية الكبرى لجمع وتحليل ونشر البيانات الخاصة بالعقد الزمني للنمو في جميع أنحاء المنطقة واشراك الممارسين والباحثين في المناطق الحضرية وبناء منصة لتبادل المعلومات والتعليق على السياسات بشأن الإدارة الحضرية على أساس محلي ووطني وإقليمي. |

| الإجراءات المحلية | مؤشر تقدم التنفيذ |
| --- | --- |
| تعزيز سلطات وموارد الحكم المحلي وبناء قدراتها الادارية والمالية للتعامل بشكل أكثر استقلالية مع التحديات الحضرية التي تواجهها على المستوى المحلي | مدى ادراج الحق في المدينة في دساتير الدول العربية وتفعيله في السياسات الحضرية الوطنية |
| | |
| تعزيز وعي السلطات المحلية بمبادئ الخطة الحضرية الجديدة بشكل عام وقدرتها على استخدام الحكم الرشيد، والتخطيط والإدارة الحضريين المناسبين في مجال منع الجريمة والعنف على سبيل المثال والحد منهما على الصعيد المحلي من خلال عملية تشاركية منظمة ترتكز على ثلاث ركائز: أ -الجريمة المؤسسية ومنع العنف بما في ذلك التشريعات وأطر الإنفاذ؛ ب -منع الجريمة الاجتماعية بما في ذلك التصدي للخطر والحرص على سلامة النساء والفتيات؛ ج -منع الجرائم الظرفية التي تركز على البيئة المادية. | |
| بناء قدرات السلطات على المستويات المركزية والمدن والأحياء على جمع البيانات بشكل دوري وتحليلها ونشرها ووضع التوقعات المستقبلية متوسطة وطويلة الأجل المصنفة جغرافيا على كافة المستويات وزيادة وعيها بالمصادر الحالية للمعلومات والأدوات الفعالة من حيث التكلفة لجمع البيانات وإتاحتها للجمهور (الخرائط الجغرافية، البيانات الضخمة، البيانات المفتوحة). ويمكن للبلدان الحصول على الدعم في جمع البيانات من المرصد الحضري العالمي لموئل الأمم المتحدة والشراكة العالمية للأمم المتحدة من أجل بيانات التنمية المستدامة. | 1- عدد البلدان التي اعتمدت آليات تكفل الشفافية والحق في المعرفة فيما يخص بياناتها الخاصة بالتخطيط الاقليمي والحضري وربط بين مراصدها الحضرية المحلية والوزارات والأوساط الأكاديمية ومتخذي القرار على كافة المستويات.<br>2- مدى حداثة قواعد بيانات المراصد الحضرية في الدول العربية وأخذها في الاعتبار التصنيفات من حيث النوع، السن، النطاق الجغرافي، الهجرة... الخ |
| جمع وإدارة بيانات الهجرة والنزوح واللجوء من أجل تجنب الضغط على المدن والموارد المتاحة. | |
| بناء قدرات البلديات والمكاتب الإحصائية لجمع بيانات دقيقة وحديثة عن نمط المستقرات للنازحين داخليا والعائدين في المدن المضيفة. | |
| إنشاء منصة معارف حضرية محلية تربط السلطات المحلية بالأوساط الأكاديمية لتكون بمثابة منصة لتبادل المعلومات تستند إلى الأدلة لجميع أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية بشأن القضايا الحضرية وتوفير تدفق مستمر من البحوث والمعارف القائمة على الطلب وتطويعها حسب احتياجات المدن لتوجيه خطط التنمية المكانية الخاصة بهم. | |
| | عدد تقارير المدن العربية التي تم اصدارها |

# مرفق رقم 42

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

# الخطة التنفيذية
# للاستراتيجية العربية للاسكان
# والتنمية الحضرية المستدامة

**وثيقة استرشادية للحكومات الوطنية**
**من أجل مستقرات بشرية شاملة ومتكاملة ومستدامة في المنطقة العربية**

**مرجعها أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – الخطة الحضرية الجديدة**

**تراجع دوريًا كل خمس سنوات**

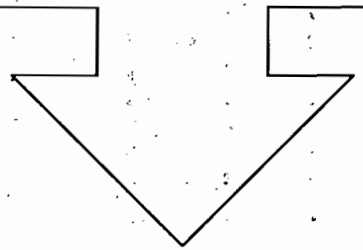

**الرؤية**

**ضمان أن تكون "المستقرات البشرية متكاملة ومستدامة، قادرة على المجابهة والمنافسة وتوفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي".**

# الغايات والاهداف

**1**
ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش

**2**
ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية

**3**
تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية

**4**
تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية

**5**
تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية

**6**
تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي

# اليات التنفيذ

**المستوى الاقليمي**

**التنسيق، الحوار وإدماج كل الدول العربية**

**المستوى الوطني**

**المبادىء التوجيهية والتعاون**

**التعامل مع تحديات كل دولة في إطار خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

**استراتيجيات الاسكان والتنمية الحضرية**

**الخطة التنفيذية**
**تحديد الأولويات، مقترحات تنفيذية، المتابعة والتقييم**

**جامعة الدول العربية ومكتب الموئل الاقليمي:**

- **توفير الدعم الفني**
- **تيسير تبادل الأراء والأفكار والخبرات فيما يتعلق بأليات ومؤشرات التنفيذ على المستوى الوطني**

# الخطة الحضرية الجديدة: ما الجديد؟

IMPLEMENTING
THE NEW
URBAN AGENDA

**ثلاثة التزامات تحويلية:**

- ❖ الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر
- ❖ الازدهار والفرص للجميع
- ❖ التنمية المستدامة والقدرة على الصمود

**ثلاثة عوامل للتنفيذ الفعال:**

- ❖ بناء أنظمة للحوكمة الحضرية
- ❖ تخطيط وإدارة المساحات الحضرية
- ❖ وسائل التنفيذ



- تحقيق نقلة نوعية حضرية لإعادة النظر في أساليب تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتمويلها وتنميتها وحوكمتها وإدارتها (15أ)،
- خطة عالمية النطاق وتشاركية ومحورها الإنسان، ورؤية طويلة الأجل تحدد الأولويات والإجراءات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ودون الوطني. والمحلي (16) بما يتطلب أطرًا سياسية تمكينية (81)
- ونشجع موئل الأمم المتحدة، وبرامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على وضع توجيهات مستندة إلى الأدلة وعملية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (128)

# تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة: 5 عوامل اساسية

- **السياسات الحضرية الوطنية:**

تشاركية، شاملة وقابلة للتنفيذ؛ التوقعات السكانية، التنمية الحضرية جزء من الخطط الانمائية المتكاملة؛ تحديد الاختصاصات والتنسيق بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، الحد من اختلالات التوازن الجغرافية

- **التشريعات والقوانين الحضرية:**

كفالة الحق في المدينة من خلال الاطر التشريعية والقانونية الملائمة للتعامل مع المناطق الحضرية على قدم المساواة وإدارة الاراضي وتنظيم المساحات العامة بما يراعي حقوق الجميع ويحقق النتائج الايجابية للتوسع الحضري

- **التخطيط والتصميم الحضري:**

ضمان ان يكون التخطيط تشاركي، شامل وقائم على المعلومات مع مراعاة شروط الإتصال والتمازج الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والكثافة المستديمة في ادارة استعمالات الاراضي وتوفير الحماية للموارد الطبيعية والتراث الثقافي

- **الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات:**

تحفيز الموارد والاستثمارات المحلية بما يقلل من التباينات الاجتماعية ويحفز التنمية الاقتصادية من خلال بناء القدرات الادارية والمالية للسلطات المحلية وابتكار ادوات تزيد فرص تمويل الاسكان الميسور للجميع، وتسمح بتوليد الإيرادات الناجمة عن استخدام الأراضي وتضمن فعالية وكفاءة تقاسم قيمة الأرض لصالح الجميع

- **التنفيذ على المستوى المحلي:**

تعزيز تخطيط الامتدادات الحضرية الجديدة وتحديث النسيج العمراني القائم من خلال اطارات شاملة ومتوازنة لتوفير الخدمات في المناطق غير المخططة، بالإضافة إلى اقامة مجموعات تواصل بين المواطنين والسلطات الحكومية

# ركائز تنفيذ الاستراتيجية العربية

- سلسلة متصلة من التدخلات الاستباقية بناء على طلب الدول العربية، تتناسب مع خصوصياتها وتتماشى مع أولوياتها وتستجيب لاحتياجات مجتمعها

# المواضيع المقترحة للخطة التنفيذية

1 -الحصول على مسكن ملائم ومستويات معيشة أفضل

2 -التخطيط والتصميم الحضري الشامل وتحسين الأحياء الفقيرة

3 . تقاسم الرخاء الاقتصادي وتحفيز التمويل البلدي

4 -حماية الموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها

5 -الحوكمة القائمة على الأدلة والتشريعات النافذة

| الاجراءات الاقليمية | الإجراءات الوطنية | الإجراءات المحلية | مؤشر تقدم التنفيذ |
|---|---|---|---|
| رصد مدى التقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في البلدان العربية وجمع تقارير الرصد الوطنية كل عامين من خلال العروض القطرية في إطار المنتدى الوزراي العربي للإسكان والتنمية | تقييم السياسات الاسكانية للدول العربية وإعداد واعتماد وإنفاذ إطار إسكان شامل يقوم على أبعاد الإسكان الخمسة (1 -المتكاملة 2 الشاملة، 3-باسعار معقولة، 4 -كافية، 5 -تطوير المستقرات العشوائية)، ومجموعة التوصيات المستمدة من التقييم | مراجعة وتنويع خيارات تمويل الإسكان لجميع مستويات الدخل (الإعانات المتبادلة والرهون العقارية وتمويل المساكن الاجتماعية والإيجارات، وآليات الائتمان بلا ضمان للبناة/الملاك، والائتمان للمطورين والمقاولين ومنتجي مواد البناء، والأدوات ذات الأغراض الخاصة التي يمكن استخدامها لحشد المزيد من الإيرادات المختلفة والموسعة)؛ وتطوير سياسات الترخيص والتأجير التي تدعم تكوين التعاونيات المجتمعية وأوضاع الإقامة المختلفة.<br>تعزيز قدرات البلديات المحلية على رفع مستوى المستقرات المهمشة وأدوات التخطيط والتصميم على نطاق المدينة ونظم إدارة المعلومات الإقليمية التي تمكنها من تحسين توجيه الاستثمارات، واستكمال المستندات والخرائط البلدية لضمان عدم السماح بخطط التنمية السكنية في الأراضي المعرضة للأخطار البيئية أو الخطرة. | 1- عدد البلدان التي أنجزت اطار شامل لإسكانها يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الخمس المذكورة للحق في المسكن<br>2- عدد الآليات التنظيمية التي تم اقرارها لمعالجة الممارسات غير الرسمية في قطاعي استخدام الأراضي والإسكان، وبرامج تطوير الأحياء غير الرسمية والتعامل مع التملك في المناطق المنخفضة المخاطر |
| | وضع وتنفيذ سياسات حضرية وطنية توفق بين السياسات القطاعية الوطنية القائمة والخطط الحضرية العالمية والإقليمية مع مراعاة السياقات الوطنية من أجل توفير إطار عمل وطني ومتماسك يوجه التنمية المستقبلية للنظام الحضري الوطني. | بناء القدرات المحلية والمؤسسية وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات لتنفيذ والتنسيق مع السياسة الحضرية الوطنية المعتمدة ويمكن خلق كيان على المستوى الوطني يتولى صياغة واعتماد وتنفيذ السياسة الحضرية والمتابعة مع المؤسسات الأخرى على كافة المستويات.<br>تطوير خدمات البنية الأساسية والتنمية في المناطق الريفية واعتماد سياسات تكفل الإنصاف في توفير الخدمات وتقديمها إلى جميع الفئات في المناطق الريفية بالتوازن مع المناطق الحضرية<br>تدريب المرأة الريفية وبناء قدراتها من أجل تعزيز مشاركتها في المشاريع الإنمائية لاسيما في إطار الأنشطة المدرة للدخل الأسري والمشاريع الإنمائية كثيفة العمالة في المناطق الريفية بما يحقق فرص اقتصادية متساوية ويقلل الفجوة بين الريف والحضر | عدد البلدان التي اعتمدت سياسات حضرية وطنية وانشأت مؤسسات منوطة بتنفيذها وتقييمها |
| | إجراء تقييمات قطرية لمتطلبات التصميم الحضري للمدن المتوسطة والمدن التجارية بما في ذلك تحديد الشركاء المهتمين بالمشاركة في مبادرات التصميم الحضري المبتكرة | إجراء تقييمات للمساحات العامة ومراجعة اجراءات السلامة لتحديد الاحتياجات المحلية وتوفير فرص الانتعاش والتنشيط وإعادة التصميم (مع التركيز على الأحياء المهمشة) إلى جانب مراجعة القوانين والأنظمة التي تحمي التراث الثقافي والمواقع الأثرية.<br>وبالتزامن مع ذلك، ينبغي تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التحسين المادي للمساحات العام مع مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والإدارة (المزيد من التنقل والنفاذ للمشاة ومزيد من الأماكن الترفيهية...)<br>بناء قدرات مدراء المدن والمخططين على أدوات تمديد المدن وتكثيف التخطيط وتعزيز تقنيات البناء المتاحة محليًا والسليمة بيئيًا لتشجيع أساليب توفير الطاقة وحماية صحة الإنسان.<br>تطوير خطط التوسع والتكثيف المحلي لتمكين المدن من استيعاب النمو المتوقع في المستقبل (بما في ذلك إدماج النازحين داخليًا) وتقليل تكاليف النقل وتقديم الخدمات مع مراعاة مبادئ الاستخدام المختلط والتنوع الاجتماعي وزيادة الاتصال | 1- عدد التقييمات القطرية التي تم انجازها على مستوى المنطقة العربية<br>2- التفسير لقانوني للحد الأدنى من المساحة العامة للفرد الواحد في البلدان العربية ومدى اتباعها لمعايير التصميم الحضري العالمية ومدى توفر الحماية القانونية وآليات الصيانة الدورية لها |
| | اعتماد / مراجعة وإنفاذ سياسات ولوائح وقوانين البناء والتقسيم لضمان اتساقها مع المعايير العالمية (مثل "المبادئ الصحية للإسكان" الصادرة عن منظمة الصحة العالمية)، وإدماج السلامة والأمن في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمحلية؛ | بناء قدرات السلطات المحلية على تطبيق المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالتخطيط والتصميم الحضري والإقليمي (بما في ذلك التقييم البيني) وصياغة النظم الأساسية واللوائح ذات الصلة التي من شأنها توجيهها نحو التنمية الحضرية المستدامة، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المحلية التي يمكن أن تيسر الاتفاقات بين البلديات<br>تنفيذ استراتيجية على مستوى المدينة من خلال المبادرات والشراكات مع المجتمعات المحلية التي تعمل على منع الجريمة عن طريق تحسين التماسك الاجتماعي ومشاركة المجتمع؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على النهج التشاركي المحلي بإدماج الأمن كبعد شامل في عملية صنع القرار | |

| الاجراءات الاقليمية | الإجراءات الوطنية | الإجراءات المحلية | مؤشر تقدم التنفيذ |
|---|---|---|---|
| بناء شبكة من الخبراء والمؤسسات الوطنية والدولية لتقوية التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات فيما يتعلق بالتخطيط والتصميم الحضري مع امكانية عقد دورات تدريبية أو حلقات (نصف سنوية) لاستعراض وتبادل الخبرات المحلية والاقليمية والدولية الجيدة فيما يتعلق بهذا المجال. | وضع سياسات وطنية للأراضي بحيث تنسق التنمية المكانية وتخصيص الموارد بين الحكومات الوطنية والمدن | اعتماد قوانين الإسكان الشاملة والسياسات الضريبية المناسبة للأراضي والممتلكات التي من شأنها أن تعزز نظم الضرائب البلدية وتزودها بأدوات مالية فعالة تسجل زيادات في قيمة الأراضي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى زيادة ايرادات البلديات وزيادة تمويل الإسكان. | عدد السياسات الوطنية المتعلقة بإستخدام الأراضي التي تم تبنو وجاري تطبيقها في المدن العربية |
| | | تشجيع إدارة الأراضي على نطاق المدينة من خلال اعتماد أدوات محلية مبتكرة على مستوى الأحياء (مثل برمجيات نموذج ملكية الحيازة الاجتماعية التي تمثل نظامًا للمعلومات لإدارة الأراضي لصالح الفقراء، والمنهجية التشاركية والشاملة لإعادة تكييف الأراضي) جنبًا إلى جنب مع التدريب الملائم لموظفي البلديات والمجتمعات المحلية لتسهيل تنفيذ إصلاحات الأراضي وتبسيط نظم معلومات الأراضي لضمان التنفيذ الفعال وتمكين إدارة الأراضي الحضرية الشاملة المناصرة للفقراء مع إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. | |
| | إجراء تقييم قانوني وتنظيمي لحيازة الأراضي وتطبيق نموذج عودة السكان المهجرين في بلدان ما بعد الأزمات من أجل فرز المظالم المتعلقة بالأراضي والممتلكات وتوفير حلول مستدامة لإدماج الأسر التي أعيد توطينها من خلال عملية قائمة على أصحاب المصلحة المتعددين | | |
| 269 | مراجعة أنظمة التخطيط الحضري لتعكس بدقة أنماط التسوية على أرض الواقع، مع النظر في امكانية اعتبار مواقع استضافة النازحين داخليا كحلول مستديمة، مثل تخطيط المخيمات كإمتدادات للمدن، وتقليل العوائق الإدارية وغيرها من العوائق أمام النازحين للسماح بالمشاركة النشطة في التنمية الحضرية (على سبيل المثال السماح للنازحين بالحصول على إذن بالبقاء بدلا من أن يطلب منهم العودة إلى منطقة المنشأ)؛ | تقييم وتنقيح الخطط الحضرية والإقليمية للمدن الوسيطة والمدن التجارية، كجزء من نظام وطني متسق ووظيفي للمدن لإدماج المناطق الريفية وقاعدتها الاقتصادية ووظائفها التجارية؛ وتصميم حلول متوازنة بين الموارد الطبيعية والفرص الاقتصادية. وستعزز هذه النتائج دور المدن الوسيطة ومدن السوق داخل النظام الحضري الوطني | |
| | إجراء تقييمات لاحتياجات ما بعد الصراع / ما بعد الكارثة من منظور حضري يركز على الإسكان والأراضي والتخطيط والتنمية الحضرية لتغذية خطط الإنعاش والإعمار والخدمات الأساسية وبرامج إعادة تأهيل البنية الأساسية الحيوية وجهود العودة الآمنة. | | |
| | تطبيق النهج القائم على المناطق Area-based approach في تخطيط المساعدات الإنسانية والإنمائية والاستجابة للنازحين والمجتمعات المحلية المضيفة والحكومات المحلية، على أساس منظور التنمية الحضرية المنصف والشامل؛ | تطبيق نهج النظام الإيكولوجي على المدن والمناطق النائية، كاستراتيجية للإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد الطبيعية التي تعزز الحماية والاستخدام المستدام لها بطريقة منصفة. | |
| | إنشاء نظم تنقل مستدامة في المناطق الحضرية من أجل تحقيق وصول أكثر إنصافا إلى خدمات التنقل وتحسين الإنتاجية الاقتصادية وخفض الأثار البيئية السلبية. | الشروع في عملية تشاور واسعة النطاق بين أصحاب المصلحة لتطوير استراتيجيات التنقل الحضري التي تتكيف مع الاحتياجات المحلية والمجدية من الناحية المالية وتحديد حلول النقل العام الفعالة والذكية (خطط جمع وإتاحة البيانات الذكية) | |
| | تشجيع التخطيط المشترك للتجمعات السكنية والخدمات والعمل والنقل متعدد الوسائط والنقل العام بالتكامل مع خيارات المشي وركوب الدراجات التي تقلل من التكلفة والوقت والتأثير البيني للسفر مع تحديد أنماط الشوارع والمباني والأراضي وترتيبات بنائها من أجل تعزيز ملائمتها للحياة وتنافسها وسهولة التنقل والتفاعل الاجتماعي والإنتاجية الاقتصادية والمساعدة على تحقيق التوازن بين المجالات العامة والخاصة | تطوير المهارات وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة في البلديات مثل المستشارين المحليين وموظفي البلديات ومسؤولي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ومؤسسات التدريب المحلية بشأن تخطيط أنماط المستقرات الأكثر إدماجا التي من شأنها أن تقلل من الاختناقات المرورية واستهلاك الطاقة بالإضافة إلى تطبيق أدوات التخطيط التشاركية وأدوات وضع الميزانية التشاركية التي تتيح فرص لمشاركة المجتمع المدني على مستوى المدينة وتساعد السلطات الحكومية المحلية في إدارة التخطيط التشاركي ووضع الميزانية. وتشمل أدوات التخطيط التشاركية المحتملة أدوات للتحاد ورسم الخرائط والمبادئ التوجيهية لإدارة البرامج. | |

| الاجراءات الاقليمية | الإجراءات الوطنية | الإجراءات المحلية | مؤشر تقدم التنفيذ |
|---|---|---|---|
| بناء الشراكات مع منظمات المجتمع المدني الاقليمية والقطاع الخاص لتعضيد مشاركتهم على المستوى الوطني والمحلي واتاحة الفرصة لهم للتباحث على المستوى الاقليمي حول اهم المعوقات التي تحول دون مشاركتهم الاقتصادية وكيفية اتاحة الفرص لهم لدعم جهود الدول العربية | وضع استراتيجيات وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية الحضرية لإدماجها في استراتيجيات المدينة لتعزيز نهج كلي للتنمية الحضرية وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للمدن. | تقييم آليات توليد الإيرادات البلدية القائمة وتحديد آليات مبتكرة ومستدامة (تحديد قيمة الأراضي والوصول إلى أسواق رأس المال والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتركيب الأنظمة الآلية... الخ) استنادًا إلى وعي أفضل لاقتصادات المدن وأصولها المحلية لتحسين التخطيط ووضع الميزانية على مستوى المقاطعات وتعزيز قاعدة الإيرادات للحكومات المحلية.<br>وضع مبادئ توجيهية لوضع السياسات المالية للبلديات وتشجيع اعتماد نظم آلية للإدارة المالية والإبلاغ على الصعيد المحلي.<br>تدريب موظفي البلدية على أدوات تقييم اقتصادهم الحضري واستغلال أصولهم المحلية وفرص التنمية الحضرية للنمو.<br>تزويد الحكومة المحلية بممارسات جيدة لتصميم وتنفيذ وتقييم الآليات المدرة للدخل التي تتناسب مع خصوصيات المدينة مثل التقاط قيمة الأراضي والوصول إلى أسواق رأس المال وتحديد المشاريع القابلة للتمويل التي تكون جذابة للقطاع الخاص وخصخصة جمع الإيرادات البلدية ودر الدخل من إصدار التصاريح لمشغلي الأعمال، وتشكيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخصخصة تقديم الخدمات البلدية والحصول على المنح من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والشركاء في التنمية وتنظيم حملات "شراء المحلي" ومشاريع التنمية الإبداعية ومنتزه الأعمال والتنمية ومعارض التوظيف والأعمال التجارية وتنظيم استخدام المساحات العامة والتصميم الحضري ... الخ. | عدد الاستراتيجيات الوطنية التي تم تبنيها |
| 270 | تقديم تدخلات مستدامة لتوفير سبل العيش من خلال نهج قائم على تعدد الفاعلين والمشاركين يستند إلى تحليل سلسلة القيمة لعملية التجديد الحضرى على مستوى المستقرات مع التركيز على توفير التدريب على المهارات وبناء القدرات للفئات الضعيفة (النساء والشباب والنازحين) وتمكينها اقتصاديا. | ضمان وجود بيئة تمكينية لدر الدخل وأنشطة ريادة الأعمال على المستوى المحلي من خلال تحديد الفرص المالية والقيود القانونية و المؤسسية على توليد الدخل للتغلب عليها لضمان نجاح المبادرات المحلية | |
| | بناء رأس المال الاجتماعي للمجتمع من خلال تعزيز الشبكات الاجتماعية وبناء قدرات منظمات المجتمع المحلي وتصميم شبكات الأمان المجتمعي للربط بين السكان ومستويات الحكومة المختلفة. وهناك نهج مفيد يتمثل في إجراء تحليل للاحتياجات والخدمات في كل تسوية بحيث تخلق فرص عمل تخدم احتياجات المجتمع وخدمات يستطيع المجتمع أن يقدمها. | | 1- عدد منظمات المجتمع المحلي التي تلعب دور فاعل في عملية صنع القرار<br>2- عدد المبادرات والاليات المؤسسية التي تم وضعها لتعزيز الحوار مع المواطنين والمشاركة المجتمعية في التخطيط الحضري |
| | إنشاء مركز خدمات حضري موحد يستهدف الفئات الضعيفة ويقدم الخدمات التالية: تحديد والاجتماع مع الشركاء التنفيذيين والماليين؛ وإجراء تقييم للفئات الضعيفة لتحديد احتياجاتها واحتياجات المجتمعات المحلية؛ تحديد مصادر التمويل وتقديم المساعدة الفنية في بناء المركز الموحد وتدريب الموظفين في مجال عملهم. | | عدد مراكز الخدمات التي تم انشائها في المدن العربية |
| | إنشاء ممرات للنقل والطاقة مع إمكانية خلق بيئة مواتية لإنشاء مراكز صناعية تزود المستثمرين الإقتصاديين والتجاريين بالبنية التحتية والخدمات السليمة بيئيا. ويمكن لممرات النقل والطاقة أن يكون لها حدائق تولد طاقة إضافية من الموارد المتاحة محليا باستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة صغيرة النطاق مثل مزارع الرياح والطاقة الشمسية والغاز الحيوي ومحطات الطاقة الكهربائية وأنظمة الطاقة الحرارية الأرضية. | | عدد ممرات النقل والطاقة التي تم انشائها |
| | تنظيم منتديات بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين للعمل في ممرات التنمية بما فيها البلديات؛ جنبا إلى جنب مع صياغة سيناريوهات التنمية الإقليمية للممرات وإعطاء الأولوية لدعم التخطيط الحضري لمراكز الممرات للاستفادة من البنية التحتية القائمة والمخطط لها (الطرق وخطوط نقل الطاقة وخطوط أنابيب النفط | | |

| لاجراءات الاقليمية | الإجراءات الوطنية | الإجراءات المحلية | مؤشر تقدم التنفيذ |
|---|---|---|---|
| اجعة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020 وخطة مل العربية للتعامل مع تغير المناخ في ضوء الخطة الحضرية جديدة، وأجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وإطار سنداي حد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس بشأن المناخ والتشجيع على وقيع على هذه الاتفاقية (بالنسبة لأولئك الذين لم يوقعوا بعد) | | | |
| | وضع واعتماد خطط وطنية طموحة وشاملة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ومبادرات خضراء ذات أهداف فعالة، مطابقة لمعدلات التحضر الحالية، للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من حدة المخاطر لتمكين الانتقال التدريجي إلى اقتصاد منخفض الكربون، وإقامة البنية التحتية وتوفير الخدمات الحضرية. وينبغي أن تدرج الخطط بشكل جيد في الأهداف الإنمائية الأوسع للبلدان / المناطق / المدن. | | عدد البرامج والخطط التي تم تبنيها للتخفيف وا المناخية على مستوى المدن |
| | تبني استراتيجيات التنمية الحضرية منخفضة الانبعاثات التي تأخذ بعين الاعتبار منظور الشباب والنوع الاجتماعي واللامركزية. وهي تشمل آثار تغير المناخ وتقييم هشاشة الأوضاع؛ ومخزونات الغازات الدفيئة في المدينة وغيرها من الدراسات المتعمقة ذات الصلة ووضع خطة عمل لتغير المناخ وإدماج تغير المناخ في التخطيط والإدارة الحضريين؛ ودعم حوارات السياسات بين الحكومات الوطنية والمحلية وفرص التبادل بين الأقران بما في ذلك التعاون بين المدن. | تطبيق نموذج الهشاشة الحضرية Urban Vulnerability Model على مستوى المدينة لضمان الاستمرارية الوظيفية للحكومة المحلية من خلال دورة الكوارث بدءًا من رسم خرائط المخاطر وتحليلها ثم تقييم المخاطر والضعف في المناطق الحضرية (تحديد المخاطر وتحديد متطلبات التحديث لبرامج البناء لتكون أكثر أمانًا) تليها إعداد خطط إنعاش واستجابة شاملة. وتشمل هذه العملية المجتمع المدني والمخططين الحضريين والقطاع الخاص لتسهيل إقامة شراكات مبتكرة لصياغة وتمويل مشاريع وخطط التخفيف من آثار الكوارث. | |
| | تعزيز مواد البناء ذات الكفاءة في استخدام الطاقة (مثل مبادئ تصميم المباني) والحلول السكنية الملائمة والمستديمة بيئيا من أجل تطوير المساكن الرسمية وبرامج تحسين الأحياء الفقيرة والوقاية منها من أجل تحقيق البنية الأساسية والخدمات الحضرية السليمة بيئيا. وينبغي أن يتم البحث عن الحلول عن طريق التصميم التشاركي للمساكن، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات وتطلعات فقراء الحضر والفئات الضعيفة بما في ذلك الأسر التي تعولها النساء. | | توفير بيئة وصناديق استثمارية مواتية تشجع على الاستثمار للبيئة |
| | تطوير أدوات زيادة الوعي وتبادل المعرفة وبناء القدرات حول تخطيط الطاقة الحضرية المستدامة (الرسوم والإصلاح المالي البيئي، مراجعة الإنفاق البيئي العام، أدوات الحماية الاجتماعية، المحاسبة الخضراء، الإدارة المتكاملة للموارد المائية ... إلخ)، لتحسين العدالة الاجتماعية مع تعزيز الأهداف البيئية. | | |
| | استعراض جميع تصميمات البنية الأساسية للحكومة المركزية والمحلية وخطط استخدام الأراضي لضمان وضع التكيف مع تغير المناخ بعين الاعتبار، وأن تكون أكثر استعدادا للكوارث، استنادا إلى تقييم شامل ومتعدد للمخاطر والذي سوف يشكل خط الأساس لخطط التأهب الحضري وخطط الطوارئ. | بناء وتعزيز قدرات الاستجابة الوطنية للسلطات المحلية على تخطيط تغير المناخ والتكيف معه ورسم خرائط للأخطار وتحليلها والتخفيف من أخطار الكوارث بغية بناء الأسس لتحقيق الانتعاش الحضري المستدام وإعادة البناء | |
| | الاضطلاع بالجوانب الحضرية لعمليات تقييم الاحتياجات المتعددة في مرحلة ما بعد الصراع / ما بعد الكوارث التي تنفذها الوكالات التنوعة، بما في ذلك الإسكان والأراضي والتخطيط والبيئة الحضرية والتحضير لإعادة الإعمار وإعادة بناء المساكن والخدمات الأساسية وإصلاح البنية الأساسية الحضرية والأراضي والممتلكات المفقودة وإعادة التوطين، وإدارة الأنقاض وتنظيفها، وسبل كسب العيش والاقتصاديات الحضرية؛ | | |
| | تشجيع البحوث الرامية إلى زيادة معالجة المياه المستعملة في المناطق الحضرية لإعادة استخدامها في النظم الزراعية ونظم المياه المستعملة الطبيعية في المستقرات البشرية النائية والمعزولة في ظل تضاؤل مصادر المياه | وضع مبادئ توجيهية للإدارة المتكاملة للمياه والصرف الصحي والنفايات في البلديات لمساعدتها على إقامة نظم سليمة تلبي احتياجاتها، تستند إلى رسم الخرائط القطاعية والتحليل التقني والمالي | |

| الاجراءات الاقليمية | الإجراءات الوطنية | الإجراءات المحلية | مؤشر تقدم التنفيذ |
|---|---|---|---|
| التشاور حول كيفية تنفيذ البعد الحضري في أجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 ورصد مؤشراتها الحضرية على المستوى المحلي و الوطني والاقليمي ودعم جهود الدول من خلال ورش العمل الاقليمية لبناء قدرات المكاتب الاحصاء الوطنية والمراصد الحضرية | إجراء تقييم للإطار القانوني الحضري على المستوى الوطني يمكن أن يكون شاملاً أو يستهدف أولوية معينة (الأرض أو التخطيط أو تمويل البلديات. الخ) لتحسين شفافية وكفاءة واستجابة الحوكمة الحضرية وتوجيه الإصلاحات التنظيمية نحو تحفيز مشاركة المواطنين وقدرتهم على مساءلة الأجهزة الرسمية. | تعزيز سلطات وموارد الحكم المحلي وبناء قدراتها الادارية والمالية للتعامل بشكل اكثر استقلالية مع التحديات الحضرية التي تواجهها على المستوى المحلي | مدى ادراج الحق في المدينة في دساتير الدول العربية وتفعيله في السياسات الحضرية الوطنية |
| | مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية بما في ذلك القوانين والمدونات والقواعد والمراسيم التي تقيد توفير المساكن بأسعار معقولة لضمان منع أي ممارسات تحيزية تحول دون تأجير أو بيع ممتلكات لشخص ما على أساس العرق أو الدين أو العرق أو الجنس أو الحالة الاجتماعية (الحق في المدينة)؛ | | |
| | مواءمة الأطر القانونية الحضرية مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة واعتماد أو تعزيز الأدوات وقدرات الإنفاذ الحكومية على جميع المستويات في مجال التخطيط والإدارة في المناطق الحضرية والإقليمية | تعزيز وعي السلطات المحلية بمبادئ الخطة الحضرية الجديدة بشكل عام وقدرتها على استخدام الحكم الرشيد، والتخطيط والإدارة الحضريين المناسبين في مجال منع الجريمة والعنف على سبيل المثال والحد منهما على الصعيد المحلي من خلال عملية تشاركية منتظمة ترتكز على ثلاث ركائز: أ -الجريمة المؤسسية ومنع العنف بما في ذلك التشريعات وأطر الإنفاذ؛ ب -منع الجريمة الاجتماعية بما في ذلك التصدي للخطر والحرص على سلامة النساء والفتيات؛ ج -منع الجرائم الظرفية التي تركز على البيئة المادية. | |
| دمج مؤشرات خطة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة/ وأهداف التنمية المستدامة / مؤشر ازدهار المدن (حينما يتم التوافق عليها) في نظم المعلومات الوطنية بما يسمح للبلدان العربية برصد التقدم المحرز نحو جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة. | تنشيط المراصد الحضرية الوطنية والمكاتب الإحصائية وإدماج المؤشرات الحضرية في قواعد بياناتها لتمكينها من إنتاج إحصاءات أفضل (على شبكة الإنترنت) عن الاتجاهات والظروف الحضرية، قابلة للمقارنة دوليًا. ويمكن أن تسترشد بمنهجية مؤشر ازدهار المدن. | بناء قدرات السلطات على المستويات المركزية والمدن والأحياء على جمع البيانات بشكل دوري وتحليلها ونشرها ووضع التوقعات المستقبلية متوسطة وطويلة الأجل المصنفة جغرافيا على كافة المستويات وزيادة وعيها بالمصادر الحالية للمعلومات والأدوات الفعالة من حيث التكلفة لجمع البيانات وإتاحتها للجمهور (الخرائط الجغرافية، البيانات الضخمة، البيانات المفتوحة). ويمكن للبلدان الحصول على الدعم في جمع البيانات من المرصد الحضري العالمي لموئل الأمم المتحدة والشراكة العالمية للأمم المتحدة من أجل بيانات التنمية المستدامة. | 1- عدد البلدان التي اعتمدت اليات تكفل الشفافية والحق المعرفة فما يخص سياساتها الخاصة بالتخطيط الاقليمي والحضري وتربط بين مراصدها الحضرية المحلية والوزارات والأوساط الأكاديمية ومتخذي القرار على ؛ المستويات |
| | | جمع وإدارة بيانات الهجرة والنزوح واللجوء من أجل تجنب الضغط على المدن والموارد المتاحة. | |
| | | بناء قدرات البلديات والمكاتب الإحصائية لجمع بيانات دقيقة وحديثة عن نمط المستقرات للنازحين داخليا والعائدين في المدن المضيفة. | 2- مدى حداثة قواعد بيانات المراصد الحضرية في الد العربية وأخذها في الاعتبار التصنيفات من حيث النوع المن، النطاق الجغرافي، الهجرة...الخ |
| تفعيل المرصد الحضري العربي وانشاء قاعدة بيانات عربية تتصل بالمكاتب الاحصائية الوطنية والمراصد الحضرية للمدن العربية وتوفر بوابة موحدة للمعرفة حول أهم المظاهر الحضرية للمنطقة العربية | | إنشاء منصة معارف حضرية محلية تربط السلطات المحلية بالأوساط الأكاديمية لتكون بمثابة منصة لتبادل المعلومات تستند إلى الأدلة لجميع أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية بشأن القضايا الحضرية وتوفير تدفق مستمر من البحوث والمعارف القائمة على الطلب وتطويعها حسب احتياجات المدن لتوجيه خطط التنمية المكانية الخاصة بهم. | |
| | إعداد التقارير الوطنية للمدن العربية الكبرى لجمع وتحليل ونشر البيانات الخاصة بالعُقد الرئيسة للنمو في جميع أنحاء المنطقة واشراك الممارسين والباحثين في المناطق الحضرية وبناء منصة لتبادل المعلومات والتعليق على السياسات بشأن الإدارة الحضرية على أساس محلي ووطني | | عدد تقارير المدن العربية التي تم اصدارها |

# المبادئ / القضايا التوجيهية

- الشمولية وتعميم مراعاة منظور النوع الإجتماعي
- الاستناد على حقوق الإنسان والتركيز على النتائج
- التماشى مع الأولويات الوطنية والخصوصيات المحلية
- المشاركة والتمكين
- إشراك القطاع الخاص المسؤول اجتماعيا

# اليات التنفيذ

**مجموعة العمل العربية المعنية بالتنمية الحضرية المستدامة**
**(شراكة أوسع مع اصحاب المصلحة)**

274

**اللجان الوطنية**

**هيئة استشارية غير حكومية**

# المتابعة والتقييم

- ◄ مؤشر ازدهار المدن
- ◄ منهجية العينة الوطنية للمدن
- ◄ مؤشرات الخطة الحضرية الجديدة وخطة 2030
- ◄ AMFHUD

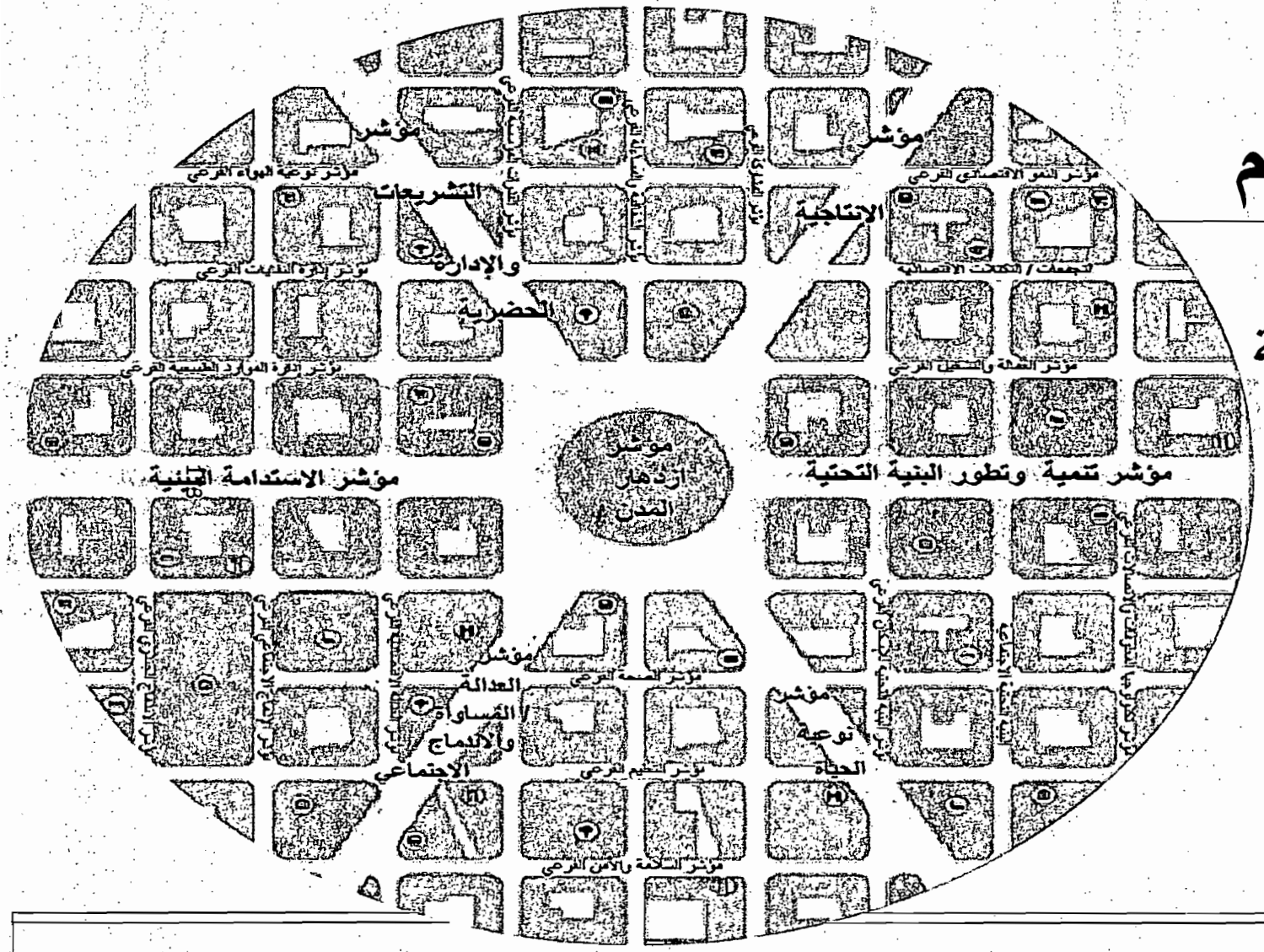

# الخطوات القادمة

- استقبال التعليقات من الدول العربية وارسال مسودة ثانية للمراجعة
- اعتماد الخطة التنفيذية في اطار المنتدى الوزاري القادم بالمغرب
- عرض الاستراتيجية والخطة التنفيذية في المنتدى الحضري العالمي
- تعزيز التعاون مع منظمة الاسكوا والسلطات ال محلية من خلال مجموعة العمل

October 2
Housing Policies:
Affordable Homes

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE
20

# مرفق رقم 43

**Waleed ElSayed ElAraby**

**From:** aa <mass65@live.com>
**Sent:** Tuesday, November 28, 2017 6:55 AM
**To:** Waleed ElSayed ElAraby
**Subject:** Fw: ملاحظات دولة الكويت على البند العاشر : الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

---

**الأخ الفاضل / وليد العربي** **المحترم**

تحية طيبة وبعد ،،،

**الموضوع :البند العاشر : الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة**

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، موضح أدناه ملاحظات دولة الكويت على البند أعلاه :

- أولاً : ملاحظات حول مقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة :-

- اسناد الموضوع إلى اللجنة العلمية الإستشارية حيث أنها الجهة المعنية بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الحضرية .
- لا داعي لإنشاء مجموعة العمل العربية المعنية بالتنمية الحضرية المستدامة والمقترحة بالخطة .

- ثانياً : كيفية متابعة أحداث التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الحادي عشر

" جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة امنة ومرنة ومستدامة " .

- تقوم الأمانة العامة للتخطيط بدولة الكويت بإعداد المخططات الإستراتيجية العامة للدولة من دراسات اقتصادية وعمرانية وتنمية ..... إلخ ، وذلك بالتنسيق مع جميع وزارات ومؤسسات الدولة ومتابعة تنفيذ هذه المخططات.
- تقوم بلدية الكويت بإعداد المخطط الهيكلي للدولة والذي يصدر بمرسوم أميري بحيث يتم توزيع المناطق السكنية والتجارية بأنواعها على المناطق الحضرية .
- تيسير عملية الحصول على السكن اللائق لجميع فئات المجتمع الكويتي .
- تنويع خيارات السكن من حيث [ حكومي – شقة - ( أرض + قرض) ] .
- تنفيذ مشاريع المساكن الاقتصادية .
- توفير الرعاية لأسر الأرامل والمطلقات من خلال قرض سكني بما يعادل 70,000 د.ك لشراء وحدة سكنية .
- استخدام اسلوب المدن الخضراء والمدن الذكية في المشاريع الجديدة .

- تقديم قرض إسكاني بما يعادل 70,000 د.ك لشراء بيت سكني أو لبناء أرض سكنية.
- توفير الدعم لشراء مواد البناء للارض السكنية بما يعادل 30,000 د.ك .
- إعتماد أسلوب مشاركة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي من خلال مذكرات التفاهم مع الدول الأخرى .
- تنفيذ جميع متطلبات الهيئة العامة للمعاقين بدولة الكويت وذلك في تنفيذ المشاريع الحكومية ( سكنية – تجارية – دينية – تعليمية – طبية - ..... إلخ ) .
- توفير جميع المناطق الخدمية بأنواعها ضمن المناطق السكنية .
- دراسات المردود البيئي للمشاريع وكذلك متابعة عملية الرصد البيئي أثناء التنفيذ .
- تحديد المشاريع الاستثمارية لتخفيض العبأ على الدولة .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**م / محمد عبد الله صنيدح**
**نائب المدير العام لشئون تنمية الموارد البشرية**
**(ضابط الاتصال لدى جامعة الدول العربية)**

# مرفق رقم 44

المندوبية الدائمة لدولة قطر
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

2017/0085680/5 ve R

المندوبة الدائمة لدولة قطر لدى

التاريخ : ١٢ / ١٢ / ٢٠١٧م

**تهدي المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة ( القطاع الاقتصادي إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية).**

ويسرها أن تشير إلى مذكرة الأمانة العامة الموقرة رقم (٣/٢٣٧٨) بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٧م، بشأن طلب موافاة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الاقليمي للدول العربية بالملاحظات حول مقترح " الخطة الاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة"

تود المندوبية إحاطة الأمانة العامة بملاحظات وزارة البلدية والبيئة بدولة قطر، والتي أفادت بأن مشاريع وأعمال وزارة البلدية والبيئة في دولة قطر **تتوافق مع ما ورد من نقاط ومحاور متمثلة في وضع التشريعات والخطط والمشروعات التي تتماشى مع مقاصد الهدف (١١) والذي نص (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة). كما ان الهدف يتوافق مع رؤية قطر ٢٠٣٠ ومع مشروعات الوزارة التي تشمل:**

١- **المبادىء الأساسية للخطة العمرانية الشاملة:** أولت اهتماماً بالغاً بالتنمية المستدامة.

٢- **وثيقة إطار التنمية الوطنية لدولة قطر:** والتي جاءت برؤية شاملة نصت على حق (خلق نموذج يحتذى به الحياة عمرانية مستدامة في القرن (٢١) وخلق أفضل مدن ملائمة للعيش فيها).

٣- **مخططات التنمية المكانية للبلديات واشتراطات تطوير المشروعات المختلفة:** وهي ما جاءت تنفيذاً للخطة الاستراتيجية للتنمية العمرانية بالدولة وتضمن توافر المرونة اللازمة.

٤- **مشروعات التشريعات التخطيطية لدولة قطر:** وهو ما سيوفر الإطار القانوني لدعم التنمية العمرانية وضمان استدامتها وشفافيتها.

**وتغتنم المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية) عن فائق إحترامها وتقديرها.**

المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى القاهرة

14197
13 DEC 2017



١٠ شارع الثمار - المهندسين هاتف : ٤ / ٢٣٧٦٠٤٦٩٣ ٠ فاكس : ٠٢٣٧٦١٥٥٨٦ ٠ مباشر المندوبية : ٠٢ ٣٣٣٦٧٦٩٩
10, EL Themar St., Mohandessine Phone : 02 37604693 /4 Fax : 02 37615586 Direct : 02 33367699
E-mail: cairo@mofa.gov.qa

# مرفق رقم 45

وزارة الإسكـــان
والمرافـق والمجتمعات العمرانيـة
قطاع الاسكان والمرافق

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
صادر ٤٩٦
١٤ يونيو ٢٠١٧
المرفقات
رئيس قطاع الإسكان

**السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله**

**مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة**

**الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية**

**تحية طيبة ... وبعد**

الحاقاً لكتابنا لسيادتكم رقم ١٣٣٦ بتاريخ ٢٠١٧/٣/١١ بشأن الفقرة ( ثانياً ) من البند الحادي عشر والتي تنص علي ان " **تكليف الأمانة الفنية للمجلس بالطلب من الدول العربية والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية موافاتها بفعاليتها وانشطتها في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام ٢٠١٧ ليتم تضمينها في جدول أعمال المجلس وتعميمها علي الدول العربية** " .

**وفي هذا الشأن** يرجي التفضل بالإحاطة بما يلي :

**فعاليات ينظمها المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام ٢٠١٧ :**

- المؤتمر الدولي ( نحو جودة حياة افضل ) وذلك في الفترة ١٨-٢٠/٩/٢٠١٧ بالجونه .

**مشروعات تقوم بتنفيذها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية والتي سيتم افتتاحها خلال عام ٢٠١٧- وذلك علي النحو التالي :**

- **مشروعات الإسكان :**
  - إنشاء عدة مشاريع اسكانية بالمدن الجديدة لسداد احتياجات الاسكان .
- **مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي لخدمة مشروعات الاسكان :**
  - عدد (٢) مشروع إنشاء محطة تنقية مياه الشرب بالإضافة الي عدد (١) مشروع توسعات محطة تنقية وذلك لخدمة مشروعات الاسكان بالمدن الجديدة .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**مستشار الوزير**

**لشئون قطاع الإسكان والمـرافـق**

**مهندســة /**

١٤/٦/٢٠١٧

**{نفيسـة محمـود هـاشـم}**

إدارة الاتصالات
14 JUN 2017
2046
رقم الوارد :
المرفقات :



العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة - النصر العيني تليفون : ٢٧٩٢٦٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٢٦٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥٦١ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

**السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله**

**مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة**

**الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية**

**تحية طيبة ... وبعد**

بالإشارة الي قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (٣٣) الذي عقد بالقاهرة يوم ٢٠١٦/١٢/٢٠ رقم ( ق١١ - د.ع ٣٣ - ٢٠١٦/١٢/٢٠ ) بشأن **البند الحادي عشر : التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب**

الفقرة (ثانياً) التي تنص علي أن " **تكليف الأمانة الفنية للمجلس بالطلب من الدول العربية والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية موافاتها بفعاليتها وانشطتها في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام ٢٠١٧ ليتم تضمينها في جدول اعمال المجلس وتعميمها علي الدول العربية** " .

**وفي هذا الشأن** أرجو أن أرفق لسيادتكم صورة كتاب المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء رقم ٥٩ بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٦ بشأن احدي الفعاليات التي ينظمها المركز في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام ٢٠١٧ .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**مستشار الوزير**

**لشئون قطاع الإسكان والمرافق**

**مهندسة /**

**{نفيسة محمود هاشم}**

٢٠ أبان
٢٠ ملاد

المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء
مكتب نائب رئيس مجلس الإدارة
لشئون البحوث والدراسات

Housing & Building National Research Center
Vice Chairman Office
for Research and Studies Affairs

١١٦

المركز القومى لبحوث الأسكان والبناء
مكتب نائب رئيس مجلس الإدارة
للبحوث و الدراسات
صادر / ٥٩ مرفقات
التاريخ ٢٠١٧/٢/١٢

**السيدة المهندسة / نفيسة محمود هاشم**
**مستشار الوزير لشئون قطاع الإسكان والمرافق**

**تحية طيبة وبعد ،،،**

بالإشارة إلى خطاب سيادتكم الوارد للمركز برقم (٢٧٣) بتاريخ ٢٠١٧/٣/٥ ، بشأن طلب موافاتكم بفعاليات وأنشطة المركز القومى لبحوث الاسكان والبناء فى مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام ٢٠١٧.

يتشرف المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء بأن يفيد سيادتكم علماً بأن معهد بحوث العمارة والاسكان بالمركز بصدد تنظيم المؤتمر الدولى "نحو جودة حياة أفضل" وذلك فى الفترة من١٨- ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧, بالجونة تحت رعاية المركز وجامعة TUBerlin.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،**

**نائب رئيس مجلس الإدارة**
**لشئون البحوث والدراسات**

**أستاذ دكتور/**
**خالد محمد يسرى**

87 EL -Tahrir st ., Dokki,Giza 11511
P.O.BOX : 1770 Cairo, Egypt

٨٧ شارع التحرير الدقى - الجيزة ١١٥١١
ص. ب : ١٧٧٠ القاهرة

Phone : (+202) 37617102 – 37617092 Fax : 33351564 -37628736
Email : hbrc@hbrc.edu.eg www.hbrc.edu.eg

# مرفق رقم 46

EMBASSY OF REPUBLIC OF IRAQ
The Permanent Mission
to the League of Arab States
Cairo

سفارة جمهورية العراق
المندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

العدد: 3 /ج/49/ 1409
التاريخ: 2017/3/1

02644

1 - MAR 2017

تهدي مندوبية جمهورية العراق الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي/ ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية)، وبالاشارة الى مذكرتها المرقمة 5/0436 في 2017/1/19، تتشرف اعلامها الفعاليات والانشطة التي قامت بها وزارة الاعمار والاسكان العراقية ذات الصلة بموضوع الاسكان والتنمية الحضرية لعام 2017، وعلى النحو الاتي:

**أ: صياغة خطة التنمية الوطنية 2018-2022**

اولاً: قطاع البناء والتشييد والخدمات:

1. السكن: تحليل الواقع، التحديات، الرؤية، الاهداف ووسائل تحققيقها.
2. الماء والصرف الصحي:

* مياه الشرب: خدمات الماء في العاصمة والمحافظات: تحليل الواقع، التحديات الرؤية الاهداف ووسائل تحقيقها.

*الصرف الصحي: الصرف الصحي في العاصمة والمحافظات: تحليل الواقع، التحديات، الرؤية، الاهداف ووسائل تحقيقها.

3. نشاط الطرق والجسور: تحليل الواقع، التحديات، الرؤية، الاهداف ووسائل تحقيقها.

ثانياً: التنمية المكانية:

1. تحليل الواقع: التفاوت المكاني للتنمية، الحرمان المكاني، التباين النموي، فقدان التراتبية للنظام الحضري في بنية المستقرات البشرية، التباين المكاني ومؤشرات الاستقطاب، نظام النقل المكاني الممتد، مناطق مراكز المدن والمناطق التراثية والتأريخية.
2. **الامكانات والمزايا النسبية للمحافظات.**
3. **المخططات الهيكلية والتصاميم الاساسية للوحدات الادارية.**

**ب: اعداد التقرير الوطني لاهداف التنمية المستدامة 2030.**

**ج: المصادقة على خارطة الطريق لخطة العمل لتنفيذ سياسة الاسكان الوطنية في العراق.**

**د: متابعة مشروع البرنامج الوطني لتسوية واعداد تأهيل تجمعات السكن العشوائي.**



Mohamed Mazhar St., Zamalek - Cairo
t: (202) 27358087 - (202) 27352633
x: (202) 27365075

٩ شارع محمد مظهر - الزمالك - القاهرة
تليفون: ٢٧٣٥٨٠٨٧ (٢٠٢) - ٢٧٣٥٢٦٣٣ (٢٠٢)
فاكس: ٢٧٣٦٥٠٧٥ (٢٠٢)

Website : mofamission.gov.iq Email: caiemb@gov.iq

EMBASSY OF REPUBLIC OF IRAQ
The Permanent Mission
to the League of Arab States
Cairo

سفارة جمهورية العراق
المندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

العدد: 3/ج/49/1409
التاريخ: 2017/3/1

هـ: متابعة مشروع تحديث معايير الاسكان الحضري والريفي.

ن: متابعة مشروع مدونات ومواصفات البناء العراقية.

و: متابعة مشروع التنمية المحلية.

ي: اقامة مؤتمر الاسكان العراقي 2017.

تغتنم المندوبية الدائمة هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة عن فائق تقديرها واحترامها.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القطاع الاقتصادي ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية



Mohamed Mazhar St. Zamalek - Cairo
T: (202) 27358087 (202) 27352633
Fax: (202) 27365075

٩ شارع محمد مظهر - الزمالك - القاهرة
تليفون: ٢٧٣٥٨٠٨٧ (٢٠٢) - ٢٧٣٥٢٦٣٣ (٢٠٢)
فاكس: ٢٧٣٦٥٠٧٥ (٢٠٢)

Website: mofamission.gov.iq Email: cairemb@gov.iq

# مرفق رقم 47

بسم الله الرحمن الرحيم

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE LEAGUE OF ARAB STATE

CAIRO

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية

القاهرة

يهدي الوفد الدائم للملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية).

وبالإشارة إلى مذكرتها رقم ٥/٠٤٣٦ وتاريخ ٢٠١٧/١/١٩م بشأن طلب موافاتها بأنشطة المملكة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام ٢٠١٧م ليتم تضمينها في جدول اعمال مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتعميمها على الدول العربية.

يود الوفد الدائم الافادة بأنه لا يوجد أي أنشطة متعلقة بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية.

للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم حيال ذلك.

وينتهز الوفد الدائم هذه الفرصة ليعرب لها عن أطيب التمنيات،،

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية القاهرة CAIRO TO THE LEAGUE OF ARAB STATE CAIRO THE PERMANENT MISSION OF SAUDI ARABIA

03713

21 MAR 2017

292

م ٣٢٤ / ٤٤٤٧ التاريخ : ٢٢/٦/١٤٣٨ الموافق : ٢١/٣/٢٠١٧م المرفقات : بدون

# مرفق رقم 48

League of Arab States
Council of Arab Economic Unity
Arab Union for Cement and Building Materials
Inter-Arab Organization-General Secretariat

جامعة الدول العربية - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء
هيئة عربية دولية - الأمانة العامة

Ref. الرقم : 40

Date: التاريخ: 22/ 2017/10

تهدي الأمانة العامة للاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء أطيب تحياتها لشركتكم الموقرة ، ويسرها إعلامكم افتتاح المكتب الإقليمي للاتحاد في عمّان / المملكة الأردنية الهاشمية ، وذلك برئاسة المهندس خالد الطراونه – مدير عام الشركة العربية لصناعة الإسمنت الأبيض / عضو مجلس إدارة الاتحاد .

وافتتاح المكتب هو خطوة هامة نحو دعم عمل الأمانة العامة للاتحاد لخدمة الشركات الأعضاء وخاصة في مجال تدريب كوادر شركات ومصانع الإسمنت العربية ، وتنظيم الفعاليات التي يقررها مجلس إدارة الاتحاد في خطته السنوية .

للتواصل مع المكتب الإقليمي للاتحاد:

ص.ب: 191 عمّان 11831 المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف : 5711 588 6 962+

فاكس: 1142 585 6 962+

بريد إلكتروني: AUCBM.ROAmman@gmail.com

نغتنم هذه المناسبة لنعرب لكم عن بالغ التقدير والاحترام.

الأمين العام

المهندس أحمد محمود الروسان





الجمهورية العربية السورية – دمشق – أوتوستراد المزة – بناء الأورفلي – الطابق الأول – ص.ب: 9015
فاكس: 6121731 11 963+ هاتف: 6115412 / 6118598 11 963+
Website: www.aucbm.org - E-mail: aucbm@scs-net.org – aucbm1977@gmail.com

# مرفق رقم 49

**Waleed ElSayed ElAraby**

**From:** aa <mass65@live.com>
**Sent:** Tuesday, November 28, 2017 6:56 AM
**To:** Waleed ElSayed ElAraby
**Subject:** Fw: ملاحظات دولة الكويت على البند الحادي عشر : التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكـــان والتعميـر العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2017 )

---

**الأخ الفاضل / وليد العربي المحترم**

تحية طيبة وبعد ،،،

**الموضوع : البند الحادي عشر : التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكـــان والتعميـر العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2017 )**

موضح أدناه بعض الفعاليات التي قامت بها دولة الكويت ممثلة بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال العام 2017:-

- عقد تنفيذ البنية التحتية لعدد 18519 وحدة سكنية بمشروع جنوب المطلاع الإسكاني .
- عقد تنفيذ محطات الكهرباء الرئيسية بمشروع غرب عبد الله المبارك .
- عقد إنشاء وإنجاز وصيانة جميع المباني العامة بمشروع غرب عبد الله المبارك .
- عقد إنشاء وإنجاز وصيانة جميع المباني العامة بمشروع الوفرة الإسكاني.
- المراحل النهائية لطرح مناقصة تنفيذ البنية التحتية لعدد 3260 وحدة سكنية بمشروع جنوب عبد الله المبارك .
- توقيع عدد من العقود الإستشارية (تصميم + دراسات) في بعض المشاريع الإسكانية .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**م / محمد عبد الله صنيدح**
**نائب المدير العام لشئون تنمية الموارد البشرية**
**(ضابط الاتصال لدى جامعة الدول العربية)**

# مرفق رقم 50

The Permanent Mission
of the Sultanate of Oman
to the Arab League of States
"Cairo"

البعثة الدائمة
لسلطنة عمان
لدى جامعة الدول العربية
"القاهرة"

**تهدي مندوبية سلطنة عمان الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة " القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية ".**

اشارة الى مذكرات الامانة التالية:

- رقم ٣/٠٠٩٢ بتاريخ ٢٠١٧/١/١٠، المعنية بالتأكيد على القرار رقم { ق١٤ - د.ع ٣٣-٢٠١٦/١٢/٢٠}، بشأن طلب تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان.
- رقم ٣/٠٠٩٣ بتاريخ ٢٠١٧/١/١٠، المعنية بالتأكيد على القرار رقم { ق١٣ - د.ع ٣٣-٢٠١٦/١٢/٢٠}، بشأن الطلب من الجهات المختصة بالسلطنة موافاة ( المهندس/ ناصر بن عبدالله العمار - مدير التعاون الدولي - وزارة الاسكان بالمملكة العربية السعودية) بالاساليب والطرق المطبقة في السلطنة في مجال " التمويل العقاري".
- رقم ٣/٠٠٩٥ بتاريخ ٢٠١٧/١/١٠، المعنية بالتأكيد على القرار رقم { ق١٦ - د.ع ٣٣-٢٠١٦/١٢/٢٠}، بشأن الطلب من الجهات المعنية بالسلطنة موافاتها بمقترحاتها حول " محور أعمال الدورة الـ (٣٤) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

**يسر المندوبية ان ترفق بالطي ردود الجهات المختصة بالسلطنة(وزارة الاسكان) بشأن المواضيع المشار اليها في مذكرات الامانة العامة.**

للتكرم بالاطلاع واتخاذ اللازم.

**تنتهز المندوبية هذه المناسب لتعرب للامانة العامة عن فائق تقديرها واحترامها.**

05871

10 MAY 2017

١- مذكرة بشأن تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان ، عليه فإن هذه الوزارة تفيد بالآتي :-

- مشروع مدينة العرفان : يعتبر من أكبر المشاريع العقارية متعددة الإستخدامات بمحافظة مسقط ، ويقع على مساحة ٧,٤ مليون متر مربع بالقرب من مطار مسقط الدولي سيوفر المشروع مساحات شاسعة للسكن بالإضافة الى الأماكن الترفيهية المتنوعة والسياحية .
- مشروع الموج : من المشاريع العقارية الرائدة في السلطنة حيث يقع في مدينة مسقط بمساحة ٦ كلم بمحاذاة الشاطئ تم تطويره عن طريق الشراكة بين حكومة سلطنة عمان وشركة تطوير عقاري يتيح الموقع الإستراتيجي للمشروع إمكانية الوصول السهل من كافة الطرق الرئيسية ، يضم المشروع بمجمعه السكني المتكامل التخطيط للعديد من الشقق السكنية والفلل والمنازل المدمجة ومجموعة من منافذ البيع بالتجزئة والمطاعم ، بالإضافة الى ملعب جولف ومرسى ، مبدئياً تم تدشين المشروع كمجمع سياحي متكامل ليستقطب الوافدين وذلك من ضمن الإستراتيجية الوطنية للسياحة ، إلا أنه تلاحظ أن نسبة ٤٥% من القاطنين في الموج مواطنين مما يؤكد الإقبالية الكبيرة من المواطنين للعيش في مجمعات متكاملة (Integrated Residential Complexes) .

Box: 173 Muscat, Postal Code: 100, Tel.: 24695702 / 24695703 - Fax: 24693704 / 24695710 ص.ب: ١٧٣ الرمز البريدي: ١٠٠ - هاتف: ٢٤٦٩٥٧٠٢ / ٢٤٦٩٥٧٠٣ فاكس: ٢٤٦٩٣٧٠٤ / ٢٤٦٩٥٧١٠

# مرفق رقم 51

# محتويات العرض

مقدمة .

مفاهيم عامة :

١. التكافل الاجتماعي .

٢. الحق في السكن اللائق .

عناصر الحق في السكن اللائق

رؤية التكافل الاجتماعي في الإسكان

تجربة جمهورية مصر العربية .. التكافل الاجتماعي في مشاريع الاسكان – مشروع الإسكان الاجتماعي .

# مقدمة

ل المسكن الملائم أحد الحاجات الضرورية للإنسان المعاصر بل يعد الحق في السكن مكون أساسي من مكونات حة
رد أقرته المواثيق الدولية وهو من أساسيات الحماية والرعاية التي توليها الدولة للفرد حيث يأتي في المرتبة التا
ـ توفير المأكل والملبس ، ومن هنا برزت أهمية الإسكان كأحد الركائز الأساسية لأمن أي مجتمع .

ـ القانون الدولي بالحق في السكن الملائم ويعترف به، كما جاء في المادة (٢٥) بفقرتها رقم (١) من الإعلان العالمي لحة
سان ، كما أقرت المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الانسان بالحق في السكن. فالعهد الدولي الخاص بالحة
تصادية والاجتماعية والثقافية على سبيل المثال ينص في المادة ١١ (١) على ان **تقر الدول الأطراف في هذا العهد ب**
**ل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من المأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظرا**
**يشية).**

ن هنا حرصت جمهورية مصر العربية على النص بالمادة (٧٨) من الدستور على ان ( **تكفل الدولة للمواطنين الحق**
**كن الملائم والآمن والصحي بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية**).

# مفاهيم عامة :

## كافل الاجتماعي

كافل الاجتماعي يعالج أهم قضايا الإنسانية التي عرفت في التاريخ وهي القضاء على الفقر والتخفيف من
ء من أجل ضمان مستوى معيشي لائق يحافظ على كرامتهم وشرفهم، ويساعد على دمجهم داخل المجتمع.

304

ريفـه :

ـة : كفله و كفّله : أعاله ، والكافل أي العائل

(القاموس المحيط للفيروز آبادي/ مادة "كفل":٤/ ٤٦ )

طلاحا : التكافل الاجتماعي هو أن يتكفل المجتمع بشؤون كل فرد فيه من كل ناحية من النواحي الاقة
ماعية والثقافية والصحية

(روح الإسلام لمحمد عطية الإبراشي / ص: ٢٣٧)

# مفاهيم عامة :

## حق في السكن الملائم

كفل الدولة للجميع الحق في المسكن الملائم بكافة عناصره لكافة السكان المقيمين داخل ال

ميز وبغض النظر عن وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي، ويمتد ذلك الالتزام لكافة المن

ة المستجدة والقائمة بالفعل .

# ناصر الحق في السكن اللائق

**افر الشروط الآتية بالسكن لكي يكون لائق للعيش به:**

**ن الحيازة القانونية :** بصرف النظر عن نوع الحيازة، ينبغي أن ينعم جميع الأشخاص بدرجة من أمن الحيازة تكفل الحماية القانونية من
سري والمضايقة والتهديدات الأخرى؛

**درة على تحمل التكاليف :** ينبغي ألا تنطوي التكاليف الشخصية أو الأسرية المرتبطة بالسكن على تهديد تلبية الاحتياجات الأساسية الأ
تقاص منها؛

**ملاحية للسكن :** ينبغي أن يوفر السكن اللائق عناصر مثل الحيز الكافي والحماية من البرد والرطوبة والحرارة والمطر والريح أو غير ذلك من
ي تهدد الصحة والمخاطر الهيكلية ونواقل الأمراض؛

**فر الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية :** يكون السكن غير لائق إذا لم تتوافر لشاغليه مياه الشرب المأمونة، وخدمات الإصحاح
طاقة اللازمة للطهي والتدفئة والإضاءة، ومرافق الصرف الصحي والاغتسال، ووسائل تخزين الأغذية، وتصريف النفايات، الخ،

**سر تلبية الاحتياجات :** يكون السكن غير لائق إذا لم تؤخذ في الحسبان الاحتياجات المحددة للفئات المحرومة والمهمشة (مثل الفقراء، والأشخاص
جهون تمييزاً، والأشخاص ذوي الإعاقة، وضحايا الكوارث الطبيعية)؛

**قع :** السكن اللائق يجب أن يكون في موقع يتيح إمكانية الاستفادة من خيارات العمل وخدمات الرعاية الصحية والمدارس ومراكز رعاية الط
ك من المرافق الاجتماعية وألا يكون مبنياً في موقع ملوث أو في موقع قريب جداً من مصادر تلوث؛

**ءمة من الناحية الثقافية :** ينبغي أن يتسم السكن اللائق باحترام ومراعاة التعبير عن الهوية الثقافية وأساليب الحياة.

# رؤية التكافل الاجتماعي في الإسكان

فرد الحق في السكن (المأوى). يُعد السكن الملائم، بوصفه من مقومات المستوى المعيشي اللائق، عاملا أساسيا للتمتع بالحقوق الاقتد

بتماعية والثقافية. ولا يجوز أن يقتصر النظر إليه على أنه مجرد مأوى أساسي

شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن وا

ية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلا

ن وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

# عناصر التكافل الاجتماعي والسكن اللائق

**في ضوء المفاهيم المختلفة الخاصة بمصطلحي التكافل الاجتماعي والسكن اللائق فإنه يتم استخدام قياس لكل عنصر من العناصر التالية للمفهومين (التكافل الاجتماعي - السكن اللائق ) وذلك بما يتيح الوصول للا تحقيقها :**

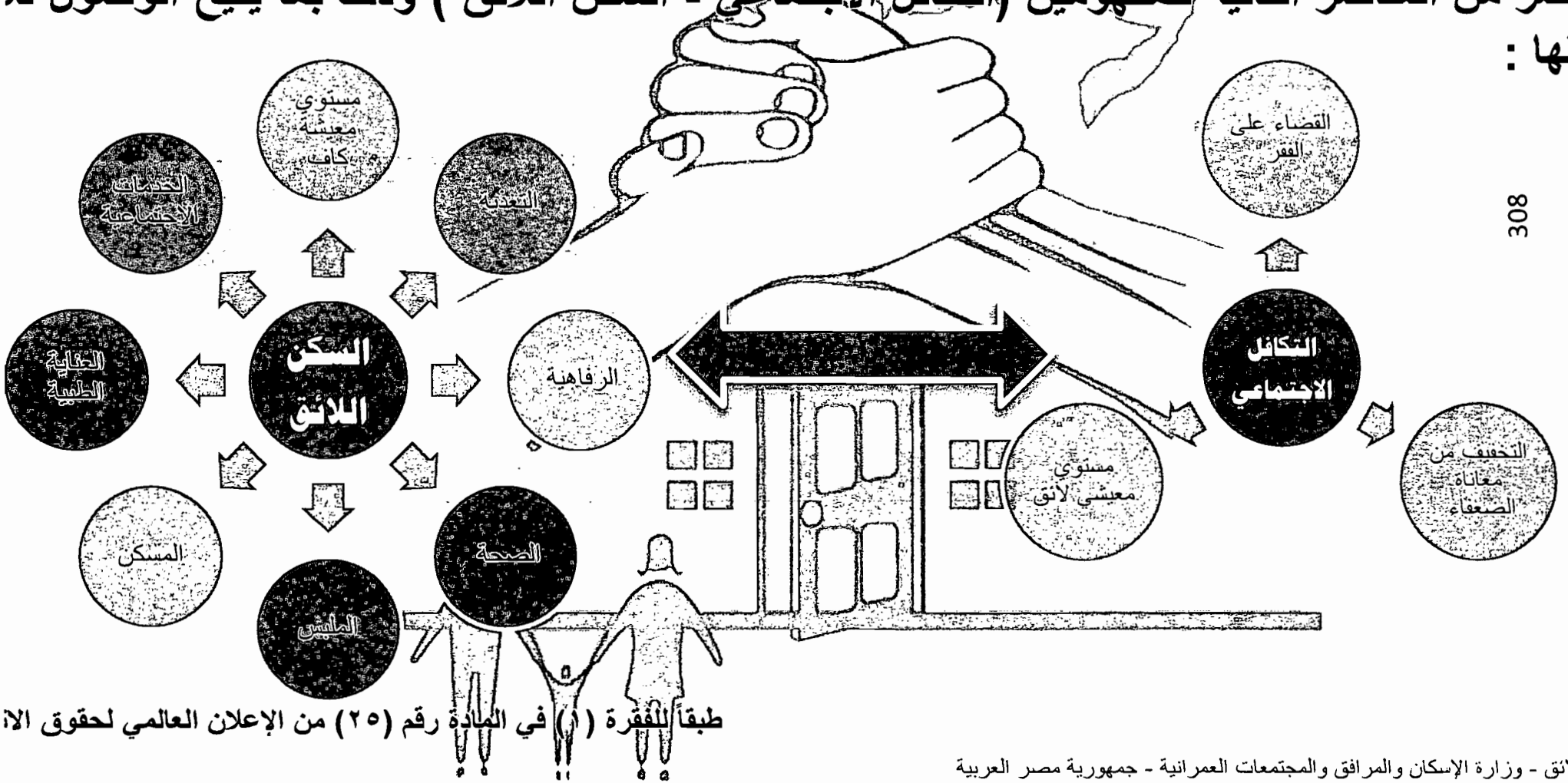


طبقاً للفقرة ( ١ ) في المادة رقم (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الا

# تجربة جمهورية مصر العربية

# التكافل الاجتماعي في مشاريع الإسكان

## مشروع

## (الإسكان الاجتماعي)

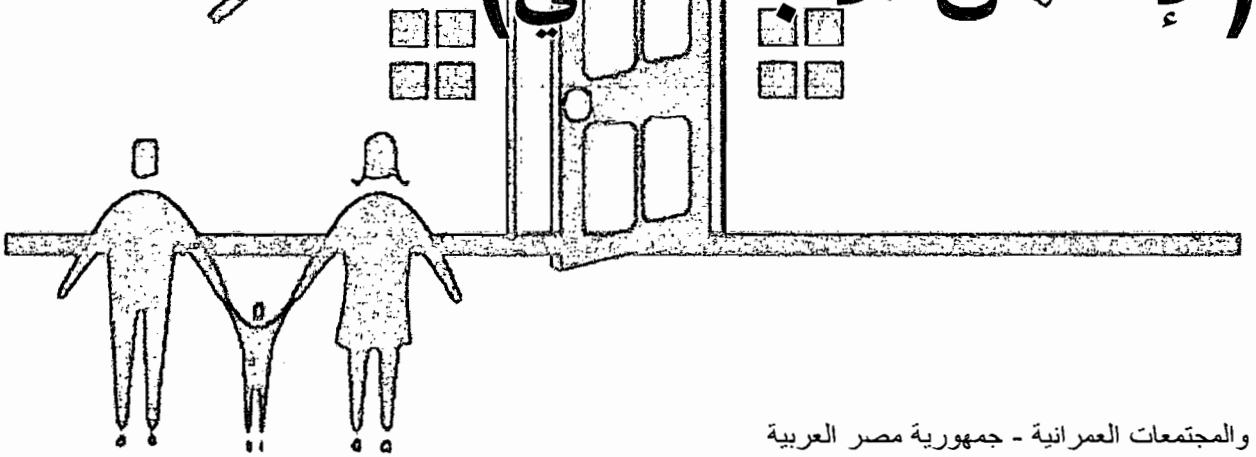

309

# مشروع الإسكان الاجتماعي

في اطار الجهود والسعي لتمكين كل مواطن في الحصول علي حقه في السكن وتغطية الاحتياجات غير ا
الخطط السابقة أطلقت جمهورية مصر العربية مشروع إنشاء مليون وحدة سكنية ينفذ علي مدار خمس سنوات ا
ه ( مشروع الاسكان الاجتماعي ) في كافة انحاء الجمهورية

# قانون الإسكان الاجتماعي

لضمان استمرارية المشروع تم إصدار القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن الإسكان الاجتماعي حيث و
سع اطاراً تشريعياً محكماً لتنفيذ مشروعات الإسكان الاجتماعي كما نص القانون على إنشاء صند
ويل الوحدات السكنية لبرنامج الإسكان الاجتماعي ويحدد مسئولياته وصلاحياته ومصادر تم
جه الدعم وتكون له موارده الذاتية.

التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية -
جمهورية مصر العربية

وفى إطار التكافل المجتمعي لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع من نوع
كان المختلفة فيقوم برنامج الاسكان الاجتماعي على ما يلي:

- توفير وحدات سكنية لذوى الدخل المحدود في المناطق التي تحددها وزارة الإسكان بالمحا
والمجتمعات العمرانية الجديدة .

- توفير قطع أراضي معدة للبناء بحد أقصي ٢م٤٠٠ لفي المجتمعات العمرانية الجديدة لأصحاب الد
المتوسطة .

كما حرصت الدولة على تلبية احتياجات الفئة المتوسطة من الوحدات السكنية من خلال مشر
مصر -سكن مصر )

# وجه التكافل الاجتماعي في المشروع

## دعم منظور

- يتحمل الصندوق دعم لكل مواطن لتوفير وحدته السكنية طبقاً لدخله .
- يسدد المواطن دفعة جدية حجز ومقدم يصل الى ١٥ ٪ من قيمة الوحدة ويتم سداد باقي ثمن الوحدة من خلا قرض ميسر على مدار ٢٠ سنة بقسط شهري تحمل عليه فائدة ٧٪ كحد أقصي متناقصة سنويا.

## دعم غير منظور

- تتحمل الدولة قيمة الارض وتوفير المرافق ( الكهرباء- المياه-الصرف الصحي) وتوفير الخدمات المطلوبة (ملا مدارس - مستشفيات-خدمات تجارية -...)

عُنى المشروع في إطار التكافل الاجتماعي بجميع فئات المجتمع الاشد احتياجا والحالات الطارئة حيث تم وضع أ صيص( المتزوج ويعول - المرأة المعيلة -الأقل دخلا- ... ) وتحديد نسب من الوحدات السكنية لحالات الايواء ا خلاء الإداري وذوى الاحتياجات الخاصة .

# الدراسات التي أعدت للوصول بالإسكان الاجتماعي لمفهوم السكن اللائق :

## دراسات إجتماعية

حديد الفئات المستهدفة وعليه تم تحديد مساحة وسعر الوحدات السكنية

حديد الفئة العمرية المستهدفة من المشروع

حديد نوع الحيازة المناسبة للفئات المختلفة ( إيجار ، تمليك ) .



## دراسات اقتصادية

راسات تهدف إلي خفض تكلفة إنتاج الوحدة

نشاء الوحدات في مناطق مخدومة بالمرافق

نشاء وحدات إدارية وتجارية بالأدوار الأرضية وبيعها بالمزاد لخفض تكلفة الوحدات السكنية

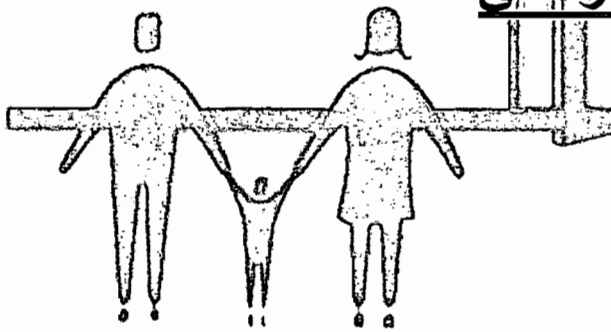

## دراسات الأراضي

تم دراسة الأراضي الصالحة للإنشاء بغرض تخفيض التكلفة

راسة صلاحية التربة للإنشاء بتكلفة مناسبة .

وافر الخدمات والمرافق للأراضي .

# تابع الدراسات التي أعدت للوصول بالإسكان الاجتماعي لمفهوم السكن اللائق :

## دراسات فنية

تناول دراسات التخطيط العمراني والدراسات المعمارية والإنشائية بها .

حديد الكثافات السكانية والبنائية .

لدراسات المعمارية بغرض خلق تنسيق جمالي .

لدراسات الإنشائية .

## دراسات بيئية

وفير مساحات خضراء بالمشروع .

صميمات معمارية تضمن الإضاءة والتهوية الجيدة للوحدات السكنية .

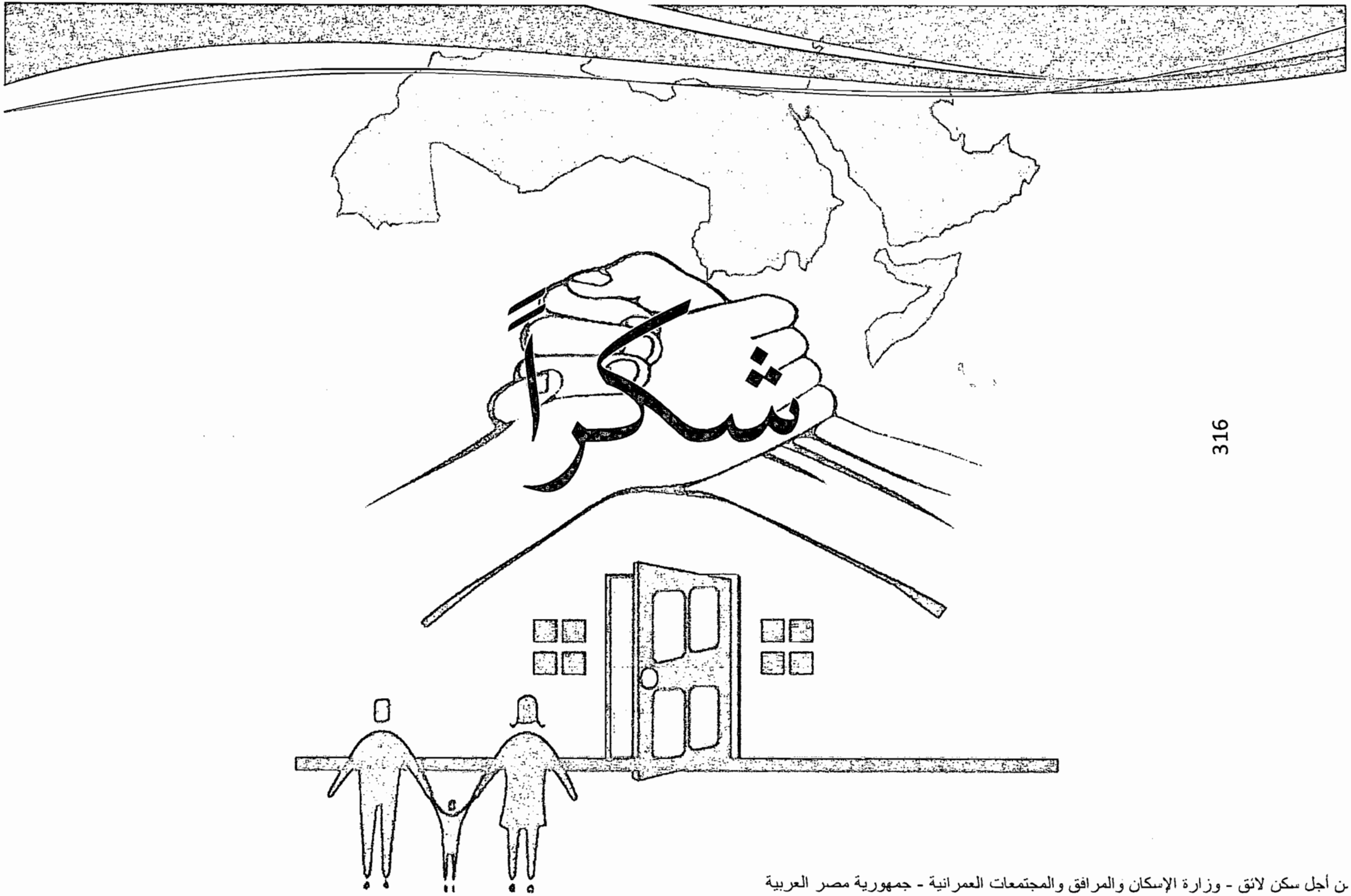
شكراً

# مرفق رقم 52

الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

ج08-01/(05/17)/01- ت (0262)

# تقرير وتوصيات
# الاجتماع الاستثنائي
# للجنة الفنية العلمية الاستشارية
# لتطوير عمل
# مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 17- 2017/5/18)

الأمانة العامة
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية
الأمانة الفنية
لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

# فهرس

## الاجتماع الاستثنائي

## للجنة الفنية العلمية الاستشارية

## لتطوير عمل

## مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب

## (مقر الأمانة العامة للجامعة: 17-2017/5/18)


| الموضوعـــــــات | | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| أولا : التقريـــــــــــر | | 1 |
| ثانيا : التوصيـــــــات | | 3 |
| البند الأول | تطوير بنود جدول الأعمال<br>- تأهيل المباني المأثرة بالنزاعات.<br>- متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الاسكان. | 3 |
| البند الثاني | اجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك. | 4 |
| البند الثالث | تعديل بعض مواد النظام الأساسي للمجلس لتواكب المستجدات في إطار التطوير والاصلاح في جامعة الدول العربية. | 5 |
| مرفق رقم 1 | | 6 |
| مرفق رقم 2 | | 12 |
| مرفق رقم 3 | | 22 |

# تقرير وتوصيات
# الاجتماع الاستثنائي
# للجنة الفنية العلمية الاستشارية
# لتطوير عمل
# مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب
## (مقر الأمانة العامة للجامعة: 17-2017/5/18)

## أولاً: التقرير

1. تنفيذا لقرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (33) رقم (ق12-د.ع 33-2016/12/20)، وبدعوة من الأمانة العامة للجامعة (إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب)، عقدت اللجنة الفنية العلمية الاستشارية اجتماعها الاستثنائي لتطوير عمل مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 17-2017/5/18 وبحضور ممثلي الدول العربية الآتية: دولة الإمارات العربية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية، (مرفق رقم 1 قائمة بأسماء السادة الحضور) .
2. افتتح الدكتور/ جمال الدين جاب الله – مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية أعمال اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها الاستثنائي لتطوير عمل مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بكلمة ترحيبية نقل فيها تحيات الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية سعادة السفير الدكتور/ كمال حسن علي متمنياً للاجتماع التوفيق والنجاح.
3. تم اختيار سعادة المهندس/ناصر العمار- مدير عام التعاون الدولي وزارة الاسكان المملكة العربية السعودية، لترأس أعمال اللجنة حيث شكر سيادته الحضور على الثقة التي منحوها إياه، متمنياً التوفيق والنجاح لأعمال الاجتماع.

4. اعتمدت اللجنة جدول أعمالها على النحو التالي:

البند الأول تطوير بنود جدول الأعمال

- تأهيل المباني المأثرة بالنزاعات.
- متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الاسكان.

البند الثاني اجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك.

البند الثالث تعديل بعض مواد النظام الأساسي للمجلس لتواكب المستجدات في إطار التطوير والاصلاح في جامعة الدول العربية.

## ثانياً : التوصيات

### البند الأول: تطوير بنود جدول أعمال المجلس

إن اللجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في اجتماعها الاستثنائي وبعد اطلاعها على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق3-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق3-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص ،

وفي ضوء المناقشات،

**توصي بـ**

أولا: استحداث بند تحت مسمى عرض الدراسات والتجارب حول تأهيل المباني المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية .

ثانيا: استحداث بند تحت مسمى التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير.

ثالثاً: تغيير مسمى البند الخاص (الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة) ليصبح (متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 الخاصة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).

رابعاً: رفع بند (متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الاسكان) من جدول أعمال المجلس.

خامساً: رفع البند الخاص "المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى من جدول أعمال المجلس.

سادساً: تكليف الامانة الفنية للمجلس بأعاده ترتيب بنود جدول اعمال المجلس وفق ما تراه مناسبا.

(ت1-إ ل ف ع إ د غ ع -2017/5/18)

## البنـــد الثاني: اجراء تقييم شامل لعمـل المجلـس في قطـاع الإسـكان والتعمـير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطـوير العمـل العربـي المشترك.

إن اللجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في اجتماعها الاستثنائي وبعد اطلاعها على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق12-د.ع33-2016/12/20) في دورته 33 (الرياض- المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص ،

وفي ضوء المناقشات،

### توصي بـ

"رفع تقرير وتوصيات اجتماع لجنة تقييم عمل مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 25-2016/5/26 (مرفق رقم 2) الى مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دورته القادمة" .

(ت2-إ ل ف ع إ د غ ع -2017/5/18)

## البنـــد الثالث: تعديل بعض مواد النظام الأساسي للمجلس لتواكب المستجدات في إطار التطوير والاصلاح في جامعة الدول العربية.

إن اللجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في اجتماعها الاستثنائي وبعد اطلاعها على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق12–د.ع33–2016/12/20) في دورته 33 (الرياض– المملكة العربية السعودية 2016/12/20) في هذا الخصوص ،

وفي ضوء المناقشات،

### توصي بـــ

"رفع مقترحات التعديل على النظام الاساسي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 3) الي مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دورته القادمة".

(ت3–إ ل ف ع إ د غ ع –2017/5/18)

# مرفق رقم 1

الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

# قائمة بأسماء السادة المشاركين
# في
# الاجتماع الاستثنائي
# للجنة الفنية العلمية الاستشارية
# لتطوير عمل
# مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

(الامانة العامة للجامعة 17-2017/5/18

# قائمة بأسماء السادة المشاركين
# في
# الاجتماع الاستثنائي
# للجنة الفنية العلمية الاتشارية
# لتطوير عمل
# مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
# (الامانة العامة للجامعة: 17-2017/5/18)

## دولة الإمارات العربية المتحدة

المهندسة/ عائشة عمر المدفع — وكيل وزارة مساعد لشئون الاسكان والتخطيط الحضري
ت: 0097506426696
Email:a_almidfa@hotmail.com

د. محمد الحرم — مدير ادارة التنفيذ – برنامج الشيخ زايد للاسكان
Email: m_alharam@szhp.gov.ae

المهندس/ سعيد عبد الله السعيدي — مدير مشروع– برنامج الشيخ زايد للاسكن

## مملكة البحرين

السيد/ محمد عبد العزيز رشدان — منسق المشاريع الاسكانية – مكتب وزير الاسكان
ت: 0097336699694
Email: Mohamed.rashdan@housing.gov.bh

السيد/ عبد العزيز ابراهيم الكعبي — مهندس مشاريع اسكانية
ت: 0097339971001
Email: alkaabieai@gmail.com

## الجمهورية التونسية

السيدة/ ايناس زبيبة حرم عجلاني — مهندسة معمارية رئيسة بالإدارة العامة للإسكان
ت: 0021620286858
ف: 0021671796810
Email: zbiba_ajlani.ines@yahoo.fr

**جمهورية جيبوتي**

السيد/ عبد الرزق مدساروليه — مندوب بالسفارة

ت: 00201003704657

Email: malow2000@hotmail.fr

**المملكة العربية السعودية**

المهندس/ ناصر بن عبد الله الغمار — مدير عام التعاون الدولي- وزارة الإسكان

ص.ب. 31760 الرياض 11418

ت: 0096612894141

جوال: 00966505423041

ف: 0096614070020

Email: eplans@hotmail.com

**جمهورية العراق**

المهندس/ عباس فاضل محمد التميمي — مدير عام الدائرة الفنية – وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة

ت: 009647902352135

Email: ruoff12@yahoo.com

**دولة فلسطين**

المهندس/ فائق الديك — وكيل الوزارة

وزارة الإشغال العامة والإسكان/ رام الله/فلسطين

ت: 0097022984829

ف: 0097022987890

Email: fayeg_deek@yahoo.com

السيد/ محمد وهبي خالد حمارشة — مدير عام

ت: 00970599672384

ف: 0097022986770

Email: yabd2@yahoo.com

**دولة قطـــر**

السيد/ صالح علي الخالدي — الخبير القانوني

ت: 0097466164000

Email: skhalidi@molsa.gov.qa

السيد/ ابراهيم محمد الخزاعي

كبير مهندسين مدنين

ت: 0097433990005

Email: ikhzaei@adlsa.gov.qa

## دولة الكويت

المهندس/ خلف مبارك المنديل

نائب المدير العام لشؤون الرقابة والتدقيق

ت: 55114114 – 25383101

ف: 25394672

Email: q8khalaf@hotmail.com

المهندس/ محمد عبد الله صنيدح

نائب المدير العام لشؤون التخطيط والتصميم

جوال: 96599681580+

ت: 96525301008+

ف: 96525392932+

Email: mass65@live.com

## جمهورية مصر العربية

المهندسة/ نفيسة محمود هاشم

مستشار الوزير لشئون قطاع الإسكان والمرافق

1 ش إسماعيل أباظة – القصر العيني – القاهرة

جوال:201003312631+

ت: 20227921540+

ف:20227921539+

Email: nafisa_hashem@yahoo.com

السيد/ حسين محمود الجبالي

مستشار وزير الاسكان والمرافق

ت: 00201221020863

Email: husseinelgebaly47@hotmail.com

السيد/ محمد أنس محمود

من ذوي الخبرة بقطاع الاسكان والمرافق

ت: 00201113331194

المهندسة/ جهاد هشام جلال

منسقة الاتصال بين وزارة الاسكان والامانة الفنية للمجلس

ت: 00201069098527

Email: gehadsalem.moh@gmail.com

## المملكة المغربية

السيدة/ هند الشيح

مستشارة بالمندوبية

ت: 00201024088537

Email: hind-chaih@gmail.com

**الجمهورية الإسلامية الموريتانية**

السيد/ جدو حجب — مدير الدراسات والبرمجة والتعاون

ت: 0022244204820

Email: jboudidda@gmail.com

السيد/ سيد عبد الله سيد محمد لعزيز — منسق البرنامج الوطني لتجميع البلدات

ت: 0022246080061

Email: leezz09@yahoo.fr

**الجمهورية اليمنية**

السيد/ ابو بكر احمد باذيجي — مستشار بالمندوبية

ت: 00201281388344

Email: bakv2020@hotmail.com

# مرفق رقم 53

الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية
والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

ج08-01/(05/16)01/08- ض(0227)

# محضر
# الاجتماع الأول
# للجنة تقييم عمل
# مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
## (الأمانة العامة للجامعة: 25-2016/5/26)

# فهرس

## محضر الاجتماع

## الأول للجنة تقييم عمل

## مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

## (الأمانة العامة للجامعة : 25- 2016/5/26)


| البنود | الموضوعـــــــات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا: | التقـــرير | 1 |
| ثانياً: | التوصيات | |



| المرفقـــــــات | | الصفحة |
|---|---|---|
| مرفق رقم (1) | قائمة بأسماء السادة الحضور | |
| مرفق رقم (2) | مقترحات وزارة السكن والعمران والمدينة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | |
| مرفق رقم (3) | مقترحات وزارة الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال بجمهورية العراق. | |
| مرفق رقم (4) | مقترحات المؤسسة العامة للرعاية السكنية دولة الكويت | |

# محضر

## الاجتماع الأول

## للجنة تقييم عمل

## مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

## (الأمانة العامة للجامعة : 25- 2016/5/26)

**أولا : التقرير:**

1. تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته 32 رقم (ق14-د.ع 32-2015/12/22) وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب)، عقد الإجتماع الأول للجنة تقييم عمل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب يومي 25-2016/5/26 وبحضور ممثلي الدول العربية الآتية: المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية والأمانة الفنية للمجلس (مرفق رقم 1 قائمة بأسماء السادة الحضور) .

2. افتتح د. حسين السويدي – نائب مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة أعمال الاجتماع الأول للجنة تقييم عمل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بكلمة ترحيبية نقل فيها تحيات الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد بن إبراهيم التويجري وكذلك تحيات سعادة الدكتور/جمال الدين جاب الله- مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة متمنيا للاجتماع التوفيق والنجاح.

3. تم اختيار سعادة المهندس/ناصر العمار- مدير عام التعاون الدولي- وزارة الإسكان بالمملكة العربية السعودية، لترأس أعمال الاجتماع الأول للجنة تقييم عمل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب حيث شكر سيادته الحضور على الثقة التي منحوها إياه، متمنياً التوفيق والنجاح لأعمال الاجتماع.

4. اعتمدت اللجنة جدول أعمالها على النحو التالي:

| الموضـــــــــــوع |
| --- |
| إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح العمل العربي المشترك |
| المـــــــــرفقات:- |
| (مرفق رقم 1) الآليات والاستراتيجيات لتفعيل أهداف مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب. |
| (مرفق رقم 2) مقترحات وزارة السكن والعمران والمدينة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية |
| (مرفق رقم 3) مقترحات وزارة الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال بجمهورية العراق. |
| (مرفق رقم 4) مقترحات المؤسسة العامة للرعاية السكنية دولة الكويت |

## ثانياً: التوصيات

## تقييم عمل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

انطلاقاً من الدور الهام والاستراتيجي الذي يقوم به مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في إنماء وتطوير قطاع الإسكان والتعمير في الدول العربية تعزيزاً للعمل العربي المشترك .

فقد تم تشكيل لجنة من الأمانة الفنية للمجلس وعضوية كل من ( المملكة العربية السعودية ، دولة فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، جمهورية مصر العربية ) بموجب قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته 31 رقم (ق15 – د.ع 31-2014/12/16) ، تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته 32 رقم (ق14 – د.ع 32-2015/12/22) وتم توجيه الدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لعقد الاجتماع الأول للجنة تقييم عمل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب يومي 25-2016/5/26 .

وقد اجتمعت اللجنة بحضور ممثلي الدول العربية ما عدا دولة قطر ، حيث تم الاطلاع على ما يلي :

- الورقة السابق إعدادها بمعرفة الجمهورية اليمنية والتي اعتمدت على ملاحظات الدول العربية الآتية (الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية)، وكذلك المناقشات التي تم إثرائها أثناء اجتماعات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية .

- الملاحظات المقدمة من كل من ( الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، جمهورية العراق، دولة الكويت)، وقد توصلت اللجنة بعد المناقشات على مدار يومين إلي الآتي :

1. **إنشاء قاعدة عربية للبيانات والمعلومات** :

تقوم الدول العربية ممثلة (بوزارات الإسكان والتعمير) على المستوي الوطني بإنشاء قاعدة وطنية للبيانات والمعلومات حول الإسكان والتعمير كجزء من قاعدة المعلومات العربية . تقوم الجهات المختصة ذات العلاقة بالتنسيق مع جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بتجميع

وتحليل المعلومات والبيانات ذات الصلة بالإسكان وتوثيقها ضمن قاعدة البيانات الوطنية.

تقوم الجهات المختصة ذات العلاقة بإمداد قاعدة البيانات العربية بالمعلومات التالية :

- التعريف الشامل بقطاع الإسكان والتعمير في كل قطر عربي وما يؤديه من مهام ونشاطات إسكانية .
- التشريعات والقوانين المنظمة لأعمال الإسكان والتعمير .
- السياسات والبرامج الإسكانية القائمة والمستقبلية .
- البحوث المنشورة ونتائج الدراسات ذات العلاقة وتقييمها وإخراجها بالشكل الذي يساعد على الاستفادة منها في إجراء البحوث الحديثة .
- حصر القوي البشرية العاملة في مجال الإسكان والتعمير للمساعدة في تبادل الخبرات تشمل :
  - الخبرات الهندسية الاستشارية ( أفراد – مكاتب – شركات – مؤسسات ) .
  - شركات المقاولات .
  - الكوادر الهندسية والهندسية المساعدة (أعداد – سنوات الخبرة – مجالات الخبرة ) .
- وسائل التدريب والتأهيل الحالية للعاملين في قطاع الإسكان والتعمير .
- مواد البناء المحلية ووسائل الإنشاء .
- مجالات الاستثمار المتاحة في مجال الإسكان .
- المعلومات لأي نشاطات تتعلق بمجالات أهداف المجلس .

إن وجود مثل هذه المعلومات على الشبكة العربية للبيانات سيساعد على تبادل المعلومات بين الدول العربية ( معرفة ما لدي الآخر والاستفادة منه ) في مجال البحوث والتشريعات والدراسات العلمية والعملية إضافة إلي تبادل الخبرات والتقنيات والنظم واللوائح الفنية في قطاع الإسكان والتعمير في الدول العربية، ونري أن يمثل الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب الوسيلة لتعميمها وتبادلها .

2. **تنظيم وتطوير عمل مراكز الدراسات والأبحاث في مجال الإسكان لاسيما القائم منها :**

حث وتوجيه مراكز الدراسات والأبحاث في مجال الإسكان القائمة في بعض الدول العربية للعمل على ما يلي :

أ- التركيز في البحوث المعدة لاستخدام مواد البناء الحديثة وكذلك مجالات البناء الأخضر .

ب- إجراء البحوث الهادفة إلي الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية المتوفرة في الأقطار العربية فيما يخدم البرامج الإسكانية والمشاريع العمرانية .

ج- سبل تطوير وسائل الأداء وتحسين مستوي الجودة في الإعداد والتنفيذ للمشاريع المتعلقة بالإسكان والتعمير .

د- البحث في اقتصاديات البناء ووسائل خفض تكاليفه .

هـ- تشجيع الأكاديميين والمتخصصين في الدول العربية للانخراط في مجال الأبحاث العلمية الهادفة إلي خدمة قطاع الإسكان والتعمير في الدول العربية وتوفير الحوافز المادية والجوائز لذلك .

و- المساهمة والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي يعلن عنها مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب .

3. **تنمية الموارد البشرية (تدريب وتأهيل العاملين) في قطاع الإسكان والتعمير :**

- إعداد البرامج اللازمة لتأهيل وتدريب العاملين في قطاع الإسكان والتعمير بجميع مستوياتهم بالتنسيق مع الجامعات والكليات والمعاهد الفنية والتقنية المتخصصة ، وذلك بغرض تنمية الموارد البشرية التي تساعد على النهوض بهذا القطاع وتحقيق الأهداف المرجوة ومن خلالها يتم تبادل محتويات وأسلوب الإعداد والتنفيذ بين الدول العربية للاستفادة منها .
- التحديث المستمر لبرامج التدريب والتأهيل للعاملين لمواكبة التطورات الإقليمية والعالمية .

4. **البرامج الاستثمارية المشتركة :**

تشجيع حركة الاستثمار وتنفيذ المشاريع المشتركة في الدول العربية والعمل على إزالة العوائق وتوفير البيئة التشريعية والقانونية اللازمة وبهذا الصدد ينبغي الإدراك أن الدور الأساسي والحاسم ينبغي أن نتركه للقطاع الخاص والشركات الخاصة المتميزة بالمرونة في عملها

وتجاوز العقبات التي يخلقها أحياناً الروتين الحكومي ومظاهر البيروقراطية الناجمة عنه، وينبغي أن ندرك أن النشاط الاستثماري الناجح لن يخلق إلا في بيئة مناسبة ، ونتفق جميعاً على أن القطاع الخاص هو الرائد في هذا الجانب دون سواه .

5. **تنظيم عقد مؤتمرات ومنتديات علمية وورش عمل دورية متخصصة** :

إعداد جدول زمني لتنظيم عقد مؤتمرات ومنتديات علمية وورش عمل لمناقشة الخبرات المكتسبة في المجال الفني والتقني المرتبط بالإنشاء والإسكان والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة ، أسلوب تنفيذ المشاريع والبيئة الخضراء ... إلخ في كل قطر عربي والخروج بالتوصيات المناسبة بما يخدم تحقيق أهداف المجلس.

6. **الحفاظ على الموروث الثقافي العمراني وتطويره** :

- تطوير القوانين المنظمة لإعمال الحفاظ والترميم وإعادة التأهيل للموروث الثقافي المعماري .
- تطوير وسائل وطرق التنفيذ لأعمال الترميم ، والتشجيع على تقديم الأبحاث والدراسات في هذه المجالات .
- تشجيع الاقتباس من التراث الحضاري والطابع المعماري العربي الأصيل في نطاق التطور العمراني المعاصر .

- **لتفعيل هذه الآليات يستلزم الآتي** :

حث الدول العربية على تنفيذ قرارات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ، وبما اتخذته من إجراءات وما تم انجاره لتنفيذ هذه الآليات لتفعيل أهداف المجلس، وبنود جدول أعمال مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ، وعرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية.

- **توصيات عامة**

1. التأكد على تفعيل الاجتماعات الخاصة بتبادل المعلومات لإنشاء قاعدة بيانات عربية مشتركة .
2. ضرورة التأكيد على مشاركة المختصين والمعنيين بالإسكان والتعمير في جميع الدول العربية لاجتماعات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب .
3. إعادة النظر في بنود جدول أعمال مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بما يتيح تطوير عمل المجلس لتحقيق أهدافه .
4. ضرورة الالتزام من الدول العربية أعضاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بتنفيذ وتطبيق القرارات الصادرة عنه في المواعيد المحددة مسبقاً .
5. ضرورة تقديم مذكرة تفصيلية شارحة لأي موضوع مقترح عرضه من الدول العربية الأعضاء على مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب .
6. التأكيد على ضرورة إنجاز الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030.
7. يمكن اقتراح بند بكل الدراسات التي أعدت وكيفية استفادة الدول العربية منها .

- **الخاتمة** :

8. توصي اللجنة المشكلة برفع توصيات اجتماعها إلي اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم .

# مرفق رقم 54

الأمانة العامة

الشؤون الاقتصادية

إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء

الإسكان والتعمير العرب

# مقترح تعديل
# النظام الأساسي
# لمجلس وزراء
# الإسكان والتعمير العرب

342

# النظام
# الأساسي المعدل لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

-

## المادة الأولى

التعاريف : يقصد بالمصطلحات التالية المعاني المبينة إزاء كل منها:

الجامعة : جامعة الدول العربية

الأمانة العامة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

المجلس : مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

المكتب التنفيذي : المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الوزير : الوزير المسؤول أو المختص بالإسكان والتعمير في الدول الأعضاء في المجلس

الأمانة الفنية : الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الحساب الخاص : الحساب المخصص لدعم تمويل بعض النشاطات التي يتخذ المجلس قرارات بشأنها.

اللجنة الفنية العلمية الاستشارية : وهي لجنة تتشكل من كبار المسؤلين والخبراء من وزارات الاسكان والتعمير العرب تساعد المجلس والمكتب في اداء مهامه.

اللجان الفنية : لجان فنية متخصصة محددة المدة والمهام يشكلها المجلس أو المكتب التنفيذي لبحث موضوعات أو وضع دراسات حول موضوعات تتعلق بقطاع الإسكان والتعمير.

## المادة الثانية

**إنشاء المجلس:**

ينشأ في نطاق جامعة الدول العربية مجلس يتألف من الوزراء المسؤولين أو المختصين بالإسكان والتعمير يسمى مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

## المادة الثالثة

**أهداف المجلس:**

يهدف المجلس إلى تنمية التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الإسكان

والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة وبخاصة:

1- تبادل البحوث والتشريعات والدراسات الناظمة لقطاع الاسكان والتعمير والتجارب العلمية والعملية والدروس المكتسبة في مجال الإسكان والتعمير.

2- الاستفادة من الخبرات القائمة لدى مراكز البحوث الإسكانية والإنشائية ومراكز التدريب الفنية والمهنية، والتعاون الفني في إقامة تلك المراكز في الدول العربية التي ترغب في ذلك.

3- تبادل الخبراء والفنيين والتقنيات والنظم واللوائح الفنية وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل في قطاع الإسكان والتعمير بين الدول الأعضاء.

4- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال:

- اقامة مشاريع سكنية
- تمويل مشروعات الاسكان والتعمير
- إقامة صناعات مشتركة لمواد ومعدات الانشاء والتعمير
- دعم اقامة شراكات ما بين شركات المقاولات ومكاتب الاستشارات الهندسية والمطورين العقاريين

5 - المحافظة على التراث الحضاري الأصيل والطابع العربي في نطاق التطور العمراني المعاصر في الوطن العربي وكذلك احياء وتثمين الطابع الأثري للمدن العتيقة مع اقتراح الأساليب الكفيلة للمحافظة على مباني هذا التراث.

6 - الاستفادة من المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى وتبادل التقنيات والوسائل المتعلقة بالوقاية من الزلازل والكوارث الطبيعية.

7- دمج البعد البيئي عند إقامة المشاريع السكنية بما يحقق استدامتها.

8- توحيد الجهود في ميدان سلامة البناء واتخاذ التنظيمات الكفيلة لمراقبة وضمان هذه السلامة في الوطن العربي مع ضرورة إدراج معايير ومواصفات خاصة بسلامة البناء ضمن المعايير الفنية والمواصفات العامة للمباني.

9- توحيد وتطوير وتحديث المواصفات العامة والمقاييس والمعايير الفنية المستخدمة بالدول العربية في مجال الإسكان والتعمير وتفعيل تطبيقها تدريجياً.

10- البحث في اقتصاديات البناء ووسائل خفض تكاليفه مع التركيز على مجالات الإسكان الميسر وإسكان ذوي الدخل المنخفض والإسكان الخيري.

11- إحداث جوائز على صعيد الوطن العربي لفائدة التقنيين العرب والمؤسسات العربية العاملين على بلورة الطابع العربي الأصيل في المشاريع الإسكانية والتخطيط العمراني.

## المادة الرابعة

**اختصاصات المجلس:**

يمارس المجلس عمله علي النحو التالي:

1- اقرار جدول أعمال دوراته ومناقشة بنوده واصدار القرارات المناسبة.

2- مناقشة واقرار مشاريع القرارات المرفوعة من المكتب التنفيذي للمجلس.

3- اقرار خطة العمل السنوية للأمانة الفنية وبرامج تنفيذها والميزانية المقترحة لها.

4- تشكيل لجان فنية متخصصة مهمتها معالجة قطاعات فرعية من قطاع الاسكان والتعمير ويحدد المجلس بقرار منه أنظمة عمل هذه اللجان علي أن ينتهي تشكيلها بانتهاء مهمتها.

5- اقرار مشاركة المجلس في المؤتمرات والمنتديات والندوات وورش العمل.

6- اتخاذ ما يراه لازما من اجراءات الطوارئ التي تفرضها الاحداث في حالة تعرض احدى المناطق العربية الي دمار أو تخريب نتيجة الكوارث الطبيعية

## المادة الخامسة

**مكان انعقاد المجلس:**

يعقد المجلس دوراته في مقر الأمانة العامة للجامعة ويجوز أن يعقد في أي دولة عربية بناء علي:

1- رغبة الدولة وموافقة المجلس أثناء انعقاده.

2- رغبة الدولة وموافقة دولتين على الأقل.

## المادة السادسة

**أدوار الانعقاد:**

1- يعقد المجلس دورة عادية مرة كل عام بناء على دعوة من الأمانة الفنية وذلك خلال الربع الأخير من العام.

2- يعقد المجلس دورة غير عادية بناء على قرار من المجلس أو بتوصية من المكتب التنفيذي أو بدعوة من الأمين العام للجامعة أو بناء على طلب دولة عضو وموافقة دولتين علي الأقل.

3- لا تدرج فى جدول أعمال المجلس في دوراته غير العادية موضوعات غير التي عقدت الدورة من أجلها والتي حددت موضوعاتها الجهة الداعية.

4- في حال تعذر حضور الوزير المعني بالإسكان والتعمير يجوز أن ينوب عنه مسئول بمستوى وكيل أول وزارة أو المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

## المادة السابعة

**المراقبون:**

يجوز للمجلس دعوة من يراه من الأفراد والمنظمات والاتحادات وغيرها لحضور اجتماعاته بصفة مراقب بناء علي اقتراح من المكتب التنفيذي وموافقة المجلس.

## المادة الثامنة

**صحة انعقاد المجلس واتخاذ القرارات وقواعد التصويت واجراءاته:**

1- يمثل حضور ثلثي الدول الأعضاء النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد أي دورة للمجلس.

2- مع عدم الاخلال بالفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الثانية من المادة الثامنة عشر من الميثاق، يتم اعتماد القرارات بتوافق الآراء ما أمكن ذلك.

3- في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء طبقا للفقرة (2) من هذه المادة، يتم اتخاذ الاتي:

- اذا لم يتم التوافق يصار الي التصويت ويكون القرار نافذا بحصوله علي نسبة ثلثي الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت وذلك بالنسبة للقرارات الخاصة بالمسائل الموضوعية.
- موافقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت، وذلك بالنسبة للقرارات الأخرى التي لا ينطبق عليها الفقرة السابقة من هذه المادة، مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة من المادة الخامسة وأحكام المادة السادسة عشر من الميثاق.

## المادة التاسعة

**رئاسة المجلس:**

1- تكون رئاسة المجلس في حالة عقده بمقر الأمانة العامة للجامعة دورية لوزير كل دولة حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء، وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لوزير الدولة التي تلي دولته وذلك حسب الترتيب الهجائي، ويظل الرئيس يمارس أعمال الرئاسة الي ان تسند لخلفه في مستهل أعمال الدورة العادية التالية. كما يتولى رئاسة كل دورة غير عادية تنعقد قبل انتهاء مدة رئاسته.

2- في حالة استضافة المجلس من إحدى الدول الاعضاء تكون الرئاسة لوزير الدولة المضيفة، ويكون نائب الرئيس وزيرا من الدولة التالية لدولة الوزير الذي تولى رئاسة دورة المجلس السابقة حسب الترتيب الهجائي.

## المادة العاشرة

**جدول الأعمال:**

**أولا: يتضمن جدول أعمال المجلس الموضوعات التالية:**

1- الموضوعات التي سبق للمجلس أن اتخذ قرار بإدراجها على جدول أعمال الدورة التالية.

2- الموضوعات التي ترغب الدول الأعضاء بإدراجها في جدول الأعمال علي أن توافي بها الأمانة الفنية قبل موعد انعقاد المجلس بشهرين علي الأقل مشفوعة بمذكرة تفسيرية.

3- ما تقترحه الأمانة الفنية من موضوعات علي المجلس او المكتب التنفيذي.

4- الموضوعات التي يرى الأمين العام ان لها صفة الاهمية والاستعجال ويطلب ادراجها.

**ثانيا:** وللمجلس حق ادخال اي تعديلات علي جدول الاعمال اثناء انعقاد المجلس.

## المادة الحادية عشر

**المكتب التنفيذي :**

**1- يشكل المكتب التنفيذي للمجلس من ستة أعضاء كما يلي:**

- **ترويكا مجلس الجامعة على مستوى القمة ( الرئاسة السابقة، والرئاسة الحالية، والرئاسة اللاحقة).**
- **ثلاثة أعضاء بالتناوب وفقا للترتيب الهجائي للدول الأعضاء.**

**2- في حال الجمع بين العضوية في المكتب التنفيذي وفقا للترويكا والعضوية حسب الترتيب الهجائي ينتقل الدور للدولة التي تلي في الترتيب الهجائي.**

**3- تكون العضوية في المكتب التنفيذي لأعضاء الترويكا لمدة عضويتهم في الترويكا وسنتين لباقي الأعضاء.**

**4- للمجلس إذا رأى ذلك ضروريا، اختيار دولة أو دولتين لضمهما كأعضاء بالمكتب التنفيذي لمدة عامين .**

**5- ينتخب المكتب التنفيذي رئيسا ونائبا للرئيس في أول اجتماع له.**

**6- إذا لم يتمكن الوزير من الحضور لأسباب قاهرة يمكن إنابة مسؤول بمستوى وكيل وزارة فحسب**

## المادة الثانية عشر

**أدوار انعقاد المكتب التنفيذي:**

يعقد المكتب التنفيذي اجتماعا عاديا واحدا كل عام ويجوز عقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب دولتين علي الاقل من أعضائه.

## المادة الثالثة عشرة

**مكان انعقاد المكتب التنفيذي وصحة انعقاده واتخاذ القرارات والتوصيات:**

يعقد المكتب التنفيذي اجتماعاته في مقر الأمانة العامة للجامعة او في اي دولة عربية تستضيفه، وفي هذه الحالة يشارك وزير الدولة المستضيفة في المكتب التنفيذي لذلك الاجتماع دون أن يكون له حق التصويت، ويكون اجتماع المكتب التنفيذي صحيحا بحضور أغلبية أعضائه ويتخذ قراراته وتوصياته بأغلبية الاعضاء الحاضرين، وفي حال تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

## المادة الرابعة عشرة

**مهام المكتب التنفيذي:**

1- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس.

2- تشكيل لجان فنية متخصصة محددة المدة والمهام لبحث موضوعات معينة أو تكليف خبراء واستشاريين لوضع دراسات حول موضوعات تتصل بقطاع الإسكان والتعمير.

3- إعداد مشروع جدول أعمال المجلس.

4- اتخاذ ما يراه لازما من إجراءات الطوارئ التي تفرضها الأحداث في حالة تعرض إحدى المناطق العربية إلى دمار أو تخريب نتيجة الكوارث الطبيعية.

## المادة الخامسة عشرة

**مهام اللجنة الفنية العلمية الاستشارية:**

يعاون المجلس لجنة فنية علمية دائمة على مستوى كبار المسئولين والخبراء من الدول الاعضاء وكذلك المنظمات والاتحادات ذات العلاقة التي يعتمدها المجلس بصفة مراقب.

1- تتولى بحث موضوعات او وضع دراسات حول موضوعات تتعلق بقضايا الاسكان والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة.

2- ترفع التوصيات بشأن الموضوعات المطروحة على جدول اعمال المكتب التنفيذي والمجلس ليتم اعتمادها واقرارها من قبل المكتب التنفيذي والمجلس.

## المادة السادسة عشر

**مهام الأمانة الفنية:**

تتولى الإدارة المعنية بالإسكان والتعمير في الأمانة العامة أعمال الأمانة الفنية للمجلس.

1- تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس والمكتب التنفيذي.

2- إعداد الدراسات الفنية التي يطلبها عمل المجلس أو المكتب التنفيذي.

3- تجميع وتحليل المعلومات والبحوث والدراسات المتعلقة بالإسكان والتعمير وتعميمها على الدول العربية.

4- التنسيق بين الدول العربية في مجال التدريب المهني وإقامة الندوات العلمية وغير ذلك من الأمور المشتركة التي تدعم التعاون العربي في مجال الإسكان والتعمير.

5- إقامة الصلات مع المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة في مجال الإسكان والتعمير.

6- توجيه الدعوة إلى اللجان الفنية التي يقرر المجلس أو المكتب التنفيذي تكوينها وإعداد

جداول أعمالها والوثائق الخاصة بها.

7- الإعداد لدورات المجلس والمكتب التنفيذي واللجنة الفنية العلمية الاستشارية واللجان المتخصصة التي يتم تشكيلها وتسجيل المناقشات والقرارات والتوصيات ومن ثم تبليغها إلى الدول الأعضاء.

**وللأمانة الفنية الاستعانة بمن تراه من الخبراء والفنيين لأداء مهامها وفق ما هو محدد في برنامج الإدارة السنوي وفقا للإجراءات المتبعة في الأمانة العامة.**

8- العمل على إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بموضوعات الإسكان والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة بالدول العربية ووضعها في موقع الجامعة على شبكة الانترنت مع تحديثها دوريا.

## المادة السابعة عشرة

الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير"

1. **يحدد للمجلس حساب لتمويل النشاطات (وليس المشروعات) التي يتخذ المجلس قرارات بشأنها والتي لا تغطيها موازنة الجامعة.**
2. **يحدد المجلس المبالغ التي يجب رصدها سنويا لتمويل هذا الحساب.**
3. **يتولى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية مهمة أمر الصرف بالنسبة لهذا الحساب بموجب اللائحة المالية للحساب الخاص وفقا للموازنة المقررة، ويخضع الصرف للرقابة المالية وفقا لما هو معمول به في الأمانة العامة ويقدم الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية تقرير عن أوجه الايرادات والصرف أثناء انعقاد كل دورة للمجلس.**
4. **تودع المساهمات والتبرعات الطوعية من الدول الأعضاء أو أية جهات أخرى.**

## المادة الثامنة عشرة

يعمل بهذا النظام من تاريخ التصديق عليه من الجهات المختصة.

- **وافق عليه وزراء الإسكان والتعمير العرب في مؤتمرهم السادس (الجزائر، ديسمبر/ كانون أول 1981).**
- **صدقه مجلس جامعة الدول العربية بالقرار رقم ( 4218 – د.ع 78 ) تاريخ 1982/9/23 في دور انعقاده الثامن والسبعين في تونس.**
- **تم تعديله بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (6703 – د.ع 126) تاريخ 2006/9/6.**
- **تم تعديل المادتين 9 و 11 بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (6760–د.ع 127) تاريخ 2007/3/4**

# مرفق رقم 55

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة السكن و العمران و المدينة

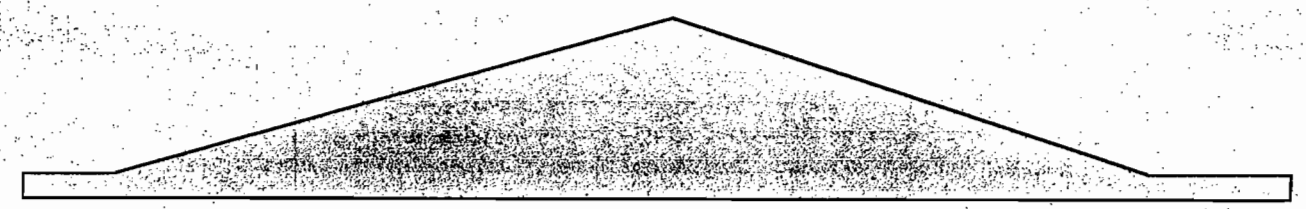

# أساليب التمويل العقاري في مجال السكن

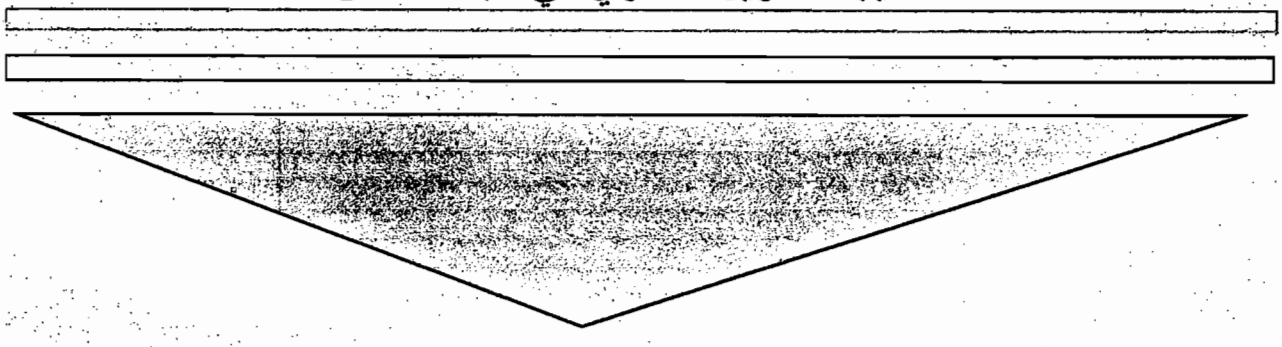

عملت الجزائر على تطوير قطاع السكن نظرا للطلب المتزايد وسعيا منها لتغطية الطلب، لجأت لعدة صيغ وطرق لتمويل البرامج السكنية و لعل أهم التطورات الذي عرفتها أساليب التمويل تخص المراجعة المؤسساتية المتخذة في بداية التسعينات قصد رفع مستوى تمويل السكن بفضل مساهمة كل من السوق المالية، المتعاملين و المستفيدين و كذا إبراز التنافس في ميدان الترقية العقارية والتي نتجت عنها لاسيما :

- فتح هذا النشاط إلى جميع المتعاملين ؛
- معالجة الطلب بشكل مميز لمختلف الطبقات الاجتماعية لاسيما على أساس الدعم المالي للأشخاص؛
- اعتماد إجراءات تضمن و تحمي حقوق المتعاملين و المواطنين؛
- منح مزايا ذات طابع ضريبي و مالي لتشجيع هذه النشاطات؛
- خلق بيئة تنافسية من أجل تحسين نوعية المنتوج والخدمات.

كما تجدر الإشارة بأنه زيادة على الإجابة للطلبات الجديدة، يتم معالجة و إزالة ظواهر السكن غير اللائق في إطار هذين المحورين.
لتطبيق هذه السياسة، تقرر وضع و سائل تسيير و تنفيذ التدخلات العمومية فيما يخص السكن، لا سيما :

- الصندوق الوطني للسكن (FONAL) الذي يتلقى في موارده تخصيصات مالية سنوية من ميزانية الدولة و كذا إيرادات أخرى ناجمة من الضرائب المتعلقة بالنشاط العقاري بينما تمثل الإعانات العمومية الخاصة بالسكن مجمل نفقاته؛
- الصندوق الوطني للسكن (CNL)، مؤسسة عمومية تتكلف بدفع مبالغ النفقات المتعلقة يتدخل الدولة؛
- صندوق الضمان و الكفالة المتبادلة للترقية العقارية (FGCMPI) مهمته ضمان الودائع المقدمة، لدى المرقين، من طرف طالبي السكن في إطار البيع على التصاميم.

زد على ذلك وبالنسبة للترقية العقارية بصفة عامة، قد تم إثراء المحيط المالي بجهازين خاصين وهما:

- شركة إعادة التمويل الرهن العقاري (SRH) أنشئت في سنة 1997، وهي مكلفة بإعادة تمويل القروض العقارية الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية للأسر في إطار تمويل السكن. كما تشارك أيضا في تطوير السوق المالي من خلال منح قروض الرهن العقاري.

- شركة ضمان القرض العقاري (SGCI) : هي مؤسسة مالية معتمدة في سنة 1999، وتكمن مهمتها الرئيسية في ضمان القروض

العقارية الممنوحة من طرف مختلف البنوك العمومية و الخاصة.

وعليه، فإن تدخلات الدولة انتقلت من جهاز الإعانات المعممة والضمنية إلى نظام الإعانات المباشرة المرفقة بتنويع العرض العقاري.

و سمح هذا النظام بتطوير تطبيقات هامة لتجنيد التدخل العمومي مما أدى إلى إبداع صيغ عروض جديدة تستجيب لمختلف شرائح ألطلب حيث ظهر و تطور بالإضافة للسكن الاجتماعي الايجاري الدعم كليا من طرف الدولة السكن المدعم جزئيا و الذي يشمل عدة صيغ سكنية (السكن الموجه للبيع بالايجار، السكن الاجتماعي الترقوي المدعم، السكن الريفي، السكن الترقوي العمومي) فصلا عن صيغ أخرى لا تستدعي تدخل الدولة كالسكن الترقوي الحر و البناء الذاتي.

تجسدت هذه السياسة الجديدة من خلال فتح سوق عقاري لجميع المتعاملين مع الإبقاء على تدخل هام من قبل الدولة على شكل محوران أساسيان:

- المحور الأول: تدخل الدولة موجه للطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا و ذلك بإنجاز سكنات اجتماعية ممولة كليا من طرف الدولة و التي توضع حيز الاستغلال على أساس عقود إيجاريه بقيمة مدعمة تسمى السكنات العمومية الإيجارية:

تشكل هذه الصيغة من العرض أغلبية السكنات المنجزة إلى يومنا هذا و يوجه لإيجار بقيمة مدعمة لفائدة العائلات ذوي الدخل الضعيف التي لا تتوفر على سكن لائق أو تقطن سكنات هشة تتوفر على الاشتراطات التصميمية التي تكفل الحياة المعيشية السليمة ، يتم تمويله كليا من موارد ميزانية الدولة حيث تقوم هيئات خاصة تسمى دواوين الترقية و التسيير العقاري المتواجدة في كل ولاية من تراب الوطن بضمان إنجازه و يعتبر في هذا المجال كصاحب مشروع الوحيد المنتدب من طرف الدولة لإنتاج هذا النوع من السكنات. تستفيد من بعض المزايا من طرف الدولة لا سيما :

- **على مستوى العقار :** من أجل تخفيض هذا العامل على التكلفة النهائية للسكن اتخذت الدولة إجراءات تحفيزية في ميدان التنازل عن الأراضي المستقبلة للبرامج الاجتماعية باسعار تفضيلية حيث وصلت التخفيضات المطبقة على السعار إلى 100 %.
- **على مستوى الحوافز الجبائية:** بغية توجيه مؤسسات البناء نحو المشاريع ذات طابع الإجتماعية ، تم تخفيض االرسم على القيمة المضافة 19 % إلى 9 % ،

من جهة أخرى، منح إعفاء على الضرائب المطبق على المداخل الإجمالية و على أرباح الشركات .غير أن الإعفاء يبقى خاضع لدفتر الشروط الذي يحدد معايير الاستفادة من هذه المزايا و المتمثلة: التكلفة القصوى لإنجاز، و مساحة و نوعية السكنات.

## على مستوى التعليمات التقنية و الوظيفية:

في هذا الإطار ، أعدت السلطات العمومية دفاتر شروط تحدد المواصفات التقنية و الوظيفية للسكنات الاجتماعية ، الهدف منها هو التوصل إلى مقاييس تقنية و معمارية قصد تكيفها مع الغلاف المالي المخصص دوريا تتمثل في :

- الاستعمال العقلاني للوعاء العقاري بتكييف أحسن للمشاريع حسب طبيعة الأرض المخصصة للبناء
- إنجاز السكنات بتكاليف معقولة من خلال تصميم معماري و إنشائي يتوخى صرامة أكثر في مجال البحث عن طريقة مثلى في توزيع المساحات، نوعية وحجم البنايات،
- ترشيد التنظيم الوظيفي للسكن مع تفادي المساحات الضائعة و استغلال أمثل للمسحات المبنية
- إنشاء نظام بنائي يخضع لمقاييس الكفاءة من حيث المقاومة ، الاستقرار
- الديمومة ، الراحة الحرارية و السمعية معادلة للمعايير المعمول بها في النظام البنائي التقليدي
- إنجاز الأشغال النهائية و التشطيبات مع ضمان الحد الأدنى للخدمات طبقا للمقاييس المعمول بها

- من نوع ثلاث غرف، بمساحة قابلة للسكن تقدر بـ 67 م2، منجز على شكل سكنات جماعية، شبه جماعية أو فردية.
- يطبق إيجار شهر ميسر بحيث لا تتعدى القيمة الايجارية المرجعية 25 دج/م2 .

- المحور الثاني: تدخل موجه للطبقات الاجتماعية المتوسطة أي ذوي الدخل المتوسط ، ذلك بإنجاز سكنات اجتماعية ممولة جزئيا من طرف الدولة على أساس إعانة مالية عمومية تضاف إليها مجموعة من الإعانات غير مباسرة تخص الإجراءات الضريبية و شبه ضريبية قصد تعزيز إمكانيات الدفع من طرف الراغبين في اقتناء المسكن و يشمل الصيغ الأتية:

## 1- السكن الترقوى المدعم:

يوجه للتمليك و ترتكز هذه الصيغة على مبدأ رفع القدرات المالية للعائلات ذات الدخل المتوسط التي لا يمكنها اقتناء مسكن دون إعانة من الدولة تمنح هذه الإعانة على شكلين: الإعانة المباشرة: تمثل تقريبا ثلث كلفة المسكن، مبلغها يتغير حسب دخل المستفيد.

إعانات غير مباشرة:

-تخفيض قد يصل إلى 95% من سعر التنازل عن الأرضية العقارية،

-الإعفاء من ضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات المطبق على الأرباح المحققة من طرف المتعاملين في ميدان بناء السكنات .

-الإعفاء من حقوق نقل الملكية العقارية (حقوق التسجيل و أتاوى الإشهار العقاري) و لك بالنسبة لاقتناء الأرضية و التنازل عن الوحدات السكنية

تنجز السكنات من طرف المرقيين العموميين الخواص أو العموميين، لفائدة المكتتبين الذين تتوفر فيهم شروط الحصول على الإعانة لتعزيز قدرتهم على الدفع ، على أساس تركيب مالي يشمل بالإضافة إلى الإعانة العمومية، المشاركة المالية للمستفيدين و عند الاقتضاء اللجوء إلى قرض بنكي بالنسبة للمستفيدين حيث يتحملون 1 %
من سعر الفائدة المطبق من طرف البنوك كما يستفيد المرقي العقاري من قرض ميسر (03 بالمائة على عاتقه) .

## 2-السكن الريفي :

في إطار سياسة التنمية الريفية، يكتسي السكن أبعاد تهدف إلى ترقية المساحات الريفية و تثبيت السكان المحليين في مناطقهم. إن صيغة السكن الريفي التي تمثل جزءا معتبرا من الحظيرة العقارية تكمن في تشجيع أهل الريف على انجاز مسكن لائق على أساس الإعانة المالية التي تمنحها الدولة وعند الاقتضاء اللجوء إلى قرض بنكي ميسر

لدى بنك متخصص (بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR).

و يخضع في هذه الحالة منح الإعانة العمومية إلى نفس الشروط الواردة في ميدان السكن الترقوي المدعم و المذكورة آنفا.

تدفع مبالغ الإعانة المالية المباشرة من طرف الصندوق الوطني للسكن على دفعتين بين أيدي المستفيد و ذلك بعد معاينة تقدم الأشغال من طرف المصالح التقنية التابعة للوزارة. تتمثل مشاركة المستفيد في هذه الحالة في تجنيد أرضية عقارية غالبا ما تكون من ممتلكاته و مساهمته في الانجاز و كذا إنهاء الأشغال داخل المسكن.

## 3- السكن الموجه للبيع بالإيجار:

لقد ظهرت صيغة البيع عن طريق الإيجار كتمهيد لسياسة سكنية جديدة بمقتضى المرسوم رقم 01- 105 لـ 23 أفريل 2001 (*)، حيث لم تعد الدولة العنصر المطلق في إنجاز و تمويل المشاريع السكنية.

في إطار هذه الصيغة أصبح للمستفيد دور هام و كبير و ذلك من خلال المساهمة النسبية في تمويل هذا المشروع و لو بالنسبة قليلة حيث يقوم المستفيد بدفع مساهمة أولية مقدرة بـ 25 % من مبلغ السكن سواء كان صنف ثلاث غرف أو صنف أربع غرف، تدفع 10 % منها ( أي من 25 % ) عند إعلان العقد، 5 % عند

إعطاء المفاتيح، 5 عند بعد سنة من ذلك و 5 % عند إحالة ملكية سكن .

أما 75 % الباقية و لكونها من مساعدات الدولة بواسطة الصندوق الوطني للسكن CNL ، وعليه يقوم المستفيد بدفعها بتقسيط جد مريح خلال 25 سنة كحد أقصى و ذلك على شكل دفعات شهرية

أسندت مهمة التكفل و الإشراف و تسيير عملية البيع عن طريق الإيجار للوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره المسماة وكالة "عدل"، تقوم الدولة بإنجاز المشاريع وفق تركيب مالي يشمل بالإضافة إلى مساهمة المبدئية للمستفيد:

-**تمويل بمساهمة مستردة:** تمويل بنكي لدى القرض الشعبي الجزائري ، بصفته رئيس تجمع البنوك، مع وجود ضمانات الخزينة العمومية و تكفل الدولة عن طريق الخزينة العمومية بنسبة الفائدة 100% لمدة 25 سنة مع مدة إرجاء 05 سنوات.

**تمويل بمساهمة غير مستردة:** يخص أشغال التهيئة الخارجية، التكفل بالفارق بين تكلفة الإنجاز الفعلية و سعر التنازل الذي يتحمله المكتتب بالإضافة إلى إعانة مالية مباشرة تقدر ب700.000دج للوحدة السكنية مع تخفيض يصل إلى 100% من سعر التنازل عن الأرضية العقارية لصاحب المشروع أي وكالة "عدل".

- **4- السكن الترقوي العمومي:**

صيغة سكن جديدة تستفيد من دعم الدولة، موجهة للمقتنين الذين تكون مداخليهم الشهرية بإضافة مداخيل أزواجهم، تفوق ستة 6 مرات وتقل أو تساوي 12 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون.

نظرا لمستوى المداخيل، فيقتصر تدخل الدولة في تخفيضات على العقار و التكفل بجزء من معدل الفائدة للقرض الممنوح للمستفيدين.

يستشف مما سبق بأن القرض العقاري الذي تمنحه البنوك التجارية أو المؤسسات المالية أصبح أحد المصادر التمويلية التي تمنح للمواطنين من أجل شراء سكن مدعم في الوسط الحضري أو الريفي و هذا في إطار دعم المواطنين و مساعدتهم من أجل الحصول على ملكية سكن.

## - المحور الثالث: الترقية العقارية الحرة:

بالإضافة للقروض الممنوحة من طرف البنوك للسكنات المدعمة من طرف الدولة ، قيوجد على الساحة العقارية نوعية من السكنات لا تستدعي تدخل الدولة نظرا لمستوى مداخيل الفئة المعنية و يتعلق الأمر **بالسكن الترقوى الحر** المبادر فيه في إطار مشاريع الترقية العقارية من طرف مرقين عموميين أو خواص أو **البناء الذاتي**

## 1- السكن الترقوي:

يوجه هذا النوع من السكنات إلى فئة ذات طلب ميسر و ذات قدرة شرائية تمكنها من الحصول على سكن حسب متطلبتها من حيث الجودة و الراحة التي يوفرها السكن ( سكن ترقوي متوسط الجودة أو عالي الجودة) وفق المساحة القابلة للسكن و نوع و نوعية المواد المستعملة و نوع البنايات (جماعي، شبه جماعي، فردي أو فيلات):

يمول كليا أو جزئيا من طرف المتعهد العقاري و اللجوء إلى اقتراض لدى البنوك المختصة.
التقنيات المستعملة في الانجاز تتوافق مع متطلبات و نوعية الزبون المستهدف و قدرته على الدفع.
يوجه للبيع حسب الطرق التالية :
- البيع على التصميم: حجز على أساس مخطط، اين المقتني للسكن ، يساهم مبدئيا على أقل بـ 20% من سعر التكلفة.
- بيع تدريجي : يدفع المبلغ المستحق من طرف المكتتب وفق شروط مضبوطة مع المرقي او حسب وضعية تقدم الأشغال.
- بيع نقدا: يدفع المكتتب كل مبلغ السكن.

**البناء الداتي:** الذي يباشر فيه أصحاب أوعية عقارية خاصة أو ممنوحة من طرف الدولة بأسعار تفضيلية لفائدة الخواص خصوصا في الوسط الحضري.

من أهم النتائج لهذه المتحصل عليها في إنجاز السكنات بمختلف الصيغ المذكورة أنفا في الفترة 2010-2016:

| السنوات | البناء الذاتي | السكن الريفي | الترقوي العمومي | الترقوي الحر | البيع بالإيجار | الترقوي المدعم | الاجتماعي الوظيفي | العمومي الإيجاري | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 11 761 | 76 239 | | 4 891 | 7 777 | 28 889 | 4 815 | 56 501 | 190 873 |
| 2011 | 30 836 | 66 521 | | 6 061 | 6 816 | 28 114 | 2 385 | 71 932 | 212 665 |
| 2012 | 14 750 | 85 562 | | 5 454 | 2 422 | 24 732 | 1 794 | 64 465 | 199 179 |
| 2013 | 19 025 | 152 668 | | 5 908 | 2 928 | 17 915 | 1 637 | 76 851 | 276 932 |
| 2014 | 21 523 | 208 730 | | 5 641 | 1 623 | 23 401 | 1 984 | 92 387 | 355 289 |
| 2014-2010 | 97 895 | 589 720 | - | 27 955 | 21 566 | 123 051 | 12 615 | 362 136 | 1 234 938 |
| 2015 | 17 783 | 151 353 | | 7 147 | 3 204 | 27 630 | 2 461 | 118 472 | 328 050 |
| 2016 | 22 570 | 142 388 | 4 381 | 8 488 | 17 840 | 24 871 | 2 404 | 115 275 | 338 217 |
| 2016-2015 | 40 353 | 293 741 | 4 381 | 15 635 | 21 044 | 52 501 | 4 865 | 233 747 | 666 267 |
| 2016-2010 | 138 248 | 883 461 | 4 381 | 43 590 | 42 610 | 175 552 | 17 480 | 595 883 | 1 901 205 |

## المحور الرابع: دور البنوك في تمويل الترقية العقارية

إن تمويل القروض السكنية كان محتكرا في الجزائر تماما من طرف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) إلى غاية 1999 ، و ذلك طبقا لمبدأ التخصص البنكي الذي كان سائدا آنذاك و على الرغم من أن المؤسسات المتواجدة في الساحة المالية كان مسموح لها في بداية التسعينيات المشاركة في تمويل السكن الترقوي، إلا أن هذه الأخيرة فضلت الابتعاد عن هذا النشاط ماعدا البعض منها هي بنك التنمية المحلية و القرض الشعبي الجزائري.

أمام فتح مجال المبادرة أمام البنوك و المؤسسات المالية لتقديم قروض سكنية ، أصبحت

شروط الحيازة على السكنات الترقوية أسهل عما كانت عليه سابقا ، حيث على الرغم من ارتفاع تكلفة هذه السكنات مقارنة بالأنماط السكنية السابقة الذكر و التي عرفتها الجزائر، إلا أن الطالب للسكن الترقوي أصبح بمقدوره الحصول على هذا السكن حتى و إن كان دخله متوسط نوعا ما بفضل القرض العقاري الذي تمنحه له البنوك كأداة تمويلية لهذه المشاريع وفق شروط محددة.

حيث تقوم هذه البنوك بعرض تشكيلة متنوعة من القروض السكنية (شراء سكن جديد لدى مقاول عقاري( سكن جماعي ,نصف جماعي ,فردي) أو بناء ذاتي بالإضافة إلى توسيع سكن ، الترميم أو إعادة التهيئة.) وفق شروط تحقق مبادئ النشاط البنكي المتمثلة في الربحية التى تظهر في الفائدة التى يتحصل عليها و الامان من خلال الضمانات التى يفرضها على العملاء (الرهن).

# مرفق رقم 56

## ملاحظات على ما تم تقديمه من تجارب بعض الدول العربية حول الأساليب والطرق المطبقة لديهم بشأن التمويل العقاري

١) لم تقدم أغلب الدول العربية تجاربها بشأن اساليب التمويل المطبقة لديهم حيث ورد من كل من (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية)، مع ملاحظة أنه لم يرد في بعض الأوراق المقدمة أساليب التمويل العقاري المطبقة لديهم.

٢) اختلاف ما تم تقديمه من الدول العربية حول عرض تجاربهم بشأن أساليب التمويل العقاري المطبقة لديهم، ونرى أن تكون الدراسة وفقاً للمحاور التالية:

- مقدمة.
- أهداف أنظمة التمويل العقاري.
- التطور التشريعي للتمويل العقاري.
- الأساليب والطرق المطبقة للتمويل العقاري.

ونرى أن يتم استعراض أنواع التمويل المطبقة لدى الدول العربية حسب المعايير المستخدمة لهذا الغرض ويمكن حصرها بالآتي:

أولا: التمويل حسب مدة القرض (القروض قصيرة الأجل، والقروض طويلة الأجل).

ثانياً: التمويل بحسب المصادر التمويلية (المصادر الداخلية، والمصادر الخارجية).

ثالثاً: التمويل بحسب ملكية الأموال المستثمرة (التمويل العام الحكومي، التمويل الخاص، التمويل التعاوني).

رابعاً: التمويل بحسب طبيعة النشاط العقاري (تمويل توفير الأراضي، تمويل إنتاج المواد الإنشائية واستيرادها، تمويل المنافع والخدمات العامة، تمويل التصاميم الهندسية والمعمارية، تمويل تنفيذ مقاولات المشاريع الإسكانية، دفع الأجور العمالية).

- الجهات القائمة على تطبيق أنظمة التمويل العقاري.
- تجارب وممارسات عالمية.
- النتائج .
- التوصيات.

٣) نرى أن يتم التأكيد على الدول العربية بتقديم تجاربها في مجال التمويل العقاري متضمنتاً (أنظمة التمويل العقاري واهدافها، التطور التشريعي للتمويل العقاري، والأساليب والطرق المطبقة في مجال التمويل العقاري، والجهات القائمة على تطبيق أنظمة التمويل العقاري).

# مرفق رقم 57

Republic Of Iraq
Ministry Of Construction And Housing
& Municiplities Public

جمهورية العراق
وزارة الاعمار والاسكان
والبلديات العامة

الدائرة: الفنية
القسم: الدراسات

العدد: ١٩٤١٨
التاريخ: ٥/ ٧/ ٢٠١٧

الى/ وزارة الخارجية / الدائرة العربية
م/ تدريب موظفين

تحية طيبة ...

اشارة الى كتابكم المرقم ٣٤١٠/٢١/٢/١٤ في ٢٠١٧/٦/١٨ ومرفقة مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي / ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية ) المرقمة ٥/٣٣٨٥ في ٢٠١٧/٦/١١ ومرافقها طلب جمهورية الصومال بشان امكانية تدعيم وزارة الاشغال العامة واعادة الاعمار والاسكان في جمهورية الصومال في مجال تدريب موظفي الوزارة لاسيما المهندسين والمديرين ورؤساء الاقسام .

نود اعلامكم بتعذر تقديم الدعم من قبل وزارتنا في الوقت الحاضر .

**يرجى التفضل بالاطلاع وابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي – ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية بذلك ... مع التقدير**

المهندس
إستبرق ابراهيم الشوك
وكيل الوزارة
٢٠١٧/٧/٤

نسخة الى:
- مكتب السيد الوكيل (أ. إستبرق ابراهيم الشوك) ... مع التقدير
- cairep@mofaml.gov.iq
- Environment.dept@las.int
  يرجى التفضل بالاطلاع ..مع التقدير
- waleedelarabi@hotmail.com / يرجى التفضل بالاطلاع ..مع التقدير
- الدائرة الفنية / قسم الدراسات / مع الاوليات

م. رنا كمال خضير ٧/٣



Iraq-Baghdad-Alkarkh-AlMathaff Sq.
P.O.Box: 8033 AlSalhy Post Office
Web:http://www.moch.gov.iq
E-mail: moch@moch.gov.iq

العراق-بغداد-الكرخ-ساحة المتحف
ص.ب. ٨٠٣٣ مكتب بريد الصالحية
Tel. (+964)(01) 5373029 - +964(01) 5372381

# مرفق رقم 58

بسم الله الرحمن الرحيم


The Permanent Mission of
The Hashemite Kingdom of Jordan
to the Arab League - Cairo

المندوبية الدائمة
للمملكة الأردنية الهاشمية
جامعة الدول العربية – القاهرة


ج ع/٢١٧٦/٢

٢٠١٧/٨/١٧

**تهدي المندوبية الدائمة للمملكة الاردنية الهاشمية اطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية–**

وتشير الى مذكرة الامانة الموقرة رقم ٥/٣٨٦٥ تاريخ ٢٠١٧/٧/١٢ بخصوص طلب جمهورية الصومال امكانية تقديم الدعم لوزارة الاشغال العامة وإعادة الاعمار والإسكان بجمهورية الصومال في تدريب موظفي الوزارة بمهمات الهندسة المعمارية والبنية التحتية.

وترجو التكرم بإعلامها بترحيب المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بالمملكة الاردنية الهاشمية بتقديم خبراتها وتدريب الاشقاء من الصومال الشقيقة على ان لا تتحمل المؤسسة أية نفقات نتيجة ذلك.

**تنتهز المندوبية الدائمة للمملكة الاردنية الهاشمية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق التقدير والاحترام.**

سفارة المملكة الأردنية الهاشمية
القاهرة
EMBASY OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN - CAIRO

إدارة الاتصالات
22 AUG 2017
رقم الوارد 2698
مرفقات :

**الامانـــة العامـــة لجامعة الدول العربية.**

**القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية.**

**القاهرة.**

**نسخة: المستشار الاقتصادي**

**ح.ع/هـ.ف**

372


No.6 Bassem Elkateb St., off Tahrir St.-Dokki
Tel: (+202) 37485566 - 37486169 - 3799912
Fax: (+202) 37601027
e-mail: cairo@fm.gov.jo

٦ شارع باسم الكاتب – متفرع من شارع التحرير الدقي
هاتف ٣٧٤٨٥٥٦٦ – ٣٧٤٨٦١٦٩ – ٣٧٤٩٩٩١٢ (٢٠٢+)
فاكس ٣٧٦٠١٠٢٧ (٢٠٢+)

# مرفق رقم 59

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

صادر ٢٢٢٥
٢٧ اغسطس ٢٠١٧
المرفقات
رئيس قطاع الاسكان

**السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله**

**مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة**

**الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب - جامعة الدول العربية**

**تحية طيبة ... وبعد**

بالإشارة الى مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ٣٣٨٥ بتاريخ ٢٠١٧/٦/١١ المرفق بها طلب جمهورية الصومال حول إمكانية تدعيم وزارة الاشغال العامة وإعادة الاعمار والاسكان بجمهورية الصومال في مجال تدريب موظفي الوزارة ( المهندسين - المديرين - رؤساء الاقسام ) .

**وفي هذا الشأن** يرجي التفضل بالإحاطة أنه بالتنسيق مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني أفادت بأن الهيئة يشرفها الموافقة من حيث المبدأ علي المشاركة في التدريب المشار اليه بعاليه في مجالات عملها وذلك من خلال كوادرها المؤهلة والخبراء المسجلين بها ، وتطلب تحديد موعد لعقد اجتماعي تنسيقي لمناقشة كافة الجوانب الفنية واللوجستية المتعلقة بالتدريب .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

وخالص تحياتي .

م. أماني
م. جدد
م. مصطفى

**مستشار الوزير**

**لشئون قطاع الإسكان والمرافق**

**مهندسة /**

٢٤/٨/٢٠١٧

**{نفيسة محمود هاشم}**

إدارة الاتصالات
29 AUG 2017
رقم الوارد : 2777
مرفقات :

374 29

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة - القصر العيني تليفون : ٢٧٩٢٦٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٢٦٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

م / نفيسة - قطاع الإسكان - خطابات البند التاسع - جامعة الدول العربية ٢٠١٧ - رمضان / B

# مرفق رقم 60

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبية الدائمة لمملكة البحرين
لدى
جامعة الدول العربية

الرقم : ٦٥١ ( ١٥/ ٣/ ٣ )
التاريخ : ٢٠١٧/٨/٢٢

تهدي المندوبية الدائمة لمملكة البحرين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة ( القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية ) .

وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم ٥/٣٨٦٥ بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٢، بشأن الإفادة بتلقي الأمانة العامة الخطاب الرسمي من وزير الدولة القائم بأعمال وزير الأشغال العامة وإعادة الأعمار والإسكان بجمهورية الصومال الفيدرالية المتضمن الطلب بدعم الوزارة بخصوص احتياجات تدريب الموظفين بمهمات الهندسة المعمارية والبنية التحتية .

تود المندوبية الإفادة بأن وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني (قطاع شئون الأشغال) بمملكة البحرين بأنه لا مانع من المساهمة في الموضوع واستقبال الموظفين الصوماليين بغرض التدريب ، **مع عدم تحمل الجهة المعنية بالمملكة إيه تكاليف تتعلق بالسفر والإقامة والمعيشة.** (مرفق كافة التفاصيل للتواصل والتنسيق بخصوص البرنامج التدريبي المشار إليه أعلاه).

وتنتهز المندوبية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة عن فائق تقديرها واحترامها ،،،

سفارة مملكة البحرين القاهرة
THE EMBASSY OF THE KINGDOM OF BAHRAIN CAIRO
23 AUG 2017
2709
رقم الوارد :
مرفقات :

إلى : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
(القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية)

١٥ شارع البرازيل الزمالك القاهرة – جمهورية مصر العربية، هاتف : ٢٠٢٢٧٣٥٧٩٩٦/٧/٨+، فاكس : ٢٠٢٢٧٣٦٦٦٠٩+
Permanent Mission of the Kingdom of Bahrain to the League of Arab States - Cairo: 15 Brazil Street, Zamalik, Cairo, Arab Republic of Egypt
Tel: +202 27357996/7/8,Fax: +202 27366609
البريد الإلكتروني : E-mail: cairo.mission.las@mofa.gov.bh

| وزارة الأشغال Ministry of Works | **Training at MED for Somali Engineers** ***Construction Material Quality Control Skills*** | *Date* | *July 2017* |
|---|---|---|---|
| | **Proposed Training on Road Pavement Applications** | *Directorate* | MED |
| | ***Section/Group*** | Geotechnical Engineering & Road Materials Laboratory Section /**Road Materials Laboratory Group** | |

The Road Materials Laboratory (RML) of the Materials Engineering Directorate (MED) is Bahrain's Ministry of Works department tasked with oversight management of the quality of road construction. MED central laboratory is equipped for conducting standard tests incorporated in Ministry specifications to guard against the delivery of substandard materials to road construction projects. Since quality control (QC) is the responsibility of the Contractor, RML focuses on preventative quality assurance (QA) measures that evaluate effectiveness of the QC schemes implemented by the Contractor. The proposed training program will cover the following preventative measures applied by the RML;

1. Prequalification of production facilities that supply projects with the two major road construction material types (asphalt concrete and crushed stone used in unbound road layers). This QA technique involves regular survey by RML inspectors of asphalt production plants to examine mixers, storage depots, material handling systems and in-house QC lab to make sure that these adopted facilitate production of materials that meet Ministry quality requirements. Similarly, crushers are inspected to make sure that the rock mined in quarries and crusher configuration will yield aggregates that meet physical requirements such as toughness, gradation, water absorption, CBR, elongation, etc. The inspection survey examines equipment used in production lines and in the lab to make sure calibration is up-to-date. Different materials produced by the plant are also sampled and tested at RML to make sure that quality requirements are met.
2. In the case of materials that need to be engineered such as the asphalt concrete mix, suppliers submit their proposed mix design for review by RML to examine conformity of the job mix formula (JMF) with Ministry requirements and to evaluate the ability of the supplier to consistently produced materials as per the approved designs. Certificates are then issued qualifying the plant for supplying road projects for a period of one year. The above program (Factory Prequalification) monitors quality of the approved mix being produced by these plants throughout the year.
3. Verification testing is another RML service offered when it is called upon to test materials supplied to a project in order to make sure that the delivered material conform to specs.

The Trainees will be introduced to various functions of the RML including;

- Familiarization with performing material tests suitable for various material types depending on in-situ exposure conditions prevailing within the road pavement.
- Conducting QA schemes such as the Prequalification and mix certification mentioned above including inspection of plants and preparing relevant assessment reports.
- Support projects by evaluating the adequacy of QC data yielded by tests performed by the Contractor and issue recommendations that project managers can benefit from in managing construction quality.

In order for trainees to fully benefit from the RML proposed training, candidates must be familiar with basic engineering principals related to material science and pavement engineering. This include Marshall asphalt mix design procedure and the significance physical properties that determines suitability of an unbound material to resist traffic induced stress and exposure to element of the environment.

**Training Content for Trainee at Materials Engineering Directorate**

**Point no. 11 – CONSTRUCTION MATERIALS QUALITY CONTROL SKILLS**

**PART I: QUALITY ASSURANCE**

- SOP: MED-CRS-SOP-004 - Project Quality Audit
- MED PQA Handbook
- Project QA Checklist at Initial Meeting (for Distribution at Initial PQA Meeting of each new project)
- Overall Flowchart for QA at Projects
- Flowchart for Project Quality Audit/Inspection
- List of Testing as per MOW SSCW 2009 Requirements
- Introduction to Quality
- MED-MoW QA Programme
- Progress of the QA Programme
- Outcome of the QA Programme
- Data Analysis from the results of the QA Programme
- Action Plan (Plan-Do-Check-Act)
- Arising Issues from the QA Programme

**PART II: TESTING AT MED LABS**

*OUTLINE TO BE PROVIDED BY THE LABS*

# مرفق رقم 61

المندوبية الدائمة
للجمهورية التونسية
لدى جامعة الدول العربية

عـــــــدد 753

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية لدى جامعة الدّول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة ( القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المالية)، وتبعا لمذكرتها رقم 5/3865 المؤرخة في 12 /2017/07 بشأن طلب جمهورية الصومال تدعيم وزارة الأشغال العامة إعادة الاعمار والإسكان بجمهورية الصومال في مجالات تدريب الموظفين بالوزارة ، تتشرف بإعلامها أن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية للجمهورية التونسية تعتزم دعم تعاونها مع جمهورية الصومال في المجالات المقترحة التالية :

- مسح الأراضي السكانية.
- ديوان الأراضي السكانية.
- أساليب تحكيم آليات المعماري.
- طرق تدريس المباني الحكومية.
- آلية مقياس الطرق.
- أساليب بناء الطرقات السريعة
- تنسيق البنية التحتية للأقاليم.

10656

24 SEP 2017

وتغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية هذه المناسبة لتعرب من جديد للأمانة العامة الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها.

القاهرة 2017/09/24

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

(القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المالية)

القاهرة

# مرفق رقم 62

The Permanent Representative
of the STATE OF QATAR
to the Arab League
Cairo

المندوبية الدائمة لدولة قطر
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

التاريخ : ٢٠١٧/١٠/١٢

2017/0069558/5

فاكـــس

المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى

**تهدي المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي/إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية) .**

ويسرها أن تشير إلى مذكرة الأمانة العامة الموقرة رقم (٥/٣٨٦٥) بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٢م، المرفق بها نسخة من خطاب وزير الدولة القائم بأعمال وزير الأشغال العامة وإعادة الاعمار والإسكان بجمهورية الصومال، يطلب فيه دعم الوزارة بخصوص احتياجات تدريب الموظفين بمهمات الهندسة المعمارية والبنية التحتية.

تود المندوبية إحاطة الأمانة العامة بأن الجهات المعنية بدولة قطر بحاجة إلى أطر محتوى توصيف البرامج التدريبية المطلوبة، وذلك لدراستها وإبداء الرأي حولها، علماً بأن غالبية البرامج المطلوبة ذات طابع تخصصي هندسي في مجال المباني والطرق والأراضي.

**تغتنم المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي/إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية) عن فائق احترامها وتقديرها.**

11467

11 OCT 2017

المندوبية الدائمة لدولة قطر
القاهرة

١/٤



١٠ شارع الثمار – المهندسين هاتف : ٤ / ٣٧٦٠٤٦٩٣ ٠٢ فاكس : ٣٧٦١٥٥٨٦ ٠٢ مباشر المندوبية : ٣٣٣٦٧٦٩٩ ٠٢
10, EL Themar St., Mohandessine Phone : 02 37604693 /4 Fax : 02 37615586 Direct : 02 33367699
E-mail: cairo@mofa.gov.qa

# مرفق رقم 63

بسم الله الرحمن الرحيم


المندوبية الدائمة لجمهورية السودان
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF THE SUDAN
TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
CAIRO


التاريخ : 2017/10/25 م

الرقم : 154 – 17 – 37

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية اطيب تحياتها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ( القطاع الاقتصادي ـ إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية ) .

وبالأشارة إلى مذكرة الأمانة العامة بالرقم 5/3865 بتاريخ 2017/7/12م بشأن طلب جمهورية الصومال دعمها فى مجال الهندسة المعمارية والبنية التحتية ، ترجو المندوبية الدائمة أن تنقل لعلم الامانة العامة بأن وزارة النقل والطرق والجسور فى السودان قد تكفلت بتدريب عدد من المهندسين الصوماليين فى المجالات التالية :-

1/ الأساليب الحديثة لهندسة مساحات الطرق ـ عدد (4) دارساً .

2/ هندسة تشييد الطرق عدد (4) دارساً .

تنتهز المندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية هذه السانحة لتعرب للأمانة العامة للجامعة العربية عن أكيد شكرها و تقديرها .

المندوبية الدائمة لجمهورية السودان * لدى جامعة الدول العربية * القاهرة

**معنون الي :**

**الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**

**(القطاع الاقتصادي ـ إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية)**

الادارة الاقتصادية
29 OCT 2017
رقم الوارد: 3443
مرفقات:

صورة إلى: ( أمانة شؤون مجلس الجامعة)




٨ شـــارع أحمد الشـاطـــورى ـ الدقـى ـ جيـزة ت : ٠٠٢٠٣٧٤٨٥٦٤١ فاكس : ٠٠٢٠٣٧٤٨٥٦١٥
8 Ahmed Elshatory St. - Douky - Giza Tel.: 0020-37485641 Fax: 0020-37485615

# مرفق رقم 64

المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل
و الكوارث الطبيعية الأخرى
الجزائر

التاريخ: 2017/10/30 الرقم: 064 / أ /5 /م ع /2017

يهدي المدير العام للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى أطيب تحياته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة المنظمات والاتحادات العربية).

ويُعلم سعادتكم بخبر توقيع اتفاقية المقر للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى من الطرفين المدير العام للمركز المهندس / اعمر بلحاج عيسى والمدير العام للتشريفات بوزارة الخارجية الجزائرية السيد لوناس مقرمان، جرت مراسيم التوقيع بمقر وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 بحضور معالي وزير خارجية الجمهورية الجزائرية السيد عبد القادر امساهل ومعالي وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد الوحيد تمار ونخبة من كوادر الوزارتين.

ويغتنم المدير العام للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى هذه المناسبة ليعرب عن فائق احترامه.

المدير العام

المركز العربي ACPEND

اعمر بلحاج عيسى



المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى / 01 شارع قدور رحيم (عمارة CTC Centre ) / حسين داي الجزائر الجمهورية الجزائرية
هاتف/فاكس: 00213 23 775 779 / فاكس: 00213 23 77 57 88 EMAIL : acpend.onh@gmail.com

# مرفق رقم 65

## بيان التوقيع والتصديق على
## النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية
## من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى

- وافق عليه مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بموجب قراره رقم 6402 بتاريخ 2004/3/4 في دورته العادية (121).
- دخل النظام الأساسي حيز النفاذ بتاريخ 2011/1/26م إعمالا للمادة (12) منه.

| الـــــــــدولة | تاريخ التوقيع | تاريخ إيداع وثيقة التصديق |
|---|---|---|
| المملكة الأردنية الهاشمية | 2004/11/2 | 2005/7/4 |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | 2008/5/12 | |
| مملكة البحرين | | |
| الجمهورية التونسية | 2005/7/7 | 2009/8/10 |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 2004/5/10 | 2006/6/27 |
| جمهورية جيبوتي | | |
| المملكة العربية السعودية | | |
| جمهورية السودان | 2004/7/22 | |
| الجمهورية العربية السورية | 2004/7/1 | 2007/5/14 |
| جمهورية الصومال الديمقراطية | | |
| جمهورية العراق | 2008/2/19 | 2010/12/27 |
| سلطنة عمـــان | | |
| دولة فلســطين | 2004/7/15 | 2011/2/17 |
| دولـــة قـــطـــر | | |
| جمهورية القمر المتحدة | | |
| دولـــة الكويت | | |
| الجمهورية اللبنانية | 2006/11/8 | |
| دولة ليبيا | 2004/11/25 | 2009/1/22 |
| جمهورية مصر العربية | 2005/7/4 | 2009/8/9 |
| المملكة المغربية | 2010/8/15 | 2013/5/28 |
| الجمهورية الإسلامية الموريتانية * | 2005/2/2 | |
| الجمهورية اليمنية | 2004/10/12 | |

* صادقت الجمهورية الإسلامية الموريتانية على هذا النظام ولم تودع وثيقة تصديقها حتى تاريخه.

# مرفق رقم 66

الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

# تقرير الأمين العام المساعد

# لقطاع الشؤون الادارية والمالية

# حول الحساب الموحد للمجالس الوزارية العربية المتخصصة

# 'الخاص بمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2017'

**مقدم إلى الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب**

**(الرباط- المملكة المغربية : 23 ديسمبر 2017)**

# بيان الرصيد والإيرادات والمصروفات

## من 1/1 – 2017/12/7

- بلغ رصيد حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب إلى تاريخ 2017/12/7 الآتي:

786,766.27 اجمالي الرصيد بالدولار حتى 2017/12/7

- بلغت الإيرادات إلى الحساب الخاص كالتالي : (14,881.25 $) موزعة كالتالي:

مساهمات الدول الأعضاء وهي:

(الجمهورية التونسية- جمهورية العراق- المملكة الاردنية الهاشمية)

- بلغت المصروفات من الحساب الخاص (11,539.89 $) .

موزعة كالتالي :

| | |
|---|---|
| 10,000 | جائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب. |
| 365.06 | بطاقات سفر الي كينيا. |
| 350.00 | بدل سفر مهمة كينيا. |
| 45.83 | رسوم تأشيرة كينيا. |
| 775.00 | نفقات مبيت كينيا. |
| 40.00 | مصاريف مساهمة الاردن بمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب. |

## ميزانية الصرف من حساب

## مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

| | |
|---|---|
| $2000 | مطبوعات وأدوات وتجهيزات الكترونية |
| $2000 | طباعة وتجليد |
| $2000 | حفلات وضيافة |
| $3000 | خبراء وعقود مؤقتة |
| $2500 | نفقات متنوعة (ترجمة فورية وتحريرية ونقل وثائق) |
| $25000 | المشاركة في المنتديات والمؤتمرات والندوات التي تدعى اليها الإدارة |
| $1500 | نفقات متنوعة |
| $38000 | الاجمالي |